



جامعة المسيلة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# نقاش الحكم و الديمقراطية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: حكامه وإدارة محلية

إشراف الأستاذ:  
إسماعيل زروقة

إعداد الطالبة:  
حياة خوني

## لجنة المناقشة

الصفة	أعضاء اللجنة
مشرفا	1- زروقة إسماعيل.....
رئيسا	2- شطاب كمال.....
مناقشا	3- طيايية ساعد.....

السنة الجامعية: 2014/2013



## إهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا ، إلى من لو قضيت  
حياة اعدوا فضلها لما قدرة إلى أمي الحبيبة و أبي الغالي ، و إلى  
أخوتي ساعد ، خالد ، فيصل ، و أخواتي خضرة ، سمية ، نجوى  
إلى عمي وزوجته و بنات عمي فاطمة الزهراء ، ساعدة ،  
سميحة ، صليحة إلى من قضيت معهم أيام الجنون و المغامرة  
إلى الغالية أمال طيب باي و العزيزة سلمى شناح و الممتعة  
حنان و المرحة هالة إليكن رفيقتي أهدي جهدي ، و إلى كل  
الأسرة التربوية في الجزائر و في الأخير جعله الله نبراسا لكل  
طالب.

حياة

## شكر خاص

يارب شكرك واجب محتم  
عد النجوم بعرض السماء مقدارا  
ها أنا ذا بالشكر أتقدم  
يرضيك أني بعد شكرك مسلم  
مالي أرى نعم الاله تحيطني  
من كل نحب ثم لا أتكلم  
دعني أحدث بالنعيم فإني  
ممن يقر ولست ممن يكتم

# شكر وعرfan

قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

إن الحمد كله لله حمدا وشكرا يليقان بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن أنار لي

سبل العلم والنجاح وأن وفقني لإنجاز هذا العمل وما توفيقى إلا بالله.

ويشرفني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف إسماعيل زروقة على صبره معى وتوجيهى بنصائحه

القيمة .

الأستاذ سعيد ملاح على دعمه الكبير لي.

والشكر الموصول إلى كافة الأساتذة بقسم العلوم السياسية في جامعة المسيلة .

وكل من ساعدني وساندني في خطوة أخطوها خاصة صديقاتي كل واحدة

باسمها وأخص بالذكر أمال طيب باي، سلمى شناح، حنان غانم، هالة إزروغن

على وقوفهم معى في المرض والراحة، وأخص بالشكر مكتبة باب الجامعة على

دعمهم لي

فشكرا جزيلاً.

## مقدمة:

يعد الحكم سمة ملازمة لسلطة الدولة ولصيقة بها تحتكرها في إطار ممارستها لسيادتها دون أن تشاركها في ذلك جهات أخرى، وذلك في التحكم في كل شيء والسعي لتفادي خروج الأوضاع عن السيطرة لكن مع العولمة وتنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية أصبح من الصعب أن تمارس الدولة تلك السلطة بمفردها بحيث أصبح من غير الممكن أن تفرض سلطاتها إذ لا يكفي أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحده بأن يمكنها من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق الخاضعة لها .

فقد شجعت العولمة على تزايد أوجه أخرى من السلطة والحكم في مجال السياسة العالمية بم في ذلك العلاقات ما دون الدولة عبر الحدود وقوانين نظام ما فوق الدولة والمبادرات التنظيمية من قبل مؤسسات السوق والحملات التي تقوم بها الحركات الاجتماعية العالمية ، واصبح التركيز يتجاوز نظام الدول ويتعداه إلى نظام الحكم متعدد الأطراف لأن النموذج التقليدي أو النماذج القديمة للسيادة والديمقراطية أصبحت في أزمة مع العولمة، بحيث غدت الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية عابرة للقارات وأصبح هذا الوضع الجديد يحتاج إلى إدارات سياسية مؤهلة وقادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة وتتمتع في الوقت ذاته بالمرونة اللازمة التي تسمح لها بمواجهة ظاهرة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالأوضاع في عصر العولمة المزدهم بالمشكلات الكونية والزاهر بالتحديات الكبرى، فقد أضحت الديمقراطية الكلمة والفكرة التي اكتسبت قدرا كبيرا من العاطفة والمثالية في الناس في جميع أنحاء العالم في مشكلة، فالديمقراطية على الرغم من طموحاتها النبيلة والمثل العليا فإنها غالبا ما لا تستطيع تسليم حكومة فعالة إذ تكمن فعاليتها في تحقيقها نتائج إيجابية على المدى الطويل التي يرغب بها معظم الناس مثل الرخاء والاستقرار والصحة الجيدة عكس الحكم بمفهومه الجديد الذي أصبح يقدم نتائج تعجز عنها الديمقراطية.

وبهذا جاءت هذه الدراسة لتعالج الأبعاد والمبررات والتفسيرات التي أحاطت بالنموذج التقليدي للحكم والوقوف عند أثر التحولات الحاصلة على مستوى العالمي كعوامل ضغط على الحكومات في قيامها بعملية الحكم ، فقد أكتسب موضوع الحكم *governance* أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم وهذا الاهتمام يشمل مستويين أولهما تنظيم إدارات المؤسسات داخل الدولة سواء كانت هذه المؤسسات عامة تابعة للدولة أو الشركات خاصة، وثانيهما يتعلق بكيفية إدارة الحكم على المستوى العالمي.

ففي ظل تسارع ظاهرة العولمة بشكل كبير واشتداد الدعوة لتبني وتطبيق معايير ومواثيق وممارسات دولية، أصبحت مهمة إدارة الحكم أكثر صعوبة من ذي قبل حيث تحولت إلى عملية معقدة في مناخ دولي يتسم بالتداخل والترابط الكبير في غالبية المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في ظل معايير دولية يتم تسويقها من خلال المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها.

وارتأينا أن نقدم هذه الدراسة خاصة إذا علمنا أن مواضيع مثل الديمقراطية والحكم لاتزال تحدث أثارها ولا تزال تتطور مما يقتضي التقييم والتنبؤ عن طريق إثارة العديد من التساؤلات عن العلاقة بين الديمقراطية والحكم وعن طبيعة علاقة التأثير بينهما.

### أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة تنبع بالدرجة الأولى من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بالحكم في ظل عالم يتميز بتعدد متطلباته، و الذي عجزت النماذج التقليدية للحكم على مواكبته، بحيث تتعرض هذه الدراسة لأحد أبرز الموضوعات التي يجري النقاش حولها ، فهي بصدد الحديث عن العلاقة بين الديمقراطية والحكم، أو الحديث عن الدور الذي يقدمه الحكم و الذي عجزت عنه الديمقراطية، وبالتالي فهو محاولة لمواكبة الاهتمام العلمي المتزايد بهذا الخصوص، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في مبادرتها لتناول هذه العلاقة المتسمة بتعدد قضاياها ومجالاتها الغير مسبقة عبر التحليلات والتقويمات النابعة من وجهات نظر مختلفة وانطلاقتها في ترسيخ مضامين جديدة للحكم والديمقراطية والسيادة والرقابة والفواعل بالاعتماد على منظومة قيمية معبرة عن سمات البيئة العالمية وخصوصيتها الأنية والمستقبلية .

### مبررات اختيار الموضوع :

#### المبررات الموضوعية:

حدثة هذا المجال البحثي وقلة الدراسات العربية بشأنه يدخل ضمن صميم الأهمية الموضوعية للدراسة، ذلك أنه على هذا المستوى هناك تأخر كبير في تناول الموضوع مقارنة بالدراسات الغربية مما يقتضي ضرورة توافر تراكم بحثي وفعال مدعم بدراسات متعمقة ومتخصصة.

نظرا لتسارع وتشابك المتغيرات على المستوى العالمي الذي ولد بيئة تتميز بديناميكية و التعقيد هذا الوضع خلق صعوبات للحكومات الوطنية على مستوى الديمقراطيات الغربية ولفهم هذه البيئة بات لزاما تحليل هذه المتغيرات

و التحولات ومحاولة تحليلها والتعرف على ما طرأ من تطورات في الاطار المعرفي على مختلف المفاهيم، وكذا معرفة ما اذا كانت هذه المفاهيم تتوافق مع أو تفسر الظواهر الجديدة.

### المبررات الذاتية :

-تتمثل في الميول الشخصية لطالبة نحو المواضيع النظرية والفكرية في مجال الحكم والسيادة للدولة وبخاصة موضوع الحكم عبر كافة مستوياته المتعددة، الذي يحاول إقرار قواعد ومعايير للحكم جديدة تزيد من الفعالية والكفاءة للسياسات العامة التي يعتمدها النظام السياسي.

- الرغبة في المساهمة في إثراء مكتبة العلوم السياسية عامة وميدان دراسة الحكم خاصة برصيد علمي على اعتباره موضوعا جديدا والدراسات حوله قليلة، بالإضافة إلى إثراء المكتبة العربية نظرا إلى أن جل الدراسات في هذا الموضوع جاءت باللغات الأجنبية، ومحاولة كشف الغموض والالتباس الذي يعتريه لتجاوز التخوف من هذا الموضوع وتحليلاته.

بسبب الرغبة في تزكية وزيادة الرصيد المعرفي والفكري لطالبة وتقديم إسهام علمي يثري مكتبتنا الجامعية، ويوجه اهتمام الطلبة والباحثين نحو هذا الموضوع من أجل تنقيحه ودراسته من زوايا مختلفة.

### الدراسات السابقة:

في هذا المنظور تقل الدراسات السابقة المتخصصة في هذا النقاش تحديدا وخاصة على مستوى الأنظمة البحثية العربية، وإذا أردنا مراجعة أهم الأدبيات فإنه تطفو على السطح العديد من الدراسات والتي أسست للتحول الكبير الذي يطال الحكم من قبيل الدراسات التي تضمنها المؤلف المشهور "حكم من دون حكومة **governance without government**"، 1992 والذي حرره جيمس روزنو James n رفقة أرنت أوتوزامبيل ernst –otto gzempil إلى جانب كتاب روبرت كيوهن وجوزيف ناي الحكم في عالم يتجه نحو العولمة والذي أت فيه تأثير العولمة على الحكم المحلي كما تحدث عن الحكم العالمي .

وأیضا تناولنا دراسة كل من إيفا سورينسن eva sorensen ويعقوب تورفينغ jacob torfing من خلال كتابهما "نظريات الديمقراطية وحكم الشبكة **theories of democratic network** governance" الذي حاولا فيه تحليل كيف تساهم شبكات الحكم في المجتمعات المعقدة والمجزأة في تحسين نوعية القرار السياسي، وما تمثله هذه الشبكات من تأثير على الديمقراطية .

هناك دراسة أخرى لمؤلفيها إريك هانز كليجن krik –hans klijn وكريس سكلشر chris

skelcher بعنوان "الديمقراطية وحكم الشبكة متوافقة أم لا ؟ democracy and governance

"networks compatible or not"، بحيث تناولت هذه الدراسة التحقيق في العلاقة بين الديمقراطية

التمثيلية وشبكات الحكم، بحيث جزأ منها يري شبكات الحكم باعتبارها تهديدا للديمقراطية في حين رأي آخر يرى أن شبكات الحكم تمثل وسيلة لتمكين مشاركة أكبر في العملية السياسية.

أما الدراسة العربية الوحيدة التي أخذنا بها في هذه الدراسة وهي مذكرة دكتورا بعنوان "العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية " من إعداد إسماعيل كرازدي ، بحيث قسم دراسته إلى أربع فصول فقد تناول في الفصل الأول الإطار المعرفي للعولمة في حين في الفصل الثاني قدم تجليات العولمة وطروحاتها في مواجهة الدولة القومية والإشكاليات التي تحدثها على مستوى الممارسة الديمقراطية وتدخل السوق وهيمته على أدوارها ومن خلال الفصل الثالث استعرض مفهوم الحكم في عالم معلوم أما في الفصل الرابع فقد قدم الحكم العالمي

#### إشكالية الدراسة:

إن التحولات الحاصلة على الساحة العالمية في بداية القرن الواحد و العشرين والتي أنتجت بيئة معقدة وسريعة قد زادت من صعوبات الحكم بالنسبة لنموذج التقليدي للديمقراطية ،وانطلاقا من هذا أكثر الحديث عن مصطلح عدم قدرة الديمقراطية على الحكم وضرورة خلق أشكال جديدة للحكم تضمن الكفاءة و الفعالية و في هذه الدراسة سنحاول فهم النقاش القائم بين هذين المفهومين ، وهذا ما استدعينا لطرح الإشكالية التالية:

#### - هل يمكن لمقاربة الحكم أن تعوض الديمقراطية ؟

واستنادا لهذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

1. ما المقصود بمفهوم الحكم والحكم الراشد؟ وماهي العلاقة التي تجمعهما؟.
2. ما المقصود بمفهوم الديمقراطية وما هي طبيعة عملها؟.
3. هل النموذج التقليدي للسيادة والديمقراطية لا يزال يسيطر على الترتيبات الكثيرة للحكم أم أن هناك من يشاركه فيه؟.

ولي معالجة هذه الإشكالية نقدم مجموعة من الفرضيات:

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكن أن نقدم الفرضية الرئيسية، و التي يفهم منها أن الحكم يمكن أن يحل معضلة عدم قدرة الديمقراطية على الحكم نظراً لطبيعته التي تتميز بالانفتاح فهي تستوعب جميع الفواعل المشاركة في صنع السياسة العامة، فقد أدى تراجع النموذج التقليدي للديمقراطية الذي أصبح يعاني من العجز في مواكبة التحولات و التطورات الجديدة على مستوى الساحة العالمية (بيئة اقتصادية سريعة مقابل بيئة إدارية بطيئة)، أدى إلى ضرورة انفتاح الأجهزة الرسمية للنموذج التقليدي للديمقراطية للأشكال أكثر انفتاحاً للحكم، وسنحاول مناقشة هذه الفرضية ضمن مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1. يفهم من مفهوم الحكم، باعتباره مجموعة من الأليات التنظيمية في نشاط معين التي تعمل حتى دون وجود سلطات رسمية .
2. أصلح أنواع الحكم هو ذلك النظام الذي يقوم الشعب باختيار حكامه هذه الفكرة التي تجسدها الديمقراطية التي تطورت عبر المراحل التاريخية لتصبح أصلح أنواع الحكم.
3. التحولات والتطورات على المستوى العالمي اضطرت النموذج التقليدي للديمقراطية أن يكون أكثر انفتاحاً للنماذج الجديدة للحكم.

### المقتربات المعتمدة في الدراسة :

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المقتربات أو المداخل التالية:

#### 1- مدخل دراسة الحكم:

يمكن التمييز في هذا الإطار بين نوعين من الدراسة، النوع الأول يتعلق بالدراسات التي تتعامل مع الحكم بصفة نظرية أو إطاراً للتحليل أضاف متغيرات جديدة حول حقول معرفية مختلفة مثل نظرية الدولة ودراسة الحكومة، كما يتم التعامل مع مفهوم الحكم على أنه نظرية جديدة في اتخاذ القرار تنطلق من واقع تعددية الفاعلين.

#### 2- مدخل الشبكة :

يشير هذا المقرب إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في معالجة القضايا وإدارة الشؤون المختلفة والمشاركة في اتخاذ القرارات، كما يشير إلى وجود أكثر من نمط اتصالي، ووجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة، وعادة ما تضم هذه الشبكات أطرافاً متعددة حكومية وغير حكومية.

## المقاربة المنهجية لدراسة

تفرض معالجة الموضوع اعتماد مجموعة من المناهج الأقدر على تفسير الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، وفي هذا الإطار وقع الاختيار على المناهج التالية:

### - المنهج التاريخي:

هو أحد مناهج البحث العلمي الذي يستعمل للإحاطة بالجوانب التاريخية لظاهرة ويعمل على تفسيرها وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، فالمنهج التاريخي يضطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية، ومن خلال هذا المنهج نسعى لتعرف على نشأة كل من الديمقراطية والحكم وتطورهما عبر المراحل التاريخية على المستوى الفكري و الممارسات .

### - المنهج الوصفي:

يسمح المنهج الوصفي بجمع المعطيات والحقائق العلمية بهدف تحليلها وتصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية، بحيث تبرز أهميته في قدرته على تحليل المعطيات المتعلقة بالمفهوم والنظرية وقد تم توظيفه في هذه الدراسة في سياق الحديث عن ماهية كل من الديمقراطية والحكم بإبراز خصائص كل منهما، وأيضاً من خلال وصف واقع الحكم في المجتمعات الغربية وظروف ممارسة الديمقراطية فيها .

### - المنهج المقارن:

تعد المقارنة بالنسبة للعلوم السياسية ركيزة أساسية في البحث العلمي، وذلك أن العقل الإنساني بتعبير ألكس دو توكفيل Alexis de Tocqueville لا يمكن أن يعمل إلا من خلال القيام بعمليات مقارنة .

وقد تم توظيف المنهج المقارن من خلال إقامة مقارنة بين كل من الحكم والديمقراطية من خلال النقاش القائم بين هذين المفهومين من خلال تبيين خصائص وطبيعة كل مفهوم وكيفية عمله.

### الإطار النظري للدراسة :

### النظرية النيوليبرالية (الليبرالية الجديدة):

تندرج الدراسة النظرية لهذه الدراسة ضمن الليبرالية الجديدة (الليبرالية أو الليبرالية من "libérales" ليبراليس اللاتينية وتعني "حر" - هي عبارة عن فلسفة سياسية أو نظرة عالمية تقوم على قيمتي الحرية والمساواة. تختلف تفسيرات

الليبراليين لهذين المفهومين وينعكس ذلك على توجهاتهم، ولكن عموم الليبراليين يدعون في المجمل إلى دستورية الدولة، والديمقراطية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحقوق الإنسان، وحرية الاعتقاد والسوق الحر والملكية الخاصة (مفهوم الحكم بتحليلاته الجديدة ينطوي ضمن الليبرالية الجديدة من منطلق دراسة تقارب المصالح الفردية في النهج النيو مؤسسي فليس هناك علاقة هرمية بين الدولة و السوق فالجهات الفاعلة للحكم مترابطة في علاقة هرمية يميزها التعاون و التبادل أكثر من المنافسة.

### أدوات الدراسة :

تم توظيف مختلف المصادر المكتوبة و الإلكترونية في إعداد هذه الدراسة والمتمثلة أساسا في: الكتب: باعتبارها المرجع الأساسي في البحث، والمجلات و الدوريات التي تصدر البحوث والدراسات المتخصصة تعالج موضوعات جديدة و آنية، بالإضافة للمواقع الإلكترونية حيث تعد من الأدوات المستحدثة والمتطورة، وهناك عدة أدوات أخرى يستعين بها الباحث للدراسة كالقواميس والدراسات غير المنشورة...إلخ.

### الصعوبات التي واجهت الدراسة :

لا يكاد يخلو أي بحث أو دراسة من بعض الصعوبات التي تواجه الباحث أثناء إنجازها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا البحث تمثلت أساسا في طبيعة الموضوع الذي يمتاز بالتعقيد والغموض، خاصة بالنسبة لظاهرة الحكم بمفهومه الجديد وخلطه مع مفاهيم أخرى كالحكم الراشد و الحوكمة، و الحاكمة...إلخ، بالإضافة إلى صعوبة فصله عن مفهوم الحكومة حيث أنه في البداية كان مرادفا لها قبل أن تتغير معانيه لتصبح تشير إلى بروز الفواعل غير الحكومية إلى جانب الدولة كظاهرة جديدة في الساحة الدولية و التي أصبحت تحدث فرق على مستوى صنع السياسات العامة.

إضافة إلى نقص المادة العلمية باللغة العربية، مع توفرها باللغة الأجنبية ما يضيف صعوبة جديدة لهذا البحث وهي اللجوء للترجمة، وهو أمر من الصعب التعامل معه بالنظر إلى وقت وإمكانات وخبرة الباحث

### محااور الدراسة:

تنوزع هذه الدراسة على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، بحيث البداية مع مفهوم الحكم في صيغته التاريخية والفكرية وانتقالا إلى مفهوم الديمقراطية وصياغتها التاريخية وصولا إلى العلاقة بينهما بحيث تنوزع الخطة كالتالي:

سنتناول في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والتاريخي لمفهوم الحكم وهذا لفهم واستيعاب مفهومه وإحاطة شاملة بجوانبه ومختلف التحولات والتطورات التي مر بها، بحيث سنقوم في المبحث الأول بإعطاء التأصيل المفاهيمي للحكم من خلال ذكر الاختلافات في المقاربة اللغوية حول مفهوم الحكم وتقديم كيف أن الحكم أصبح ظاهرة كونية قائمة في حد ذاتها إذ لم يعد يفهم منه على أنه طريقة لاتخاذ القرار بل أصبح يحمل معني أكثر انفتاحا، مع ذكر أشكاله و مجالاته، أما في المبحث الثاني سنقدم الحكم الراشد من خلال أسباب ظهوره و تقديم الفرق بينه وبين الحكم بصفة مجردة مع ذكر تعريفه وفواعله و مقوماته .

أما في **الفصل الثاني** سنقدم الإطار المفاهيمي والتاريخي والنظري للديمقراطية ،سنتناول في المبحث الأول تعريف الديمقراطية و التطور التاريخي لها بالإضافة إلى مقوماتها و أشكال تطبيقها، أما في المبحث الثاني سنقدم الأسس الفكرية و النظرية للديمقراطية من خلال المذهب الفردي ونظرية العقد الاجتماعي ونظرية الحقوق و الحريات في حين في المبحث الثالث سنبين الآثار البارزة للعمولة على الديمقراطية وكيفية سيرها في عالم معلوم يتميز بسرعة .

في حين في **الفصل الثالث** وهو جوهر هذه الدراسة لكونه يتضمن إشكالية العلاقة الجدلية القائمة بين كل من الديمقراطية والحكم بحيث سنتناول في المبحث الأول أصل العلاقة الجدلية بين الحكم والديمقراطية من خلال ذكر كل من أزمة الشرعية و الأزمة الاقتصادية و الانتقال إلى الحكم كضرورة وظيفية، أما في المبحث الثاني سنقوم فيه بتبين كيف تم إعادة اختراع الحكومة من خلال الانتقال من الحكومة إلى الحكم بالإضافة إلى ظهور مفهوم الإدارة العامة الجديدة NPM، في حين سنقوم في المبحث الثالث بتناول شبكات الحكم وكيف تؤثر على الديمقراطية التمثيلية من خلال ذكر كل من الرأي الذي يقول بتوافق و الرأي الذي يؤكد عدم التوافق .

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للحكم

تعتبر مسألة الحكم لصيقة بميلاد المجتمعات الإنسانية وتطورها، ولما للحكم من أهمية في ضبط هذه المجتمعات، دأب الفلاسفة والمفكرون عبر المراحل التاريخية المختلفة في دراسته و تفسيره من خلال جوانب فكرية متميزة عكست منظورهم القيمية والمعيارية، بالإضافة إلى ملاحظاتهم الواقعية بشأن ظواهر المجتمع وأحواله وللأهمية التي يكتسيها مفهوم الحكم سنحاول في هذا الفصل تتبع مفهوم الحكم سواء في أصوله التاريخية أو معانيه اللغوية وحتى تجلياته الحديثة.

## المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للحكم

مصطلح الحكم يتوزع على عدة مجالات لغوية وينتمي إلى أكثر من معنى واحد لكنه في الأصل سواء في اللغة العربية أو الفرنسية وحتى الإنجليزية كان يؤدي نفس المعنى، ويقتصر في دلالاته على معناه التقليدي والمرتبط أساسا بالحكومة *Gouvernement* أي الأجهزة والأدوات السياسية التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات وهو بهذا يرتبط بالدولة القومية.

إلا أنه وباختلاف الظروف وتعدد الأسباب تغيرت الدلالات والمعاني، فالتأصيل المفاهيمي للحكم يقودنا إلى جذور المصطلح من حيث انتقاله لغويا من المجال اللساني الإنجليزي إلى الأدبيات العالمية المختلفة.<sup>1</sup>

غير أن أغلب الدراسات تجمع على أن الصبورة التاريخية لمفهوم الحكم *Gouvernance* تعود إلى القرن الثالث عشر بالضبط في فرنسا من خلال كتابات كل من "ماكيافيلي" و"جون بودن" المعبرة عن كيفية إدارة الحكومات للشأن العام.<sup>2</sup>

هذا قبل أن ينتقل إلى إنجلترا، بحيث أصبح يعبر عن نمط تنظيم السلطة الإقطاعية في المملكة ومع ظهور الدولة الحديثة بدأ مجال الفصل يتسع بين الحكم *gouvernance* والحكومة *gouvernement* لصالح الأخيرة بعدما كان يستعمل كمصطلح مرادفا لها، ومع بداية الفصل بين السلطة السياسية والأشكال الاجتماعية للتنظيم ظهرت مقاربات جديدة أسست لخطاب فكري حول الحكم على غرار مقارنة نهاية التاريخ وقبلة هيغل ومقاربة الحكم الراشد التي تمتد أصولها إلى نهاية القرون الوسطى.<sup>3</sup>

في حين أن الاستخدام القانوني للحكم *gouvernance* يعود لسنة 1478 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير *charge de gouvernance*.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> اسماعيل كرازي، "العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة، 2011/2012 ص (152،153).

<sup>2</sup> حليلة بومزير، "الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد بإسقاط على التجربة الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الرشادة والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص (58).

<sup>3</sup> Pascal Lamy, *la gouvernance, utopie ou chimère, etudes*, 2005, P (153).

<sup>4</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص (58).

إلا أن محاولة تحديد مفهوم الحكم يتحكم فيها اعتبارين أساسيا هما:

**الاعتبار الأول:** يتعلق بإشكالية حركية المفاهيم وعدم استقرارها فمصادقية المفهوم لا تتحقق إلا بثبوت واستقرار الظاهرة القيمية التي عبر عنها وتأسس من خلالها.

**الاعتبار الثاني:** يرتبط بتواعد المعايير العالمية بحكم الممارسات ذات الأبعاد الكونية وتراجع الخطاب ذو القاعدة القطرية.<sup>1</sup>

هاذين الاعتبارين جعلنا من مفهوم الحكم يحمل معاني متعددة، فالمفهوم الحكم كغيره من المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية والفرنسية تعتره عدة إشكالات فيما يخص إعطاء مفهوم واضح للحكم، وهذا ما طرح إشكالية مفهوم الحكم على مستوى المقاربة اللغوية.

### المطلب الأول: الحكم في المقاربة اللغوية

إن الكلمة في اللغة العربية قد لا تجد لها مقابل في اللغات الأخرى، أو العكس قد تكون الكلمة أو المعنى في اللغات الأجنبية لا يجد له مصطلحا في اللغة العربية، لكن في نفس الوقت قد تكون الكلمة في اللغة العربية ذات معنى واضح ومتوافق مع ما يقابلها في اللغات الأجنبية، إلا أن طريقة استعمالها قد تحدث الفارق كما هو الشأن بالنسبة للحكم.

فاستعمالاته تختلف بشكل بارز كل حسب طريقة استعماله له فإذا وضعنا إزاء هذا اللفظ ما يقابله في اللغات الأوروبية وخاصة الإنجليزية والفرنسية فإنه يبدو للوهلة الأولى بأنه ليس له نفس المعنى ولكن إذا رجعنا إلى حقله الدلالي نجد أنه لا يختلف عنهما، وإنما الفرق يكمن في وتيرة حركيته وتفاعله بالحكم ثابت إنما هناك تغير على مستوى طريقة ممارسته ومن يمارسه وأهدافه.

فما يرتبط بالحكم هو التسيير والإدارة وهاتين العمليتين كانت حكرا على الحكومة في إطار الدولة السيدة، ولكن امتدادا لهاتين العمليتين، ونظرا لتوسعهما ودخول معطيات جديدة فرضت أبعاد أخرى كان لزاما أخذ ذلك بعين الاعتبار، لكن ليس بإيجاد مصطلحات أخرى وإنما باستيعاب وتوسيع نطاق الأهداف والممارسين، بينما تبقى مفاهيم الإدارة والتسيير تتراوح بين مستويات خاصة وعمامة.

<sup>1</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (153).

يثير مفهوم الحكم في هذه النقطة بالذات وجهات نظر، فهناك من يرى بأن الأمر يتعلق بظاهرة اختلاف المرجعية للحكم، لفظ يدل في اللغة العربية على معنى بينما يحيل مقابله في اللغات الأوروبية الحديثة إلى معنى آخر مختلف أدق أو أوسع، أفقر أو أغنى.<sup>1</sup>

ففي اللغة العربية عموماً نجد للفظ الحكم معنيين أحدهما الفصل في أمر متنازع فيه، ومنه القرار الذي يتخذه القاضي لجعل حد لخصومة أو نزاع، وهذا يقابله في اللغات الأجنبية لفظ آخر هو -judjmont-jugement.

وثانيهما المنع والردع ومنه الحكمة وهي ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه يمنعه من مخالفة صاحبه.

ومن هذين المعنيين أخذ معنى الحكم الذي يعني ممارسة السلطة لتدبير الشأن العام والفصل في الخلافات.<sup>2</sup>

في حين أن مصطلح *gouvernance* في القاموس الفرنسي هو الاسم الذي كان يطلق في الإقطاعية على بعض المحاكم في منطقة *Artoir* و *La Flandre* لأن حكام هذه المناطق كانوا أول القضاة في هذه المرحلة.

أما فيما يخص المصطلح الإنجليزي *governance* يحمل نفس دلالة مصطلح *gouvernement* (الحكومة)، الذي يعود في النظرية السياسية الأنجلو أمريكية على المؤسسات الرسمية للدولة والسلطة القهرية المشروعة التي تحتكرها.

إلا أن الأعمال الكثيرة التي أنتجت في الموضوع تبين أن استعمال ودلالة هذا المصطلح قد تغيرت بحيث أصبح المصطلح *la gouvernance* الآن بمثابة تعريف جديد للحكم أو تنظيم جديد للسلطة.<sup>3</sup>

فلفظ *governance* الذي يقابله لفظ الحكم كترجمة غريبة له مشتق من لفظ *govern* الذي يعني الحكم بمعنى ممارسة السلطة *gouvernement* من جهة والرقابة والتوجيه *control* من جهة ثانية وبهذا فالحكم *governance* على حد تعبير "محمد عابد الجابري" بأنه غير الحكومة بمعنى السيطرة وممارسة السلطة

<sup>1</sup> اسماعيل كرازدي، المرجع نفسه، ص(153).

<sup>2</sup> محمد عابد الجابري، أو هام الليبرالية الجديدة، <http://www.aljabriabed.net/gouvernance1.hkm>

<sup>3</sup> ورد عبد الملك، "السياسات العمومية والحكم التشاركي نحو فهم سوسيولوجي"، مجلة فكر ونقد، العدد 72، 2009.

وهو غير الحكومة بمعنى الجهاز الوزاري، كما أنه لا يدخل في علاقة اشتقاقية مع اللفظ الإنجليزي الذي يفيد الحكم بمعنى حكم القاضي judgment<sup>1</sup>.

فالحكم بهذا يشير حسب الليبراليون الجدد إلى الجمع بين رقابة الدولة من الأعلى ورقابة المجتمع المدني من الأسفل وعلى هذا الأساس يستحيل تحقيق المعنى إذا استعملنا لفظ الحكم بمعنى العربي للكلمة لذلك يفضل استعمال هذا المصطلح governance كما ينطق في مرجعيته الأصلية "كوفيرنانس" على غرار الديمقراطية والليبرالية... الخ، وعلى حد تعبير عابد الجابري إلى أن نتهدي إلى لفظ عربي مناسب.<sup>2</sup>

وطرحنا هذه الإشكالية يميلنا إلى وضعها في سياق منهجي مناطه التأصيل لبعد ثنائي قائم على جدلية مجالها الضيق والاتساع في نطاق الظاهرة الواحدة بحيث أنه كلما ضاق مجال الحكم نحي منحى الحكومة وكلما اتسع مجاله كلما نحي منحى التعدد وعدم التركيز.

فالحكم لم يبقى على شاكلته وإنما تطور تدريجيا ليصبح يحمل معاني جديدة أكثر شمولية وأكثر دقة وهذا ما نلمسه في التراث الفكري التاريخي الفرنسي والإنجليزي، بحيث بدأ استعماله في الحدود الضيقة بعد ذلك تطور المفهوم ليصبح يحمل معاني جديدة.<sup>3</sup>

فالمصطلح الإنجليزي الذي يعيده الكثير من الباحثين إلى الثقافة اللاتينية الكلاسيكية وإلى اليونان القديمة، حيث أنه كان يدل على قيادة السفن في هاتين الثقافتين تطور ليبدل على فعل أو طريقة للحكم، ولمدة طويلة بقي استعماله محصورا أساسا في المسائل التشريعية والدستورية التي تهم شؤون الدولة غير أنه بحسب تعبير Jessop منذ خمسة عشرة سنة أصبح المفهوم يستعمل في سياقات عديدة.

فقد عرف هذا المصطلح تطورا مهما في أساليبه وممارساته، حيث لم يعد حكرا على فئة، بل كان لانبثاق ثقافة سياسية جديدة دورا حاسما في ذلك بما يعنيه ذلك من إعادة هيكلة النسق السياسي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عابد الجابري، مرجع سابق الذكر.

<sup>2</sup> يوسف أزرال، "الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة باتنة، 2008-2009، ص (27).

<sup>3</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (155).

<sup>4</sup> ورد عبد الملك، مرجع سابق الذكر.

إلا أن الاتفاق على التعريف المحدد والدقيق للمصطلح الحكم أخذ أبعاداً ومضامين عديدة ففي إحدى الندوات الدولية الحديثة قام 20 أكاديمياً بتتبع جذور المصطلح إلى القرنين 17 و18 في إنجلترا، حيث جمعوا التعاريف من المصادر العديدة لها، والتي أوضحت تطور واتساع معاني الحكم وخلصوا إلى التغيير في دور الحكومة وتغيير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها قد تمخض عن جلب الحكم *governance*، حيث لم تعد كلمة حكومة *gouvernement* كافية.

فالحكم أشمل من مفهوم الحكم بالمعنى المؤسسي (البنائي/الوظيفي) بحيث يحتوي على كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ونفهم من هذا أن المصطلحات الأجنبية التي تتعلق بالحكم *governance* ظلت تتراوح بين مفهومها التقليدي عندما يتعلق الأمر بالحكومة، بينما أصبحت المصطلحات تعبر عن المفهوم الجديد للحكم وهذا الاتجاه لم يتم إسقاطه على مصطلح الحكم في الدراسات العربية وأريد له أن يظل حبيس مصطلح الحكومة وأنه لا بد من إيجاد بديل له ليعبر على التغيرات الحاصلة وليوافق المصطلحات الغربية بالرغم من أن هذه الأخيرة بدأت بمفهومه التقليدي وانتهت بمفهومه الحديث ولم تكن بحاجة إلى مصطلحات بديلة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الحكم كظاهرة عالمية

إنه بينما يتم التعامل مع الحكومة على أساس أنها مؤسسة فإنه ينظر معظم الباحثين والمراقبين إلى الحكم بأنه عملية وذلك هو مناط التفرقة بين المفهومين، بحيث أن العملية عندما تتفاعل أو تتعدد تتحول إلى ظاهرة، وبهذا لم يعد ينظر للحكم كمجرد مفهوم بل تجاوز ذلك ليصبح ظاهرة، تنطوي على العديد من العمليات وتتفاعل فيها عناصر مختلفة، فالحكم بهذا لم يعد يقصد به تلك الآليات التي تحتكرها الدولة للممارسة السلطة، ولم يعد يقتصر على مجرد آليات ومؤسسات وتسيير بل هو أكثر من ذلك يحمل معاني التفسير والمشاركة والإصلاح والتنمية.<sup>2</sup>

فالبداية تسعينات القرن الماضي أصبح مفهوم الحكم متداولاً في أدبيات السياسة العالمية، وفي النقاشات الفكرية بحيث تم طرح مجموعة من المفاهيم على غرار الحكم العالمي، حكم بدون حكومة كما عبر عنها كل من

<sup>1</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (159، 157).

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص (161).

James Rosenou، Ernst Gzempel 1993 والحكم الحديث بتعبير Jan Kooiman الحكم الديمقراطي بتعبير James March et Zolan Olsen<sup>1</sup>.

فعندما ظهر المفهوم الحديث والموسع للحكم على ساحة السياسة العالمية في فترة التسعينات كان نفضة من الوهم الليبرالي التحرري على حد تعبير باسكال لامي Pascal Lamy أو ما عبر عنه بـ "حكومة دون حكام"، أودون هيمنة الزعيم حلم ضمن الليبرالية السياسية، الذي يجعل من القانون وأنظمة القيود محايدة وتفوض الصلاحيات والأنشطة العديدة للفواعل خاصة السوق والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.<sup>2</sup>

وبهذا ظهر مفهوم الحكم governance ليشغل موقع الصدارة بين مختلف المعطيات العالمية كالعولة والتحول الديمقراطي، وذلك بما أثاره من جدل واسع النطاق بين مؤيد ومعارض، خاصة أنه يسعى إلى بلورة الشكل الذي يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والحكم من ناحية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى مع التأكيد على كل من الشفافية والمساءلة في ظل الحكم.

فمن خلال ما رأيناه سابقا أن مفهوم الحكم اعترته عدة تحولات صاحبها انبثاق نظرة ومقاربة جديدة تجعل من توريث مختلف الفاعلين سندا تحت ما يعرف الآن بـ la gouvernance أو governance القديمة التي كانت مرادفا للحكومة gouvernement، لكنها سخرت كمصطلح ملائم للأثر الجماعي لمختلف المؤسسات شبه الحكومية التي انتشرت خلال القرن الماضي أكثر.<sup>3</sup>

فتميز الحكم وانعاقه عن فكرة الحكومة يبدأ بالظهور عندما تتسع الأخيرة بأنها مؤسسة أكثر عزلة عن المواطنين وأكثر تقيدا بالعمليات الإدارية مما يدعو إلى ضرورة وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون نقل وجهة نظرهم حول رسم السياسات التي تمهم وهنا يأتي دور الحكم ليعكس عملية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الأخرى وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين وكيف يتم اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وليد خلاف، " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص(21).

<sup>2</sup> Paxal Lamy, op cit, P (153).

<sup>3</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (162).

<sup>4</sup> خديجة بوديب، " دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص(17،18).

فالملاحظ أن مفهوم الحكم أنفصل عن مفهوم الحكومة من ناحية المبنى والمعنى وأصبح ما يراه البعض من أن الحكم يساوي الحكومة معنى ضيق ومحدود.<sup>1</sup>

وهذا ما نراه من خلال تعريف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية للحكم *governance* بصورته الجديدة.

بحيث أنه مصطلح ليس مرادفا للحكومة، مع أن المفهومين يشيران إلى أنظمة حكم فإن الحكومة توحى بأنشطة تنظمها سلطة رسمية، في حين أن الحكم أقل تماسكا ويشير إلى أنشطة غير مدعومة بالضرورة بأي سلطة قانونية أو ذات سيادة لذا فإن الحكم له معنى أوسع من الحكومة فهو يتضمن المؤسسات الحكومية ولكنه يشمل أيضا آليات تنظيمية غير رسمية أكثر ما توجد في غياب السلطة المركزية.

ويستخدم هذا المصطلح في العلاقات الدولية كمرادف لبناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة، وتقوم النظريات الليبرالية للعلاقات الدولية على الرأي القائل أنه في حين أن الفوضى تفترض عدم وجود حكومة فإنها لا تفترض عدم وجود حكم فحكم إذا ذو صلة وثيقة بمفهوم النظام الذي يتكون من مجموعة روتينية الصيغة من الترتيبات التي تحفظ الاستقرار وتنص على التعبير.<sup>2</sup>

وفي هذا السياق وفي كتابه "الحكم بدون حكومة" *governance without government* يعرف جيمس روزنو الحكم على أنه مجموعة من ميكانيزمات تنظيمية في إطار جملة من الأفعال الوظيفية ولا ترتبط مباشرة بسلطة رسمية، هي مرتبطة بطبيعة الفواعل التي برزت على ساحة العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، ويقصد هنا الفواعل الغير السيادية *sovereignty free octions*.

بهذا الصدد يرى جيمس روزنو أن الحكم يتعلق بمجموعة الآليات التنظيمية في نشاط معين التي تعمل حتى بدون سلطات رسمية، وهذا التعريف يترجم حسب سناركلائنس *Senarclens* فكرة أن الحكومات لا تحتكر السلطة والعنف الشرعي في ظل وجود مؤسسات وفاعلين آخرين يساهمون في تثبيت النظام ويشاركون في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي سواء على المستوى الوظيفي أو الدولي هنا يتحدث روزنو وكزامبيل *1995 Gzempiel* عن طرح لتصور الحكم يتعلق بفكرة حكم بدون حكومة وهي الفكرة التي يمكن تطبيقها

<sup>1</sup> محمد المصطفى الإدريسي، في الحاجة إلى الحكامة الجيدة، مجلة فكر ونقد، العدد 93.

<http://www.aljabriabed.net/n9302idrissi.htm>.

<sup>2</sup> غراهام أيفانز وجيفري نوبنهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص(284).

على المستوى الوطني والدولي حكم بدون حكومة عالمية وحكم بدون حكومات وطنية وهذا يعني الآليات التنظيمية التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومات الوطنية.<sup>1</sup>

في حين يعرفه كل من روبرت وكيوهن وجوزيف س الابن بأنه الإجراءات والمؤسسات الرسمية والغير الرسمية التي تقود وتكبح الأنشطة الجماعية لجماعة ما، والحكومة جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع التزامات رسمية ولا يحتاج الحكم بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة، إذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة وروابط الشركات والمنظمات غير الحكومية وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإيداع الحكم وأحيانا بدون سلطة حكومية.<sup>2</sup>

وبهذا فالحكم عقد اجتماعي جديد ذو طابع عالمي والمشروع الذي يحمله هو بناء سلطة ديمقراطية عالمية تنتج معايير وقيم مشتركة ما فوق وطنية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: مجالات الحكم وأشكاله

إن أي شكل من أشكال العمل الجماعي الهادف يمكن أن تعبر عن الحكم وهذه الأشكال قد تكون عالمية، وطنية، مؤسسية، ويشمل مجال تأثير الحكم المواطنين، التاريخ، القيم، الثقافة، التكنولوجيا، العادات، إذا إنه أسلوب جديد للقرار وثمره تفاوض مستمرة بين أطراف مختلفة داخل المؤسسة المدينة، الدولة، وغيرها من الظواهر ظهرت داخل المؤسسة أو المنشأة بشكل سريع ثم سرعان ما تبنته أبعاد عالمية أوسع.

ومن خلال هذا هناك ثلاث مجالات ينتمي إليها مفهوم الحكم ويتفاعل فيها بشكل خاص.

1. الحكم في الفضاء العالمي أو الحكم العالمي، والذي يتناول القضايا التي تخرج من الصلاحيات المباشرة للحكومات المنفردة.

2. الحكم في الفضاء الوطني أو داخل البلد الواحد وغالبا ما يفهم هذا النوع من الحكم بأنه حكرا على الحكومة والتي قد تشمل عدة مستويات، وطني، إقليمي، أو خاص بالدولة، السكان الأصليين، المناطق

<sup>1</sup> خديجة بوديب، مرجع سابق الذكر، ص (17،18).

<sup>2</sup> جوزيف س، ناي وروبرت كيوهن، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر: محمد شريف الطرح، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكلة، 2002، ص(32).

<sup>3</sup> محمد المصطفى الإدريسي، مرجع سابق الذكر.

الحضرية، أو المحلية، ومع ذلك فإن الحكم ولا سيما على المستوى المحلي يعني أيضا الدور الذي تلعبه جهات أخرى مثل منظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات الاهتمام العام.

3. الحكم في فضاء الشركة أو حكم الشركات ويتعلق الأمر بنشاطات المؤسسات المعتمدة كأشخاص معنوية والغير معتمدة كأشخاص معنوية والتي تسير عادة بمجلس إدارة وقد تكون ملكية خاصة أو عامة، وقضايا الحكم هنا تميل إلى التركيز على دور مجلس الإدارة وعلاقته مع الإدارة العليا وكذلك التركيز على واجب تقديم الحسابات للمساهمين والأطراف المهتمة.

والدول تمارس الحكم حسب مفهومها الخاص وكذلك بطريقتها الخاصة، وذلك حسب ظروفها المادية والثقافية أي حسب الطريقة التي يستعمل بها وتبعاً لما يتعرض له من مؤثرات مما ينجر عنه صعوبات ومعوقات متعددة الجوانب سوسولوجية وسياسية واقتصادية، وبالتالي فإن طريقة ممارسة الحكم هي التي تتحكم في مداه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فقد تتحكم فيه المعلومة وقد تتحكم فيه المؤسسة وقد يتحكم فيه الفرد.

كل هذه الاعتبارات أدت إلى بروز أشكال مختلفة من الحكم ولعل أبسط تغير لذلك ينطلق من تمركز الحكم من جهة واحدة فيتشكل الحكم المطلق والتسلطي وقد يتوزع الحكم على مجموعة من الفواعل وقد ينطلق من حكم الشعب فيكون ديمقراطياً وقد يختلف ممارس الحكم من خلال تركيزه في جهة معينة أو توزعه على جهات مختلفة.

من خلال الإطار التحليلي لمستويات الحكم يميز جيمس روزنو بين 6 أشكال من الحكم بحيث ثلاث أشكال منها تعبر عن تعدد واتساع مسار الحكم بل وانشطاره إلى ما يمكن تسميته حكم شبكي، وحكم جنب بجنب من جهة ثانية، إضافة إلى ما يمكن وصفه من جهة ثالثة بحكم الواب هذه التسميات الثلاث تجعلنا نميزها عن ثلاث أشكال أخرى أقل تعقيداً على غرار الحكم بدون حكومة من خلال الآليات الشبكية الغير الرسمية النابعة من الضغوطات الآتية من الأنشطة الأخرى للمنظمات غير الحكومية وجماعات الدفاع غير الوطنية فحكومات الدول هي في الواقع مجرد مصدقة على السياسات في النهاية عند استقبالها لتدفقات السلطة.

بينما الشكل الثاني وهو الحكم عبر الحكومة نموذج من أعلى إلى أسفل من خلال الآليات البيروقراطية والسيادية أو ذلك النموذج المستمد من التدفق التنازلي للسلطة والذي ينشأ داخل المؤسسة أوبين الدول والبيروقراطيات الوطنية الخاصة بها.

أما الشكل الثالث وهو الحكم عبر نموذج السوق ومن خلال آليات السوق الحرة فينبع من التدفقات الأفقية الرسمية، حيث تحدث التبادلات الاقتصادية في إطار آليات تنظيمية رسمية<sup>1</sup>، بحيث استخدم هذا المفهوم كإطار جديد لتنظيم العلاقة بين المسيرين والمساهمين لإدارة الأعمال على قاعدة الشفافية والمبادلة من خلال حوكمة المؤسسة.<sup>2</sup>

بالنسبة للحكم الشبكي فيشمل التفاوض المتساوي (غير الهرمي) للجماعة المنظمة بشكل غير رسمي بين الحكومات وضمن التحالفات التجارية أوبين المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، والتي تدفع بآليات الحكم قدما وهي تنبع من الاهتمامات المشتركة حول مشاكل معينة.

أما نموذج الحكم جنب بجنب فهو لا ينشأ من سحب الضغوط الداخلية لمداولات المفاوضات الأفقية تلك التي تظهر على التوالي من الأسفل إلى الأعلى، والحكم من أعلى إلى أسفل أو من الشبكة ولكن من التقاطعات التعاونية بين النخب غير الحكومية عبر الوطنية والمسؤولين في الدولة، هذه التقاطعات تتسم بكونها شاملة وفعالة بحيث أن التمييز بين المدخلات الرسمية وغير الرسمية ينهار ويصبح الاثنان متشابهين تماما وغير مميزين أو مبهمين.

أما الشكل السادس في الحكم عن طريق الواب أو ما يسميه جيمس روزنو مويوس الواب أو مويوس شبكة الأنترنت (الشبكة العنكبوتية)، فيحدث عندما يكون الدافع توجيه مسار الأحداث نابع من شبكة التفاعل عبر مستويات التجمع بين الشركات عبر الوطنية.

المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، هذه التفاعلات المتعددة والمتنوعة تشكل بنية هجينة أين تكون ديناميات الحكم متداخلة جدا بين مستويات عدة تشكل وحدة واحدة على شبكة الأنترنت مثل العملية التي تبدأ كمويوس لا يبدأ ولا يبلغ الذروة على أس مستوى أو في أي نقطة في الوقت المناسب.

<sup>1</sup> اسماعيل كرازي، مرجع سابق الذكر، ص(171).

<sup>2</sup> وليد خلاف، مرجع سابق الذكر، ص (24).

وفي إطار هذه الهيكلية تبرز عناصر رسمية وغير رسمية أو رسمية وغير رسمية معا أي أنها هيكلية تعمل في اتجاه واحد أو في عدة اتجاهات، فهي تعمل في إطار الدسترة أو في إطار القوة الخاصة العابرة للحدود من جهة وفي إطار البعد الوطني أو البعد الدولي من جهة ثانية، إنها هيكلية معينة ذات صلة على مستويات عديدة منها.

- درجة الرسمية التي بنيت عليها السلطة.

- درجة تدفق السلطة أفقيا أو عموديا.<sup>1</sup>

في هذا السياق يصف لورانس ليسينغ Lawronce Lessing عالم الانترنت بأنه عالم ينتقل فيه الحكم من القانون الذي تضعه الحكومات إلى هندسة العمارة التي تصنعها الشركات، إذن ينتقل التنظيم الفعال من صانعي القانون إلى واضعي الرموز.<sup>2</sup>

مع التطورات التي قدمتها تقنية الانترنت ومظاهر العولمة ظهرت مفاهيم جديدة منها مفهوم الحكم الراشد الذي سنحاول تقديم مفهوم له من خلال مجموعة تعاريفه وفواعله ومعايير.

<sup>1</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (173، 171).

<sup>2</sup> جوزيف ناي وروبرت كيوهن، مرجع سابق الذكر، ص (33).

## المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد

تزامنت الفترة الأخيرة من القرن 20 خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بموجة المطالبة في مختلف دول العالم، وارتبط ذلك بظهور أنماط حكم وتسيير دعت إليها المنظمات الدولية بهدف التقليل من مستويات الفقر ودفع جهود التنمية لتحقيق أهداف تكون أكثر اهتماما بالإنسان.

ومع تزايد متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية في ظل فشل السياسات العامة الفردية المتجاهلة لحقوق المواطنين خاصة في الدول النامية،<sup>1</sup> هذا ما أدى إلى فشل تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية.<sup>2</sup>

أدركت هذه الأخيرة أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية لدول العالم، التي تتميز بالعجز والفساد، أو بعبارة أخرى مشروع اقتصادي طموح لا يمكن أن ينجح بدون شرعية سياسية ومؤسسية فاعلة.<sup>3</sup>

في الوقت الذي لعبت فيه الظروف الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة من تأثير من خلال توحيد الخطاب السياسي حول الفلسفة الليبرالية دعواها الإيديولوجية التي تبشر بنموذج جديد للدولة تمارسه السلطة فيه على أساس مبدأ الحكم *governance* على غرار الشركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقاليد الأنجلو سكسونية، حيث يمارس حملة الأسهم نوعا من الرقابة والتوجيه عند توزيع الأرباح بهدف دفع المدراء إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح، وهذا سلطة الرقابة هي مضمون الحكم حسب النيوليبراليون.<sup>4</sup>

بالإضافة إلى عولمة آليات اقتصاد السوق كضرورة يقتضها مطلب تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة وكحتمية تفرضها التحولات الاقتصادية غير المسبوقة من جهة ثانية، هذا ما أفرز الدولة الافتراضية كما يحددها "روزكرانس R.Rosecrance" الدولة كجهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه خاضعة لقوانين السوق،

<sup>1</sup> يوسف زدام، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص (15).

<sup>2</sup> حسين عبد القادر، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الدراسات الأوروبية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص (18).

<sup>3</sup> وليد خلاف، مرجع سابق الذكر، ص (20).

<sup>4</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (175).

بحيث تغير دورها من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة إلى شريك من بين عدة شركاء في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وهذا ما أكدته كتابات كل من أوزبورن Osborne وجيلبر Gealber الداعية إلى إعادة اختراع حكومة تستطيع أن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى وبتكاليف أقل باستعانة الإدارة العمومية بأسلوب القطاع الخاص.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى ما تمخض عليه عالم ما بعد الحرب الباردة من تغير في مفاهيم الأمن والتنمية إلى بعدها الإنساني بدل البعد العسكري والاقتصادي فظهرت مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية المرتبطة بحقوق الإنسان خاصة الفئات المهمشة ما جعل هذه الحقوق مرتبطة بإنسانية الإنسان<sup>2</sup>، بعيدة عن التنمية المقتصرة على جانبها الاقتصادي التي كانت بشكل مشروعات تنموية في 50 ثم برامج تنموية متكاملة في أواخر 60 ثم التحول إلى إعادة الهيكلة في السياسات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي طرحتها المؤسسات المالية على الدول النامية خلال 70 و80، أين تم الانتقال إلى المشروطة السياسية للتنمية انطلاقاً من سنوات 90 فجاءت الدعوات المطالبة بالإصلاح السياسي كشرط لمنح المساعدات التنموية ونتيجة للمظاهر العولمة، تم بلورة مفهوم التنمية الإنسانية كتغير عن فلسفة أصيلة للإنسانية قائمة على حق البشر في التنمية الشاملة المستدامة.

وهكذا أصبح الحكم الراشد يستعمل بشكل متوازي مع مفهوم التنمية بصيغته الجديدة والذي يركز على التحسين الكيفي لنوعية حياة البشر بما يطلبه ذلك من إعادة تنظيم عميق بميكانيزمات الحكم على المستوى الوطني والعالمي على حد سواء<sup>3</sup>، ومن هذا نلاحظ أن المقاربات النظرية للحكم تصب في وجود أزمة في طريقة الحكم بفقدان مركزية الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي فاجتمعات الحديثة لم تعد تقبل الخضوع لأنظمة الحكم التقليدية التي تحول للحكومة وحدها مسؤولية إدارة الشؤون العمومية.<sup>4</sup>

وهذا ما استدعى إيجاد أساليب جديدة في التسيير والحكم، والبنك الدولي ومن خلال تقديره حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989 طرح مفهوم حكم الراشد كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية سياسات التعديل الهيكلي، ومبادئ الحكم الراشد، الشفافية، المساءلة ومكافحة الفساد،

<sup>1</sup> خديجة بوديب، مرجع سابق، الذكر، ص(25).

<sup>2</sup> يوسف زدام، مرجع سابق الذكر، ص (15).

<sup>3</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص ص (60،61).

<sup>4</sup> خديجة بوديب، مرجع سابق الذكر، ص (25).

احترام حقوق الإنسان، اللامركزية تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة وهي المبادئ التي أصلحت تشكل محتوى وعناصر للمشروطة في إطار "إجماع واشنطن Consensus de Washington هذه المقاربة لم تقتصر على البنك الدولي وإنما امتدت لتصبح على رأس أجندة مؤسسات التنمية الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

ولقد اكتسب الحكم الراشد منذئذ صدق واسع وجدلا كبيرا سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى المؤسسات الدولية فقد ظهرت العديد من الاجتهادات لمحاولات معرفة دلالاته ومعانيه.

هذا المصطلح الذي استخدم في أواسط السبعينات بتعبير good governance للتعبير عن أداة التسيير الاجتماعي والسياسي وذلك إلى غاية دخوله في تقرير اللجنة الثلاثية للأمم المتحدة في ماي 1975.

كما استعمل في 80 من طرف المؤسسات المالية الدولية، بحيث أعطى البنك الدولي سنة 1992 للمفهوم مكانة مهمة من خلال التقرير السنوي الذي صدر تحت عنوان good governance and development وهذا بغرض إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي وتقديمي.<sup>2</sup>

هذا المفهوم الذي قبل أن نقدم تعريف له والأطراف الفاعلة في إطاره سنحاول أن نعرف علاقته بمفهوم الحكم هل هو امتداد له أو أنه جاء كمفهوم جديد؟.

### المطلب الأول: الحكم الراشد وتقاطعاته مع الحكم

مفهوم الحكم الراشد الذي خاضت فيه الكثير من الأقلام وخاصة المؤسسات الدولية الاقتصادية أو السياسية أو حتى الاجتماعية يطرح دلالات جديدة عن طبيعة التغيير الذي يطال مفهوم الحكم والانتقال من صورته الدنيا إلى غاياته النهائية في سيورة متكاملة تتخللها معطيات ومعايير مختلفة حسب الحالة أو الظروف القائمة في نطاق تلك الحالة، وفي إطار هذا التصور يتداخل مجال الحكم والحكم الراشد، بالرغم من أن هناك من

<sup>1</sup> حسين عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص(24).

<sup>2</sup> خيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، نموذج المنطقة العربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي الإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص(30،31).

يعتبرهما موضوعا واحدا ولا مجال للتفريق بينهما، وأهم ما أثير بشأن هذا التداخل كان بخصوص المفهوم المركب والذي لم يستقر على مصطلح واحد بين من يستعمل مصطلح الحكم الجيد والحكم الصالح والحكم الراشد.

أين يثور التساؤل بشأن حدود التفرقة بينهما بمعنى آخر هل أن ربط الحكم بإحدى هذه الصفات يعني أنها تميز لها عن مصطلح الحكم الغير قادر على استيعاب تلك الصفات والسمات أم أنها لا تعدو أن تكون تعابير دلالية من طبيعة الحكم في حد ذاته.

يرى البعض أن طبيعة العلاقة المركبة حكم + راشد تنضوي على أبعاد متعلقة بالإدارة والتسيير ولا يجب أن تتعلق بممارسة السلطة الأمر الذي دفع لمحاولة تجاوز هذه الإشكالية باستعمال مصطلح الإدارة الرشيدة إلى جانب إدارة الحكم وصولا إلى القول بأن مفهوم الحكم ينضوي ضمنا على مفهوم الحكم الراشد.

هناك من يعتقد أن الحكم هو جزء من كل هو الحكم الراشد وهناك من يعتقد بأن الحكم الراشد هو تحصيل لمفهوم الحكم وامتداد له فرضته التجارب الميدانية والحاجة لتكثيف الإصلاح وهناك من يذهب إلى أن كليهما يشكلان نمطا واحدا من الرشادة كمفهوم غير مركب، وهادف، يتجاوز الإشكالات القائمة بينهما.

بهذا المعنى الأخير يتداخل مفهوم الحكم الراشد ومفهوم الحكم بأبعاده المختلف، ذلك أن الكثير من الدراسات لا تجد حرجا في دمج المفهومين واعتبارهما يميلان نفس المعنى بالرفع من أن بنائهما اللغوي يوحي بوجود فارق بينهما، ولا يخفي أن مصطلح راشد أو صالح أو مفيد أو جيد التي ترتبط بمصطلح الحكم هي التي تخلق الفارق وتساهم في توليد المعنى الحقيقي.

فالحكم الراشد لا يختلف عن الحكم بمعانيه الواسعة والجديدة فجعل الدراسات التي تتناول مفهوم الحكم الراشد تنطلق من نفس المنطلقات والتعاريف وتستقي مصادرها من مرجعيات واحدة وهي عدم التفريق بين مفهوم الحكم الراشد كمفهوم مركب من مصطلحين الحكم + راشد ومفهوم الحكم الموسع فالأصل الإنجليزي للمفهوم لا يشير تحديدا إل الحكم ولكنه يشير إلى بعد مهم فيه وهو طريقة أو أسلوبه، وبالتالي يكون المقصود منه تحديدا هو فن الحكم أو أسلوبه أو طريقته أو تبعا لذلك يكون هذا الأسلوب جيدا أو رشيدا حول الدولة وهيمنتها إلى مشاركة القطاع الخاص في عملية الحكم أدى إلى تغير مستوياته وأبعاده ونطاقه وبما تم تدعيمها بمفاهيم الرشادة

والإصلاح القائمة على المحاسبة والشفافية يصبح الحكم رشيدا وطبيعته هذه الرشادة تتجلى من خلال ممارسته وتطبيقاته.<sup>1</sup>

هذه الرشادة التي حسب تعريف بيتر دراكر Peter Drucker 1973-1987 " تتمثل رشادة المؤسسة في وضع واحترام قواعد توجه وتحد من سلوك أولئك الذين يتحركون باسم المؤسسة " ، بعبارة أخرى الرشادة هي مجموعة الأحكام التي تهدف إلى ضمان أن يكون عمل القادة متطابقا مع إدارة المساهمين ومصالحهم وهي تتميز عن التسيير، الذي يحدد العلاقات بين القادة والتابعين لهم إن الرشادة بطريقة أو بأخرى هي حكومة الحكومة، لقد تكلم جيمس روزنو في سنة 1997 عن التعريف المقترح من قبل الكسندر كينغ Alexander King سنة 1991 ضمن تقرير لنادي روما، عن الرشادة بـ 'كل فاعل يلجأ إلى ميكانيزمات القيادة للتعبير عن الطلب، صياغة الأهداف توزيع الأوامر وضمن متابعة السياسات.

وعند نقل الرشادة إلى المجتمع السياسي عادة نفهم خطأ على أساس أنها إمكانية الحكم Gouvernabilité أي قدرة الحكومات على تطوير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية ضمن اتجاه مرغوب فيه، كما أن الرشادة ليست هي فن الحكم كما يذكر كيمون فالاسكاس 1998 Kimon Valaskakis وبهذا فنوعية الرشادة ونوعية القواعد والأحكام التي تسمح بحكم الحكومة بطريقة أفضل هي عامل أساس لحل أزمة إمكانية الحكم.<sup>2</sup>

ومن هذا فالحكم الراشد هو تطور لمفهوم الحكم جاء ليعالج المشاكل التي طرحتها التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وسنحاول تقديم تعريف لهذا المفهوم الذي كثر فيه الجدل من خلال المطلب التالي.

### المطلب الثاني: تعريف الحكم الراشد

نتيجة لتعدد الآراء واختلافها في تقديم تعريف شامل لمفهوم الحكم الراشد، وكما رأينا سابقا أن حركية المفاهيم وعدم استقرارها نتيجة لعدم ثبوت الظاهرة القيمية التي عبر عنها يؤدي إلى اختلال المعنى وعدم تقديم تعريف واضح للمفهوم، هذا ما أدى إلى طرح إشكالية التعريف.

<sup>1</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (197-182).

<sup>2</sup> خديجة بوديب، مرجع سابق الذكر، ص (22،19).

بحيث يثير تعدد التعاريف المعطاة لهذا المفهوم الجدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم، مما أدى إلى تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة يمكن من تعميمه على مختلف المجتمعات إلا أن هذا أدى إلى التوضيح بوضوح المعنى.<sup>1</sup>

وبما أن مفهوم الحكم الراشد جاء كآلية لإدامة التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية، هذا ما أدى إلى تقديم الحكم الراشد كفكرة أكثر منه كمعنى وذلك لعدم وجود تعريف واحد<sup>2</sup>، ومن هذا سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف سواء التي قدمتها المنظمات الدولية أو التي قدمها مجموع الباحثين.

**البنك الدولي:** يعرفه على أنه "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"، هذا التعريف ينظر إلى المفهوم على أنه أسلوب وطريقة ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وهو في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف عالم السياسة الأمريكي "ديفيد استون" بفهم السياسية باعتبارها "التوزيع السلطوي للقيم"، حيث يشتمل كلا التعريفين على ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم، بينما استخدم استون السلطة في تعريفه فقد حرص البنك الدولي على استخدام كلمة القوة التي تشمل السلطة والنفوذ معا، وتعتبر أيضا عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية، إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية وإن كانت كتابات البنك الدولي والأديبات التي تتناول المفهوم تتحدث عن فاعلين محددين هو الحكومة والقطاع الخاصة والمجتمع المدني.<sup>3</sup>

**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** يعرفه على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المسؤوليات والجماعات بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.

**الصندوق النقد الدولي:** في حين يعرفه الصندوق النقد الدولي على انه الطريقة التي بواسطتها تسيير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة فالخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع.

<sup>1</sup> وليد خلاف، مرجع سابق الذكر، ص(23).

<sup>2</sup> خيرة عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص (30).

<sup>3</sup> يوسف أزروال، مرجع سابق الذكر، ص (28).

منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية: الحكم الراشد يعني استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة في المجتمع بهدف إدارة الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمشاركة الأطراف المجتمعية الأخرى.

لجنة الحكم العالمية: تعرفه على أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم عليها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة بطبيعتها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلف وتلك المتنازع عنها.

أدى اهتمام المؤسسات الدولية لمفهوم الحكم الراشد ومبادئه وأبعاده ومجالات تطبيقه وآلياته إلى العديد من الدراسات الأكاديمية من طرف الباحثين للوصول إلى تعريف أكثر شمولاً ووضوحاً وسنقدم أهمها :

مورتن بوس **Marten Boces**: اعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني الذي اعتبره أسلوباً يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

هرمين السنهانس **Hermut Elsenhans**: فيرى أن الحكم الراشد هو إدارة التفاعلات الحكومية وغير رسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

**François Xavier Merrien**: يعرفه على أنه الحكم الذي يتكون بشكل جديد في التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبقة كانت بما فيها المؤسسات العمومية تشارك بعضها بعضاً وتجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفاً للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.<sup>1</sup>

ماركور بنجيون وتيسبولت **Marcou Rangeon et Thiebault**: الحكم الراشد بأنه الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسة العامة.

<sup>1</sup> بوزيد سايح " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص :اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص ص(127-132).

كوفمان **D.Kofman**: يعرفه بأنه التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد من أجل الخير العام ويشمل هذا عملية اختيار من هم في السلطة ومراتبهم واستبدالهم.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار قام رودس **R.A.Rohdes** بتصنيف التعريفات التي تناولت المفهوم في الأدبيات المختلفة عبر تقسيمها إلى ست محاور:

- 1- الاتجاه نحو الخصوصية ودراسة العلاقات بين آليات السوق والتدخل الحكومي فيما يتعلق بتقديم الخدمات.
- 2- التركيز على المنظمات وكيفية إرضاء العملاء.
- 3- إدخال القطاع الخاص في الإدارة الحكومية ضمن إطار عام الإصلاح الإدارية الحكومية مثل المنافسة، قياس الأداء.
- 4- الربط بين الجوانب السياسية والإدارية.
- 5- اعتبار السياسات العامة نتاج تفاعلات رسمية وغير رسمية بين العوامل الثلاث.
- 6- إدارة مجموعة الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية.<sup>2</sup>

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن جل التعاريف تركز على تعريف الحكم الراشد بأنه طريقة التسيير التي تضم الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق التنمية ، ومن خلال الشراكة بين هذه الفواعل. هذه الأخيرة التي جاءت لتحل مشكلة النجاعة والكفاءة التي وقعت فيها المؤسسات الرسمية ، ولتواكب التغييرات لتقدم أحسن خدمة للمواطنين ضمن مجموعة من المعايير الضابطة لهذه الشراكة.

**المطلب الثالث: فواعل ومعايير الحكم الراشد.**

### **1- فواعل الحكم الراشد:**

من خلال ما رأينا سابقا أدت الظروف الحاصلة على مستوى الساحة الدولية، إلى إعادة النظر في دور الدولة، بما يفتح المجال لفواعل جديدة تحقيقا لرشادة التي تفترض أن رسم السياسات العامة وخاصة تحديد

<sup>1</sup> وليد خلاف، مرجع سابق الذكر، ص(24).

<sup>2</sup> يوسف زدار، مرجع سابق الذكر، ص(19).

الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية قائم على أساس قيمة المشاركة الفعالة فيكون مضمون القرارات امر يتوقف على اختيارات متخذي القرار.

وانطلاقاً من تعبير " بيار كالام" في كتابه " تفت الديمقراطية" يمثل مالي يقول " لا نلتقط الحجر بإصبع واحد"، هذا ينطبق على القطاع الخاص والمجتمع المدني ذلك أن إنتاجها يفترض تعاون بين المؤسسات والسلطات العامة والمؤسسات المتخصصة وهكذا تمثل العلاقة بين الفاعلين بالنسبة للحكم الراشد والمحور الرئيسي والشرط الأساس لنجاح جهود التنمية.<sup>1</sup>

بحيث أن منهجية الحكم الراشد تفرض على الدول الالتزام بمبدأ الشراكة بين مختلف الفواعل المجتمعية بما ينطوي عليه ذلك من ضرورة التنسيق المتبادل وتكامل الأدوار فيما بينها وفق ما يركز عليه الحكم الراشد من معايير وآليات تستهدف تحقيق التنمية وغاياتها.<sup>2</sup>

ومن خلال أن مفهوم الحكم الراشد ينطوي على ثلاثة أبعاد في إدارة شؤون المجتمع هي:

**البعد السياسي:** الذي يعني بطبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمشاركة والمساءلة والشفافية ودعم حقوق الإنسان ودولة حكم القانون، حيث يركز هذا البعد على القيم الديمقراطية الليبرالية وفلسفتها السياسية.

**البعد الاقتصادي والاجتماعي:** مما له من علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته بالتركيز على نمط اقتصاد السوق الحر.

**البعد التقني والإداري:** أي كفاءة الجهاز الإداري وفاعليته، فلا يمكن تصور إدارة عامة فعالة من دون الاستقلالية من النفوذ السياسي ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلالية عن الدولة، لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية ولهذا يحتاج الأمر إلى درجة من التكامل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يوسف زدار، المرجع نفسه، ص(29).

<sup>2</sup> حليلة بومزبر، مرجع سابق ذكره، ص(58).

<sup>3</sup> عبد الكريم عاشور، " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص(53)

ولهذا وحسب ريتشارد جوليه **R.jolly** هناك ثلاث روايد للحكم الراشد وهي:

**الدولة:** وهي السلطة التشريعية القضائية والمصالح العمومية والقوات المصلحة، فالدولة هي التي تقوم بخلق المحيط السياسي<sup>1</sup>، فالدولة لها ثلاث وظائف أساسية تتمثل في الوظائف الدنيا مثلا توفير السلع والخدمات العمومية والدفاع والصحة وحقوق الملكية والتسيير الاقتصادي الكلي، كما أن لها وظائف وسيطة في إطار ضمان الفعاليات وتنظيم الاحتكارات وتصحيح وتفعل النقائص وتطوير الإعلام وكذا الضمان الاجتماعي، كما أن لها وظائف فعالة تتمثل في تنشيط الأنشطة الخاصة عبر تشجيع الأسواق وتجميع المبادرات إضافة إلى إعادة توزيع الأصول.<sup>2</sup>

**القطاع الخاص:** والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والكبيرة حيث أصبح فاعلا أساسيا في الحياة الاقتصادية وشريكا في جهود التنمية<sup>3</sup>، بحيث بإمكانه توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي وأجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.<sup>4</sup>

بالإضافة إلى ما يوفره من خلق فرص للعمل وتحقيق الدخل للأفراد المجتمع وجلب الاستثمارات وتطوير الأداء من خلال إدامة التنافسية في الأسواق.

**المجتمع المدني:** المتمثل في المنظمات الغير حكومية المشتركة من جمعيات مهنية والجماعات الدينية والجمعيات النسوية وكل المواطنين الذين يساهمون في التفاعل السياسي والاجتماعي<sup>5</sup> والذي لا يمكن أن نفهم ما يقوم به من أدوار من دون التعرض بمجاله التداولي الأوسع الذي يتحدد وفقا لثلاث مقومات نظرية مترابطة تحيل إلى خلفيات تاريخية:

**النموذج التعاقدية:** كما بلورته فلسفات الأنوار في سياق إشكالية العلاقة بين الحالة الطبيعية وحالة المجتمع.

<sup>1</sup> وليد خلاف مرجع سابق الذكر، ص(31).

<sup>2</sup> الأخضر أبو علاء عززي وغالم حلطي ، الحكم الراشد وخصوصت المؤسسات - <http://islamfin.go-foum.ne/t1373-topic13/04/2011>

<sup>3</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق، ص(69).

<sup>4</sup> ليلي لعجال، "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة ، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص(52).

<sup>5</sup> وليد خلاف، مرجع سابق، ص ص (26،32).

نظام **قسمة العمل**: الذي أفرزته الثورة الصناعية بما يقتضيه من تكيف للعلاقات الاقتصادية وتوليد لروابط طبقية هي أساس العلاقة الإشكالية بين الفضاء السياسي والمدني.

**الجمعيات غير الحكومية ورباط الدفاع عن حقوق الإنسان**: التي برزت بصفة متزايدة في السنوات الأخيرة وأصبحت لها أدوار محورية متعاضمة على كافة المستويات.<sup>1</sup>

ومن هذا يتمثل دور المجتمع المدني بقيامه بتعبئة وتجنيد جماعات المواطنين لأجل المساهمة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تقوم بتشكيل مجموعة من وجهات النظر الديناميكية المتعددة وتجسيد قيم العدالة والمساواة والمساهمة في التنشئة السياسية للمجتمع بترسيخ قيم المواطنة.

إذن يركز الحكم الراشد على تحويل أشكال الفعل العام **Public action** ويبرر تغيير المسؤوليات ويوضح طبيعة العلاقات وحدودها بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال تجميع العناصر وتنسيق الخبرات وتطوير المشاريع ، التي تخلق شكل جديد للعمل في إطار ديمقراطي شفاف ومسؤول من أجل تحسين مستوى الأداء الحكومي كما عبر عنها كل من غاي هيرمي وعلي كاز تسجيل وجون فرانسويرودوم **Gay H – Ali.K- Jean.F** والتي تعني بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية على قاعدة من الاعتماد المتبادل والمشارك من خلال العمل الجماعي الذي وصف بعبارة تسيير مشتركة توجيه ورؤية مشتركة مبررا تطوير الشركات بين القطاعات العامة والخاصة والطوعية وهذا التصور حول الحكم يمكن من تجاوز مشاكل التنسيق والكفاءة من خلال دمج البعد السياسي مع البعد الاجتماعي.<sup>2</sup>

وتسهم الشراكة بين مؤسسات الحكم الثلاثة في زيادة مشاركة المواطنين في عملية التنمية وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات مما يهيئ الظروف الضرورية لتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.<sup>3</sup>

ويمكن توضيح المنظومة المتكاملة للحكم الراشد والتداخل بين مختلف العناصر المكونة لها من خلال

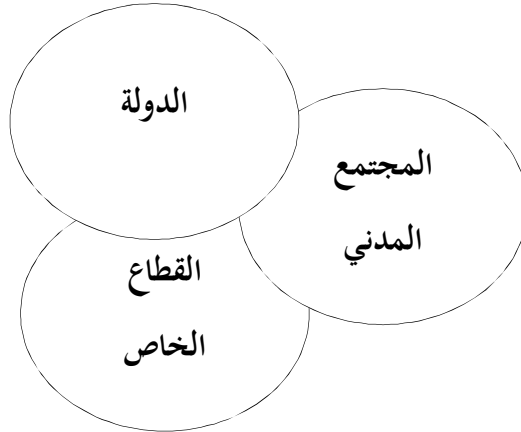
الشكل التالي:

<sup>1</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص(73).

<sup>2</sup> وليد خلاف ، مرجع سابق الذكر، ص(32).

<sup>3</sup> ليلي لعجال، مرجع سابق الذكر، ص(54).

الشكل رقم 01: مكونات الحكم الراشد.



المصدر: حليلة بومزير، "الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2012/2011، ص(58).

فهذا الشكل يوضح منظومة الحكم الراشد التي تشمل على عملية مستلزمه من التعاون والشراكة بين المؤسسات الرسمية والترتيبات الغير الحكومية - المجتمع المدني والقطاع الخاص - بحيث أي خلل يصيب أحد هذه الأطراف يؤثر في الأطراف الأخرى، تلقائيا ويهدد بانحراف جهود التنمية من أهدافها لذلك فإن مبدأ العمل المشترك المدعم بآليات المساعدة المتبادلة يعد شرطا أوليا من الشروط الواجب توفرها لنجاح المساعي الرامية لترشيد مسارات الحكم.<sup>1</sup>

2- معايير الحكم الراشد:

قبل أن نقدم المعايير التي تخص الحكم الراشد نقوم بإعطاء تعريف لمصطلح المعيار Standars الذي هو نموذج للأداء يحدد بمعرفة أفراد وهيئات علمية ومهنية متخصصة وتأتي صياغة المعيار لكي تعبر عن محتوى علمي وعملي قابل للتطبيق وقاعدة أساسية مرشدة للعمل الجماعي.<sup>2</sup>

ومن هذا فمعايير الحكم الراشد ونتيجة تعدد التعاريف واختلاف أوليات التطبيق من بلد لآخر اختلفت المعايير هي الأخرى بحيث تتوزع بين معايير سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية وهي لا تشمل أداء الدولة

<sup>1</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص(74).

<sup>2</sup> أسامة محمد فؤاد، تعريف المعيار والمؤشر.

ومؤسساتها فحسب بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين انفسهم بصفتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين.<sup>1</sup>

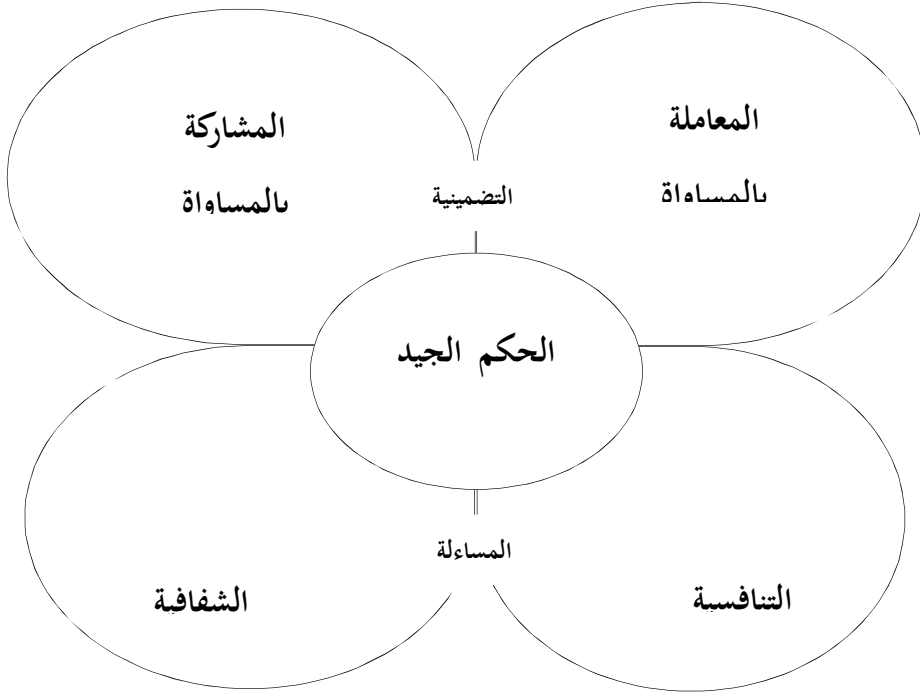
وتختلف أيضا باختلاف المؤسسات والهيئات المهمة به فمنظمة التعاون الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي الليبرالية وحرية التجارة مثل إقامة دولة القانون وإدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكرية، فيما يذهب البنك الدولي إلى ضرورة التركيز على معيارين أساسيين هما:

**التضمينية:** وترتكز على مفهوم المساواة والمكرس في معظم دساتير دول المنطقة ، المساواة حين تترجم إلى لغة إدارة الحكم تعني أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بتساوي مع الجميع ، باختصار فإن الحكم الراشد تضميني وليس حصري أو مقصور على عدد محدد من الأفراد والفئات فإدارة الحكم التضمينية تتضمن آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع كما أنها تؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها القانون.

**المساءلة:** تقوم هذه القيمة على مفهوم المحاسبة والتي تعني وجوب مساءلة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم وتعتمد المقاييس على تشجيع مسؤولي الحكومة على العمل بطريقة صادقة، وفعالة ونزيهة ومن شأنها أن تشجع على فكرة الاعتراضية (الاعتراض على اختيار الموظفين العموميين ومعارضة رجال السياسة)، وتشجع المساءلة على ترقية أخلاقيات الخدمة العامة، وتدفع بالمسؤولين إلى الحرص على المصلحة العامة.

<sup>1</sup> نبيل دحاني، "الديموقراطية كآلية لتحسيد الحكم الراشد في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة ، 2010-2011، ص(46).

الشكل رقم 02: المساءلة والتضمينية.



المصدر: يوسف أزروول، "الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008/2009، ص(26).

والمساءلة نوعين:

**المساءلة الداخلية: responsabilisation interne:** تتعلق بمراقبة المؤسسات الإدارية من خلال الفصل بين السلطات ووضع الحكومة لتحفيزات مختلفة وإجراءات لحماية المصلحة العامة ومراقبة مختلف الوكالات التابعة لها.

**المساءلة الخارجية: responsabilisation externe:** هي المطالبة الأفراد بمحاسبة الحكومة كما تتمثل في اختيار سكان القرية مثلا بمن يمثلهم في البلدية.<sup>1</sup>

إلا أنه في بعض الدراسات الأخرى يتم التركيز على ستة معايير وهي:

- المحاسبة والمساءلة.
- الاستقرار السياسي.
- فعالية الحكومة

<sup>1</sup> يوسف أزروول، مرجع سابق الذكر، ص ص (40،41).

- نوعية التنظيم الاقتصادي.

- حكم القانون.

- التحكم بالفساد.

غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر الأكثر شمولاً حيث قدم تسعة معايير سياسية للحكم الراشد:<sup>1</sup>

**المشاركة Participation:** نشير هنا إلى حق كل من الرجل والمرأة في إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار إما مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة، وهذا يتطلب توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير.

**حكم وسيادة القانون Rule of law:** المقصود به سيادة القانون على الجميع بدءاً بالحفاظ على حقوق الإنسان وتنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة واحترام مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء.

**الشفافية Transparenog:** نرتمز إلى حق المواطنين في التعرف والاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة وخاصة مثل البنوك، المصدر الرئيسي لهذه المعلومات ويجب نشرها واطلاع المواطنين عليها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة وتقليل الفساد.

**حسن الاستجابة responsinness:** قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين والعملاء دون تفرقة أو استثناء.

**التوافق اتجاه الإجماع consensus orientation:** يرمز إلى سعي الحكم الراشد إلى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل.

**المساواة والعدل:** التي ترمز إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحسين أوضاعهم.

**الكفاءة والفعالية Equility:** التي تعني توفر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع وتقديم نتائج تستجيب لحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيء للموارد.

**المساءلة accountability:** خضوع صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور.

<sup>1</sup> نيبيل دحماني، مرجع سابق، ص(46).

الرؤية والاستراتيجية **strategic vision** : ترمز إلى نظرة التي يطمح لها القادة والشعب من وراء تحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية.<sup>1</sup>

ولا يستقر الحكم الراشد كقيمة معيارية في حدود الآليات التي عرفت نفسها عن طريق الحكم بمفهومه الموسع والحديث بل تعدى ذلك على محاسبة ومساءلة الأبعاد القيمية للمجتمع بعيدا عن الصور المنعكسة والتجارب المشابهة أو التقليد، وهذا يدفع للتأكيد بأنه ليس للحكم الراشد معيار واحد شامل وعام يمكن إسقاطه على كل النماذج، وعلى هذا الأساس في كثير من الحالات يضاف إلى الحكم الراشد مصطلح الديمقراطية ليصبح الحكم الراشد الديمقراطي.<sup>2</sup>

وهذه الأخيرة التي تعد أفضل أنظمة الحكم المعاصر توفير للبيئة السياسية الأنسب لتمكن الحكم الراشد وقوانين ومؤسسات رسمية وتعددية سياسية وتداول على السلطة وانتخابات حرة نزيهة من شأنها التصدي لمواقع الخلل والفساد كما أن التنمية الاقتصادية لن تتحقق في ظل الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية والفساد المالي واستغلال النفوذ وضعف أجهزة الدولة الإدارية وهذا يعني أن قضية نظام الحكم وصلاحيته من الضروريات الحكم الراشد لكن قد تتعرض في بعض آليات ومؤسسات الممارسة الديمقراطية للفساد.

بحيث يلاحظ في الواقع السياسي أن هناك نظم ديمقراطية لا تدار فيها المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية برشادة ومن جهة أخرى يشهد الواقع وجود نظم تسلطية رشيدة مثل ما هو سائد في دول شرقي آسيا (كوريا الجنوبية ، سنغافورة، تايوان)<sup>3</sup> وعلى حد تعبير "لاري دياموند" بأن الحكم الصالح قد لا يكون بالضرورة بحاجة إلى الديمقراطية في كل دولة وفي كل مرحلة تاريخية إلا أن الديمقراطية تعتبر أداة هامة وحافز كبير للحكم الراشد.<sup>4</sup>

وسنقوم في الفصل التالي معرفة أكثر عن مفهوم الديمقراطية هذه الأخيرة المرتبطة بظهورها بالدولة القومية وسنحاول معرفة مدى تحقيقها كنظام قائم لرشادة؟.

<sup>1</sup> عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص (30،32).

<sup>2</sup> لاري دياموند، حتمية الحكم الديمقراطي الصالح

<http://www.ape-arabia.org/libes/html/art1106.htm>

<sup>3</sup> عبد النور ناجي ، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر " مجلة الفكر، العدد3، بسكرة، 2013/04/30، ص ص (111،112) .

<sup>4</sup> لاري دياموند ، مرجع سابق الذكر.

# الفصل الثاني

الإطار الفكري والمفاهيمي

للديمقراطية

الاهتمام بالديمقراطية ليس بمحدث العهد، غير أن في الزمن المعاصر تزايد بشكل لافت، فباتت الديمقراطية مكان تركيز كثير من الأبحاث والدراسات، وبؤرة للجدل في ظل التحولات التي عرفها العالم إثر سقوط المعسكر الشرقي وقيام الأحادية القطبية مصحوبة باحتياح ظاهرة العولمة وتصاعد المد الديمقراطي الذي جعل "فرانسيس" « François Lukuyama » يطلق تباشير نهاية التاريخ، ويؤذن بانتصار الديمقراطية، لكن الواقع أبطل ادعائه ببقاء مناطق الديمقراطية الليبرالية، فضلا عن استشراف آخرين لمستقبل البشرية على نحو مناقض فقد تنبأ " صامويل هانتنتون " « Samuel Huntigtan » بعده " بصدام الحضارات " عوض اتساق تاريخها، هذا التناقض حسب روبرت كوكس Robert , cosc نابع من تنظير انفعالي حسب نتيجة التغيرات الجذرية الطارئة على الساحة الدولية، هذا وقد مر مفهوم الديمقراطية بمجموعة من المراحل تبلور فيها وتطور ليقترن بالليبرالية، ومن ثم يكون محلا للسجال والمراجعة مع انه ظل يعبر عن نظام للحكم يتضمن صيغة لتحديد علاقة الحاكم والمحكوم واتخاذ القرارات والسياسات والالتزام بها، ويقترن بقيم المساواة والحرية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زكريا يوروني، " النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي "، مذكرة مقدمة نبيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الرشادة والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009 - 2010، ص ص (15،16)

### المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية وتطوره

الديمقراطية هي مفهوم واسع ساهم في إثرائه عبر عقود طويلة من الزمن الكثير من المفكرين و السياسيين كل حسب نظره لهذا المفهوم ، فحاء إطار كبير يجمع في داخله العديد من التيارات الفكرية التي تتفق على بعض الخطوط العامة و تختلف في معظم التفاصيل ، بيد أن الديمقراطية تبلورت بمرور الزمن في الديمقراطيات الحديثة المطبقة بشكل أو بآخر في الغرب ، وسنحاول في فصلنا هذا معرفة كل ما يتعلق بهذا المفهوم.

#### المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

قال عالم السياسة بيرنارد كريك Bernard Crick إن كلمة الديمقراطية هي أكثر الكلمات اضطرابا وغموضا فهي مصطلح قد يعني شيئا بالنسبة لكل شخص، بحيث تكون هناك خطورة بان تصبح الديمقراطية كلمة بدون معنى<sup>1</sup>.

إلا أن الخطاب الذي قدمه أبراهم لنكولن Albraham lincoln عام 1863 الذي جاء فيه " إن حكومة من الشعب يختارها الشعب من أجل الشعب، يجب أن لا تزول من على وجه الأرض " أضحت هذه الجملة أكثر وأشهر تعريف للديمقراطية في العالم<sup>2</sup>.

وبالرجوع إلى الأصل اللغوي للكلمة نجد ذات أصل يوناني تتكون من شقين احدهما يعني شعب ويقابله في اليونانية Demas في حين يشكل الشق الثاني حكم أو سلطة Kratos وجمع الكلمتين نحصل على الكلمة ديمقراطية Democracy حكم أو سلطه الشعب<sup>3</sup>.

وقد ظهر هذا التعريف البسيط للديمقراطية في منتصف القرن 4 قبل الميلاد للدولة على النظم السياسية في ذلك الزمان في بعض المدن اليونان ولا سيما في أثينا إذا فهذا المدلول اللغوي للديمقراطية يفيد بأن الشعب هو

<sup>1</sup> باسل عبد الرحمان القاضي، الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الأنترنت.

<sup>2</sup> غاني بودبوز، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي،

جامعة الجزائر، 2004-2005، ص (35)

<sup>3</sup> جمال الدين بن عمير، " إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية جامعة الجزائر، 5005-2006، ص (26)

صاحب السلطة ومصدرها الأساسي ومن هنا وتأسس على ذلك تعددت الاجتهادات والرؤى التي تتجه إلى تعريف الديمقراطية وتنوعت صيغها ومدلولاتها<sup>1</sup>.

ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية احدهما مثالي ideal والآخر واقعي Rael، فأما المعنى المثالي فيرى من خلاله المبشرون به على أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب، كما ذكر إبراهيم لنكولن Brahem Lincoln<sup>2</sup>.

كما عرفت المسيرة الموسوعة للمصطلحات السياسة على أنها " حكم الشعب بمعناه الحرفي كمصطلح إغريقي حكومة الشعب وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب بنفسه باختياره الحر لحكامه وبخاصة القائمين منهم بالتشريع ثم براقبتهم بعد ذلك وحكومة الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو حكومة الأصلية<sup>3</sup>.

إلا أن جون جاك روسو jean- jacques rousseau اعتبر أن هذا التعريف مثالي إذ يصعب في الواقع تحقيق حكم الشعب نفسه بنفسه بالنظر لمساحة الدول الشاسعة وكثافة عدد سكانها والبديل الواقعي للديمقراطية المباشرة (حكم الشعب)، في نظره هي الديمقراطية النيابية، حيث تكون الكلمة العليا للشعب من خلال اختيار حكامه ومثليه الذين يشاركون في اتخاذ القرار ووضع السياسات والقوانين ويخضعون للرقابة التي تضمنها آلية الانتخاب التي تجبرهم على طلب الثقة بصفة دورية .

في حين عبر عنها روبرت دال Robert أنها " حكم الكثرة " وفي هذا الإطار يرى المفكر جيوفاني سارتوري giovanni sartori بأنه لم يكن هناك قط وجود لديمقراطية ينطوي تحتها الجميع ومن غير المرجح أن توجد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> زكريا حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية"، مذكر مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسيات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص ص (28،29).

<sup>2</sup> جمال الدين بن عمير، مرجع سابق الذكر، ص ص (22،23).

<sup>3</sup> عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسة، القاهرة: دار الفكرة، 1998، ص ص (42، 45)

<sup>4</sup> زكريا بوروني، مرجع يابق الذكر، ص ص(16،17).

ويتصل مفهوم الديمقراطية بمفهوم التنظيم Origination فالديمقراطية هي شكل من أشكال الإدارة والتنظيم العقلاني، تراعي كل مصالح الأغلبية التي لها الحق في الحكم، ولهذا نجد الأستاذ روبرت دال يطلق عليها عملية فذة<sup>1</sup> unique.

بحيث هي عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وفي هذا تركيز على جوهر الديمقراطية باعتبارها في الأساس نظاما منتخبا للقرارات الجماعية الملزمة بما يتطلب ذلك مشاركة للمواطنين في عملية اتخاذ القرار.

في حين عرفها نوروبوتو بوبيو porbuto Bobbio على أنها مجموعة من الأنظمة الأولية أو الأساسية التي تقرر من المحول باتخاذ القرارات الجماعية ووفق أية إجراءات.

أما التعاريف التي تنطبق على الديمقراطية نظاما ما ذهب إليه سارتورى في تعريفه للديمقراطية على أنها سلطه الأقليات الديمقراطية الفاعلة"، والمقصود هنا بصفة الديمقراطية أنه على اختيار هذه الأقليات أن يكون مفتوحا وأنه هذه الأخيرة أن تتنافس في ما بينها وفقا لقواعد الأنظمة متعددة الأحزاب<sup>2</sup>.

وهذا ما عبر عنه مونتسكيو Montesquieu السلطة تحد من السلطة أي بحمل القواعد القانونية تقيد الحكام في مختلف الدرجات وتوفر للمواطنين وسائل الاعتراض على الأعمال غير الشرعية<sup>3</sup>.

أما جوزيف شومبيتر joseph schumpeter الذي ترتبط الديمقراطية الدستورية باسمه عرفها على أنها طريقة سياسية تنظيم تأسيسي لغرض الوصول إلى قرارات سياسية يحرز الأفراد عن طريقها سلطة التقرير بالوسائل التنافسية من اجل أصوات الشعب .

في حين أن صاموايل هنتنغتون عرفها على أنها اختيار صانعي القرار الجماعي، عن طريق انتخابات حرة وعادلة ونزيهة بين المرشحين وتكون دورية وبكل فرد بالغ الحق في أن يشارك بصوته في اختيار من يمثله، ويقول فهمي جدعان بأنه لا تتحقق الديمقراطية ولا نسميها بأنها ديمقراطية حقيقة حتى تتوفر فيها الحرية والقدرة على الاختيار الواعي المتحرر من الضغط.

<sup>1</sup> جمال الدين بن عمير، مرجع سابق الذكر، ص (23).

<sup>2</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص (14،15).

<sup>3</sup> محمد غربي، "الديمقراطية والحكم الراشد"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2011، ص (369).

### المطلب الثاني: التطور التاريخي للديمقراطية

لعل انبساط وسيلة للاقتراب من مفهوم الديمقراطية محاولة التطرق لتطورها عبر محطات تاريخية أساسية، فعندما نتحدث عن الإطار التاريخي للديمقراطية وبداية نشأتها نقول بأن الجذور التاريخية الأولى لمصطلح الديمقراطية يرجع إلى الحضارة اليونانية القديمة، فيما عرف بديمقراطية أثينا المباشرة فديمقراطية أثينا من أولى الأمثلة التي تتطابق مع المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي لكن يبدو هناك أشكالاً قديمة من الديمقراطية ظهرت في تاريخ الحضارات بحيث يذكر التاريخ أولى أشكال الديمقراطية التي ظهرت في جمهوريات الهند القديمة والتي تواجدت في "جنا باداس" ومن بينها "فايشالي" التي تعرف اليوم بيهار في الهند والتي تعتبر أول حكومة جمهورية في تاريخ البشرية<sup>1</sup>.

ويرى الكثير من الباحثين والمؤرخين أن مجتمعات المدن الشرقية قد عرفت أنماطاً من الحكم الديمقراطي، وقد أورد الباحثون بعض الدلائل التي تشير إلى أن مدن تلك المجتمعات قبل دمجها في إطار الدولة الموحدة قد عرفت أنماطاً من المجالس الاستشارية كما اتخذت من الانتخابات وسيلة لاختيار حكامها، وقد أطلق سكان مصر القديمة على المجالس الاستشارية التي تشكل من كبار السن وزعماء العشائر SHROU.

في حين قد جاء في موسوعة تاريخ الحضارات العام أنه، وجد حتى بلاد الرافدين في العصور الوسطى القديمة نوع من الديمقراطية البدائية، ويرى راوول مانغلايوس Raul Manglillos أن بلاد ما بين النهرين أقدم ديمقراطية رسمية، وقد أطلق المؤرخ أندريه انمار على الديمقراطية القائمة بالمدن الشرقية في كل من مصر وبلاد ما بين النهرين مصطلح الديمقراطية البدائية<sup>2</sup>.

إلا أن الإغريق ومن خلال ديمقراطية أثينا أول من اخرج المصطلح من إطار الفلسفي إلى التطبيق الواقعي العملي، فأثينا حتى القرن السابع قبل الميلاد حلت أو ليغارشية الولاية الاركونيات محل حكم الملوك إلا انه ظهر من وسط نبلاء التجار في أواخر القرن 7 ق م المشرع السياسي والشاعر صولون Solon (638-559 ق م) الذي نجح في تعديل الدستور وتعديل القوانين عندما أصبح والياً أركونا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زكريا حريزي، مرجع سابق الذكر، ص(29).

<sup>2</sup> غاني بودبوز، مرجع سابق الذكر، ص(38).

<sup>3</sup> أحمد ولد الكوري، فننه الديمقراطية، (د،د،ن)، 2007، ص(45).

وقد دعي إلى ضرورة إنشاء هيئة شعبية عامة " اكليزيا " EKKlesia ينظم إليها كافة المواطنين الأحرار حيث تناط بها مسؤولية إدارة شؤون البلاد بالإضافة إلى مهام السلطة القضائية، ووضعت أثينا أول دستور أطلق عليه دستور صولون وذلك في العقد الأخير من القرن 6 ق م، وقد اتضحت معالم الديمقراطية الأثنية حينما أخضعت المحاكم للرقابة الشعبية من خطوة اعتبرت العمود الفقري للنظام أثينا<sup>1</sup>.

ووضع صولون نظاما انتخابيا جديدا وصف بأنه "نظام ملكية الثروة" حيث قسم مجموعة سكان أثينا إلى أربع فئات متغايرة حسب متوسطي الغنى وفئة محدودي الثروة وفئة الفقراء أي المعدمين الذين هم بدون صيد مالي، لم يحرم هذه الطبقة السفلى من حق الانتخاب لكنه حرّمها من حق الوظائف التنفيذية والتشريعية والفضائية<sup>2</sup>.

وقد تميزت الديمقراطية الأثنية بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات الأحرار – الأجانب – العبيد وعلى الرغم من الحياة السياسية الديمقراطية التي تمتاز بالحرية في المجتمع الأثيني غير أن الطبقة الثالثة ظلت في خدمة الطبقتين السابقتين اللتين تحتكران عملية صنع القرار والمشاركة في الجمعية العمومية المكونة من الأحرار الرجال وهذا ما يدل على نموذج حكم الأصلية المالكة للثروة والعلم والعبيد والسلطة<sup>3</sup>.

وما يميز ديمقراطية أثينا هو أن القرار هو نتيجة لعملية جماعية وعامة، وتستند مثل هذه العملية على مناقشات فعلية هذه المناقشات تركز على مبادئ العمل إلا أنه يمكن أن نعتبر أن النظام الديمقراطي في روما أكثر وضوحا من النظام الأثيني، من خلال أنها أخذت عدد من المواطنين في الحسبان من خلال أنه يمكن المشاركة في صياغة القوانين من قبل الأفراد الأجانب عكس أثينا<sup>4</sup>.

بحيث ظهر في روما ما يعرف بالجمهورية *respublicus* والتي تعنى بشأن الجمهوري، ورغم أن هذا النظام استمر بفترة أطول من ديمقراطية أثينا إلا أنه زال مع ظهور النظام البرلماني الديكتاتور لليوليوس قيصر<sup>5</sup>.

وكان لتراثها القانوني الأثر البالغ في بلورة العديد من القيم الديمقراطية في الفكر السياسي النهضوي الأوروبي فبعد سقوط هذه الديمقراطيات لم تعرف أوروبا مفهوم الديمقراطية للحكم، فالظلام الذي عاشت فيه أبنان العصور

<sup>1</sup> غلني بودبوز، مرجع سابق الذكر، ص ص (38،39).

<sup>2</sup> زكريا حريزي، مرجع سابق الذكر، ص (45).

<sup>3</sup> نبيل دهماني، مرجع سابق الذكر، ص (16).

<sup>4</sup> Cedric polere, *Democratie: de quoi parle on?*, 2007, P(5).

<sup>5</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص (21).

الوسطى حجب عنها النور<sup>1</sup> فحقبة القرون الوسطى الممتدة من 300 إلى غاية 1300 حسب "على خليفة الكوري" أدت إلى انتكاسة واندثار للتجارب الديمقراطية في الحضارتين الأثنية والرومانية في ظل بروز أنظمة الحكم المطلقة.

غير أن بواذر النهضة الأوروبية أعادت اكتشاف العديد من قيم الديمقراطية كالمواطنة مثلاً، وذلك ما تميز به الفكر السياسي الحديث لدى الغرب ليشكل تدريجياً مرتكز لبناء، الدولة القومية وتأسيس نظم سياسية حققت الدولة المتناسكة عبر الزمن، وتشجع تحول الدول في الغرب إلى ديمقراطية ارتباطها بعصر الأنوار في أوربا<sup>2</sup>، وقد انبثق عصر النهضة في أوربا فقط عندما تم استبعاد تدخلات الكنيسة الكاثوليكية في نطاق العلم وفي مجال السياسة<sup>3</sup>.

فالديمقراطية في أصل نشأتها هي تمرد على سلطات الله لتعطي السلطات للإنسان ليصنع نظام حياته وقوانينه بنفسه دون أي قيود ولم يكن الانتقال من نظرية التفويض الإلهي إلى سيادة الأمة انتقالاً سلمياً وإنما عبر ثورات، من اشد الثورات دموية في العالم وهي الثورة الفرنسية عام 1789 والتي كان شعارها "اشنقوا أحر ملك بأمعاء أحر قسيس"<sup>4</sup>.

هذه الثورة التي سبقتها الثورة البريطانية 1688 التي أنشأت النظام النيابي البرلماني الذي كان نتيجة استقلال طبقة الأعيان والنبلاء ملاك الأراضي عن التاج وتبنيها الزراعة التجارية وبتالي إنشاء برلمان من ملاك الأراضي مع بعض الأعضاء الثانويين من البورجوازيين<sup>5</sup> تليها الثورة الأمريكية.

وقد جاءت هذه الثورات متأثرة بالنهضة الفلسفية التي استحدثتها جملة من الفلاسفة وتتعلق أساساً بما يسمى بمذهب الحقوق الطبيعية الذي انتشر في غرب أوروبا خلال القرنين 17 و 18 والذي احتوى على مبدئين

<sup>1</sup> عبد العزيز صقر، النقد الغربي للفكر الديمقراطي.

<http://www.albayan.co.uk/strategicrepotview.aspx>.

<sup>2</sup> حليلة بو مزبر، مرجع سابق الذكر، ص(17).

<sup>3</sup> عبد العزيز صقر، مرجع سابق الذكر.

<sup>4</sup> أحمد ولد الكوري، مرجع سابق الذكر، ص (46).

<sup>5</sup> بارينجتون مور، الاصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، تر: احمد محمود، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص (68)

مبدأ الحالة الطبيعية ومبدأ العقد الاجتماعي هذا الأخير أسس لنظرية سيادة الأمة وكان هذا من خلال كتابات جون لوك ومنتوسكيو وجان جاك روسو<sup>1</sup>.

فنظرية سيادة الأمة جاءت محاربة لنظرية التعويض الإلهي التي سادت أوروبا نحو عشرة قرون، فقد كانت الخيار للخروج من السلطات المطلق للملوك والباباوات بحيث ظهرت نظرية سيادة الأمة بوضوح في مبادئ الثورة الفرنسية ودستورها فنصت المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان 1789 على ما يلي " الأمة مصدر السيادة ومستودعها وكل هيئته وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمد سلطته منها، ثم ثبت ذلك في الدستور الفرنسي 1791 فنص على أن السيادة ملك للأمة ولا تقبل التجزئة ولا التنازل عنها ولا تملك بالتقادم<sup>2</sup>، وفي إطار هذا ظهر كيان سياسي حديث معروف بالدولة القومية المترتبة على سلام واستغيا 1648 والمبادئ التي أقرها في مقدمتها السيادة<sup>3</sup>.

أما "محمد عبد الجبار" وفي خضم تحليله لتطور مفهوم الديمقراطية المعاصرة فيشير إلى أن عام 1923 يشكل نقطة التحول النوعية في مفهوم الديمقراطية حين أصدر جوزيف شومبيتر كتابه بعنوان "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" الذي ساء خلال القرن 18 اعتبار أن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلال التوصل إلى القرارات التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب يتخذ بنفسه القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب<sup>4</sup>.

وجوزيف شومبيتر تصور أن الديمقراطية لا شيء أكثر من كونها المنافسة الحزبية حيث تعني أن الناس لديهم فرص برفض أو قبول الرجال الذين يحكمونهم، و الديمقراطية التمثيلية هي طريقة لتحديد الجهة التي تقرر<sup>5</sup>.

إن مثل هذا التفسير للديمقراطية جعل منها آليات تنظيمية بالأساس وبالتالي استبعاد كونها مذهب سياسي أو اجتماعي على خلاف ما ساد الاعتقاد به من قبل الدارسين والمؤصلين الأوائل للديمقراطية الليبرالية أمثال مونتسكيو 18 غير أن بعض الدارسين يصفونه في كتاباته بأنه متمركز حول ذاته الأوروبية متعصبا بها، وبهذا لا تعدو ديمقراطية القرن 18 غير كونها مذهباً سياسياً واجتماعياً أوروبا هذا التصور نجد أيضاً لدى الكس دي

<sup>1</sup> زكريا حريزي، مرجع سابق الذكر، ص(31).

<sup>2</sup> أحمد ولد الكوري، مرجع سابق الذكر ص (46،47).

<sup>3</sup> زكريا بورني، مرجع سابق الذكر، ص (18).

<sup>4</sup> نبيل دهماني، مرجع سابق الذكر، ص (21).

<sup>5</sup> Rod Hague and Martin Harrop, *comparative government and politics*, England. p(35).

توكفيل (1805-1859) من خلال كتابية " الديمقراطية في أمريكا" و " والنظام القديم والثورة الفرنسية " فالتمركز حول الذات الأوروبية جعل الديمقراطية آنذاك منتوجا غربيا مذهبيا لصيقا بالحضارات الأوروبية.

وقد اعترف صموئيل هينتنغو 1996 أن التعريف الذي قدمه شومبتر لمفهوم الديمقراطية يحظى بقبول واسع في الدوائر الأكاديمية العلمية المهمة بتحميل وتفسير قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان المعاصرة مقرا في الوقت نفسه بأن منذ الحرب العالمية الثانية أصبح الاتجاه الغالب في تعريف الديمقراطية ذلك الذي يربطها بصورة تكاد تكون كاملة بالانتخابات.

حيث صار ينظر للديمقراطية باعتبارها مجموعة وسائل لإقامة السلطة ووضعها تحت طائل المسؤولية وعليه فالدولة المعاصرة تصبح ديمقراطية إذا تم اختيار صناع القرار فيها على أساس انتخابات، التي وحسب التجربة المعاصر هي جوهر العملية الديمقراطية.

ولعل ذلك ما جعل فرانسوا ريفيه Francois Rivih يدعو إلى تمييز الديمقراطية المعاصرة عن تلك التي ميزت القرن 18، أي التمييز كمذهب سياسي اجتماعي غربي أوروبي وبين الديمقراطية كآليات تنظيمية وترتيبات قانونية واجتماعية وثقافية منفتحة عن الآخر، وحسب الكوري فإن الديمقراطية المعاصرة منهج وليست عقيدة أو إيديولوجية فهي لا يعدو أن تكون ممارسة ديمقراطية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية وأشكال تطبيقها

#### 1- مقومات الديمقراطية

العبرة كما يقول إسماعيل صبري عبد الله " بالممارسة العملية وليست بالنصوص الدستورية " إلا أن النصوص والقواعد القانونية هي الضامن لهذه الممارسة.

وإذ كانت الممارسة الديمقراطية تشترط التطبيق في الواقع وتحتاج بالضرورة القواعد القانونية فإنها تشترط أيضا هياكل ومؤسسات لتجسيدها على أرض الواقع بحيث يكون هناك توازن بين الإجراءات والممارسة فلا يمكن تغليب الإجراءات على الممارسة والمهم ليس في جعل هياكل للديمقراطية بقدر ما يكون هناك تطبيق فعلي لها.

<sup>1</sup> نبيل دهماني، مرجع سابق الذكر، ص ص(21،22).

لكن كيف نطلق على ممارسة بأنها ديمقراطية أو غير ذلك في الدولة أو في التنظيمات؟<sup>1</sup>، أو ما هي المعايير التي تحكم من خلالها على الديمقراطية فشلاً أو نجاحاً رفضاً أو قبولاً؟.

ومن هذا ثمة معايير عالمية لممارسة الديمقراطية تكاد تجتمع حولها الأفكار والنظريات فلا يكفي ذكر مصطلح الديمقراطية في الدستور أو التغيي بفضائلها<sup>2</sup>. ومن هذا تعدد معايير الديمقراطية إطاراً مرجعياً يمكن من خلالها تقييم مدى توفر الديمقراطية في المجتمعات المختلفة.

— **احترام حقوق الإنسان:** تضمن هذه الحقوق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة وتحتوي على الحقوق الاجتماعية، كحق العمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية لكن العبرة في تجسيد هذه الحقوق وممارستها بحرية كاملة على أرض الواقع تؤدي إلى المشاركة في صنع القرارات والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز عقائدي أو فكري أو جنسي<sup>3</sup>.

— **التعددية السياسية:** إذ تقوم الديمقراطية على التمثيل النيابي وهذا عن طريق الانتخاب الذي هو قاعدة النمط الديمقراطي كطريقة لتعيين الحكام على عكس الأنماط الوراثية والاستبداد، حيث في ظل التعددية يختار المواطنين من بين عدة مرشحين ممثلهم لإدارة شؤون الحكم لفترة زمنية محددة.

— **التداول السلمي على السلطة:** ويكون ذلك وفق صياغة مبادئ وآليات على الحكم دون اللجوء إلى الانقلابات أو التصفيات فهذه الآليات تمنح الفرص لعدة أطراف وتوجهات لاعتلاء سدة الحكم دورياً وتنفيذ برامجها.

— **الفصل بين السلطات:** يعتبر المفكر الإنجليزي جون لوك في مؤلفه "بحث في الحكومة المدنية 1960" والمفكر مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" و الذي يقول فيه بضرورة الفصل بين السلطات الثلاثة القضائية — التشريعية — التنفيذية، حيث يمكن لكل سلطة من إيقاف الأخر عند حدود اختصاصاتها الدستورية مع مراعاة التعاون والتوازن فيما بينها.

كانت هذه أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، وقد توصل المفكر الأمريكي روبرت دال إلى إعادة صياغة تلك المبادئ في ظل الديمقراطية المعاصرة والتي أطلق عليها حكم الأكثرية تتمحور:

<sup>1</sup> السيد حسين عدنان، تطور الفكر السياسي، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2009، ص (172).

<sup>2</sup> جمال الدين بن عمير، مرجع سابق الذكر، ص (25).

<sup>3</sup> محمد غربي، مرجع سابق الذكر، (370).

- سيادة لفرد ولا قلة على الشعب وهذا انطلاقاً من مبدأ سيادة الأمة.
- سيطرة أحكام القانون بدلا من سيادة القانون.
- عدم الجمع بين السلطات بدلا من الفصل بين السلطات.
- ضمان الحقوق والحريات.
- التداول على السلطة<sup>1</sup>.

وفي نظر دال على الرغم من أهمية المؤسسات فإنها لا تضمن ديمقراطية حقيقية ما لم تتحقق مجموعة من المعايير تسمح بتجاوز اللبس الناجع عن تعدد التعريفات وأشكال النظم من رئاسية وبرلمانية وغيرها وتمكن من الحكم على وجود ديمقراطية وقياسها حياد وموضوعية<sup>2</sup>.

فعلى حد تعبير دال أن هذه المعايير تقدم لنا المقاييس التي يمكن أن تقارن بها ما تحقق وما بقي من نقص في النظم السياسية الفعلية ومؤسساتها ويمكن أن ترشد إلى حلول التي يمكن أن توصلنا إلى درجة أقرب من الوضع المثالي.

- المشاركة الفعالة **effective participation**: قبل أن تتخذ المؤسسة سياسة ما يجب أن يكون لجميع الأعضاء فرص متساوية وفعالة لبيان وجهة نظرهم للأعضاء الآخرين فيما يجب أن تكون عليه السياسة.

- المساواة في التصويت **Votiny equality**: أن يكون لكل عضو فرص متساوية وفعالة للإدلاء بصوته ويجب أن نحسب الأصوات على أنها متساوية .

- الفهم المستنير **Enlightened undestandn**: مع مراعاة الحدود المعقولة بالنسبة للوقت، يجب أن يكون لكل عضو فرص متساوية وفعالة ليتعرف على بدائل السياسات الملائمة وأثارها المحتملة.

- السيطرة على جدول الأعمال **control of the Ayendu**: يجب أن يكون الأعضاء فرص مطلقة ليقرروا كيف يدرجوا الموضوعات في جدول الأعمال، وأي الموضوعات تدرج إذ رأوا ذلك، وبهذه الطريقة لا تغلق

<sup>1</sup> عائشة عباس، " إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص (45،44).

<sup>2</sup> زكريا بوروني، مرجع سابق الذكر، ص (29).

العملية الديمقراطية إلى تتطلب المعايير الثلاثة السابقة وتظل سياسات الجمعية مفتوحة دائما للتغيير بمعرفة الأعضاء إذا ما راو ذلك .

- **تضمين البالغين inclusion** : يجب أن يكون لجميع البالغين أو أغلبهم على الأقل الحقوق الكاملة للمواطنين التي تشير إليها المعايير الأربعة وقبل ق 20 كان هذا المعيار غير مقبول لدى كثير من دعاة الديمقراطية<sup>1</sup>. إن هذه المقومات والمعايير تخطو بالدراسة خطوة مهمة باتجاه تجاوز الخلافات على المفهوم واعتماد تعريف إجرائي، يأخذ بها كمؤشرات، فبتعبير الجابري النظام الديمقراطي هو الذي يقيم علاقة بين الحاكم والمحكوم بين الشعب والدولة مبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن السياسة خاص<sup>2</sup>.

### 2- أشكال تطبيق الديمقراطية:

- **الديمقراطية المباشرة**: لخص أحد الدراسيين ما يسمى بالديمقراطية الكلاسيكية (المباشرة) بأنها تمتع المواطنين بمساواة ليكونوا أحرارا حكاما ومحكومين، ويتبادلون هذه المواقع ومشاركة مباشرة للناس في التشريع والقضاء وجمعية مواطنين لها السيادة هذه السيادة شاملة لجميع الشؤون المدنية، أما الظروف العامة لتلك الديمقراطيات اليونانية فكانت اقتصاد يقوم على وجود عبيد ينتج عن ذلك شعب لديه وقت فراغ للمواطنة<sup>3</sup>.

وما يعاب على الديمقراطية المباشرة أنها لا تصلح إلا للجماعات صغيرة فما تحقق نسبيا في دولة المدينة مع عدد المواطنين الذكور لا يزيد عن 500 في الغالب لا يمكن إقامته في عصرنا في مدن مثل مكسيكو سيتي نيود هي، بكين، طوكيو، القاهرة<sup>4</sup>.

إلا أن هناك من يقر باستمرار وجودها لا سيما في بعض الكارنتونات التي يتألف منها الاتحاد السويسري، كما يمكن التقريب بين الديمقراطية المباشرة وبين الاستفتاء الذي تستعمله بعض النظم الحديثة كألية لأخذ رأي الشعب مسائل جوهرية.

<sup>1</sup> روبرت دال، عن الديمقراطية، تر: أحمد أميد العمل، مصر : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000 ص (31،39).

<sup>2</sup> زكريا يوروني، مرجع سابق الذكر، ص (31).

<sup>3</sup> محمد الاحمر، الديمقراطية الجذور واشكالية التطبيق، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص (79).

<sup>4</sup> زكريا، جوروني، مرجع سابق الذكر، ص (32).

ونظرا لصعوبتها أسفرت التطورات اللاحقة في إعطاء الديمقراطية معنى الانتخاب وذلك ابتداء من ق 18 بظهور التمثيل النيابي وبتالي أصبح الانتخاب بحسب تعبير "بيردر" Bearder من ديمقراطية محكومة إلى ديمقراطية حاكمة<sup>1</sup>.

– الديمقراطية التمثيلية **Démocrat Rrrepresentative**: يمارس الشعب فيها السلطة عن طريق وسيط يسند إليه ممارسه السلطة في كافة مجالاتها نيابة عنه، والشعب يمارس الحكم من هذه الصورة مدة واحدة وهي المرة التي يختار أو ينتخب فيها نوابه الذين ينوبون عنه في ممارسة السلطة بعد اختيارهم، وهذا الوسيط هو الهيئة النيابية (البرلمان)<sup>2</sup>، والعلاقة بين أعضاء المجلس النيابي وناخبيه قائمة على أساس فكرة الوكالة وعلى النائب أن يكون ممثلا لكل الأمة وليس لناخبيه فقط<sup>3</sup>.

إلا أنه بالرغم من إيجابيتها إلى أنها ليست في منأى عن النقد على أساس أنها تحمل بعدا أوليغارشيا فالانتخاب يؤدي في النهاية إلى إفراز نخب سياسية في مرتبة أعلى من ناخبيهم ويرى المدافعون عن الديمقراطية التمثيلية بأن تعدد النخب واختلافها وتنافسها في إطار مبدأ التداول يمنع أي جهة كانت من الاستئثار بالسلطة ويبقى على سيادة الخيار الشعبي من جهة أخرى يتحكم الانتماء الحزبي في الوصول إلى مناصب الحكومية والمقاعد النيابية على حساب الكفاءة ولا يستبعد تدخل المال وتقام التحالفات والصفقات السياسية لتحقيق أغلبية برلمانية قد تهمش الأقلية وتحتكر الرأي والقرار<sup>4</sup>.

– الديمقراطية شبه مباشرة : إن الرغبة في إصلاح ما أظهرته تجارب الديمقراطية النيابية من عيوب ووضع حد سلطة الأغلبية وتجاهلها لرغبات المواطنين في بعض الأحيان أدى إلى انتشار نظام ديمقراطي شبه المباشر بعد أن كانت بعض تطبيقاته معروفة في سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الماضي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر ص ص (22،23).

<sup>2</sup> محمد غربي، مرجع سابق الذكر، ص (6).

<sup>3</sup> عائشة عباش، مرجع سابق الذكر (46-47).

<sup>4</sup> زكريا بوروني، مرجع سابق الذكر، ص (32،33).

<sup>5</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص (22).

وهي صور توفيقية من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية ففي هذه الصورة توجد هيئة نيابية كما في الديمقراطية النيابية في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه الشعب لنفسه ببعض السلطات يمارسها بغير وسيط كما في الديمقراطية المباشرة<sup>1</sup>.

**الأول:** أن يزول الشعب بنفسه مقدار معيناً من المشاركة في صنع القرار.

**الثاني:** أن تتألف هيئة نيابية ينتخبها الشعب لتمارس شؤون الحكم.

أما المظاهر التي يمكن للشعب أن يمارس من خلالها المشاركة في الحكم هي الاستفتاء الشعبي والاعتراف الشعبي والاقتراح الشعبي وحق الحل والعزل الشعبي.

- الديمقراطية الشعبية الاجتماعية: ظهرت هذه الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي سابقاً وهي لا تقتصر على النظام السياسي فحسب إنما تشمل النظام الاجتماعي ككل وخاصة النظام الاقتصادي<sup>2</sup> فقد أعلن المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1962 التحول إلى الديمقراطية الاشتراكية لكامل الشعب والتي لا تعمل بمبدأ الفصل بين السلطات ولا تعترف بالتعددية السياسية على أساس وحدة السلطة والمصلحة التي يقوم عليها الحزب الواحد وتأخذ بالمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتلافي وجه النقص الذي تراه في الليبرالية فهي تضحى بالحريات السياسية والشخصية ما يجعلها عرضة للنقد على أساس تغييب المشاركة الشعبية في بلورة الخيارات السياسية واعتماد التعبئة بدل الحوار هذا النظام أخذت به معظم دول العالم الثالث لكنه آل إلى الانحصر بعد إن سقط الاتحاد السوفياتي لتحل محله أنظمة تقرر بالتعددية<sup>3</sup>.

- ديمقراطية المشاركة **Démocratique Partic**: هذا النموذج يمثل محاولة للرد على نقائص الديمقراطية التمثيلية، خصوصاً ضعف المشاركة الشعبية في التسيير الشأن العام الذي تحتكره الهيئات المنتخبة، التي تعاني النقص في تمثيلها وبالتالي في شرعية المنتسبين إليها، وتستند ديمقراطية المشاركة إلى فكرة المواطنة النشطة بمشاركة المواطنين في المداولات العمومية خارج العهدة التمثيلية للمنتخبين، أنها تتصل بشكل وثيق بفكرة الحكم التي تفترض تسييراً عمومياً يقوم على التفاوض بين مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي تتعلق كما يرى "عبد الغفار رشاد القصبي" بمطالب المشاركة على مستوى قومي كلي أو محلي جزئي للتداول

<sup>1</sup> محمد غربي، مرجع سابق الذكر، ص (6).

<sup>2</sup> عائشة عباش، مرجع سابق الذكر، (47).

<sup>3</sup> زكريا بوروني، مرجع سابق الذكر، ص (33).

حول البدائل المختلفة والرؤى المتنافسة ومن شأن ديمقراطية المشاركة تخفيف مظاهر عدم المساواة في المجتمعات الحديثة ومن الأفكار التي تؤطر هذه الممارسة أطروحة يورغن هابرماس Jürgen Habermas سنة 1987، الذي يرى أن الحياة الاجتماعية شقان الحياة العامة والحياة اليومية الخاصة، والحياة العامة تشمل المجتمع المدني خارج سلطة الدولة والمال وهو المستوى الذي يتوسط بين الحياة الخاصة للمواطنين والدولة والديمقراطية هي السعي لمنع قوى السوق وبيروقراطية الدولة من استعمار عالم الحياة وهو يدعو إلى إحياء فكرة " المجال العام" لأن الديمقراطية التنفيذية التي تعتمد على البرلمانات والأحزاب لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ القرارات الجماعية ومن ثم ينبغي إصلاحها بتفعيل التجمعات والهيئات المجتمعية.

وهذا النظام لا يتخلى كلياً عن التمثيل لكن يتيح للشعب إمكانية التدخل المباشر في بعض القضايا على الأقل من خلال عريضة مطلبية لجزء من الجسم الانتخابي أو نشاط حوارى يأخذ شكل مناقشات حوارية ويستفيد مما يتيح التطور في وسائل الإعلام والاتصال لاسيما الأنترنت بغية تحقيق التواصل والثقافية بين المؤسسات الرسمية وجمهور المعنيين بقراراتها.

وأبرز وجه لتطبيق هذا الشكل من الديمقراطية إقامتها على مستوى إقليمي أو محلي داخل الدولة بإتاحة القومية أمام المواطنين والجمعيات التي تمثلهم ولجان الأحيان لمشاركة الهيئات اللامركزية في التسيير داخل حيزها الجغرافي، وإقامة ما يسميه البعض ديمقراطية جواريه Démocratu de Proximitu، ولحد الآن لم تبلور رؤية واضحة بخصوص الديمقراطية التشاركية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص (34).

### المبحث الثاني: الأسس الفكرية والنظرية للديمقراطية

لقد كانت الديمقراطية موضوعاً لتنظير الفلاسفة والمفكرين فيما مضى وما زالت، لذلك فإن دراسة علمية لموضوع الديمقراطية يجب أن يتضمن بالضرورة إشارة لأهم الأفكار والتنتاجات الفكرية التي شكلت مع غيرها مجموعة القيم والمركبات النظرية المؤسسة لمفهوم الديمقراطية المعاصرة.

وإن البحث في موضوع الديمقراطية المعاصرة لا يكتسب موضوعيته إلا من خلال التعرض لأفكار الفلاسفة السياسيين بشأن ثلاثة موضوعات أساسية تشكل الإطار المحدد للسمات الجوهرية لمضمون الديمقراطية وهذه الموضوعات هي مذهب الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي والمذهب الفردي، وأخيراً الحقوق والحريات العامة.

#### المطلب الأول: مذهب الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي

يفترض أن الإنسان كان يعيش في حالة أولية سابقة على ظهور المجتمع، فالإنسان مرى بحالتين حالة مفادها أن الناس قبل ظهور المجتمع السياسي كانوا يعيشون وضعية طبيعة تعطيهم الحق في ( التملك، الحرية، القصاص ... ) أما الحالة الثانية فتتعلق بالعقد الاجتماعي والذي ينص على أن الأفراد اجتمعوا واتفقوا فيما بينهم على الخروج من الحالة الأولى إلى الحالة السياسية، وذلك لا يكون إلا بإبرام عقد يتنازلون بموجبه عن بعض حرياتهم وحقوقهم لسلطة فوقية مقابل أن تحتفظ لهم بما احتفظوا به لأنفسهم بشكل متساوي بين الجميع<sup>1</sup>، والحالتان متناقضتان كلياً فالحالة الثانية ليست مجرد انتقال من درجة إلى أخرى بل هي تحول من مستوى إلى مستوى آخر أنها تغيير كيمي لا كمي.

إن ما يتفق عليه الفلاسفة والمفكرين بشأن حالة الطبيعة هو أنه لا سبيل إلى الرجوع إليها ولكنهم يختلفون حول طبيعة تلك الحالة ذاتها وحول طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الحالة اللاحقة بها.

#### نظرية العقد لتوماس هوبز:

يبدأ هوبز في تفكيره من أن المصلحة الذاتية هي محرك السلوك الإنساني فقد تميزت حياة الأفراد بالصراعات لقيامها على العزلة والحياة الحشنة والبدائية فسيطر قانون (الغاب) على حياة الأفراد ولوضع حد لتلك الحالة الفوضوية بدأ الإنسان يبحث عن الوسيلة تخرجه مما هو فيه، فاهتدى إلى فكرة العقد الذي بموجبه يتنازل الأفراد

<sup>1</sup> زكريا حريزي مرجع سابق الذكر، ص ص (31،32)

عن كل حقوقهم وحررياتهم لشخص غير طرف في العقد يختارونه من بينهم دون شرط، وحتى يتمكن هذا الشخص من ممارسة سلطاته ويضمن الأمن والاستقرار وجب أن يتمتع بسلطة مطلقة لا تقاوم فلا يحق بالتالي للشعب أن يثور ضد هذا الحاكم لان اطلاق سلطته ارحم للشعب من العودة إلى حياة الفوضى<sup>1</sup>.

صحيح أن هوبز تحدث على ضرورة الخضوع لصاحب السيادة لكنه دعا إلى حكم العقل إلى ما يقبل به الناس من سلطة تنال رضاهم فمبدأ الرضا أساسي بالتزامن مع توفر قوة الدولة المعبرة عنها بقوة صاحب السيادة<sup>2</sup>.

### نظرية العقد السياسي عند جون لوك: 1632-1704

يختلف جون لوك في تحليله للطبيعة البشرية عن توماس هوبز، ذلك أن الحياة الفطرية حسب وجهة نظره كانت تتسم بالمساواة والسلام والحرية في ظل قانون طبيعي ملزم لكل الأفراد لا فرق بينهم، غير أنهم فكروا في إنشاء هيئة تقوم بتنفيذ القانون الطبيعي، فقرروا إبرام عقد فيما بينهم ينتج عنه ظهور سلطة تكون مهمتها تحقيق العدالة فمبرر وأساس قيام الدولة عند لوك هو الرضا لا غير .

ولوك يرى أن الأفراد لم يتنازلوا عند إبرام العقد عن جميع حقوقهم وإنما احترام الجزء الضروري منها، لإقامة السلطة والدولة بما يكفل احترام وحماية حقوق الأفراد وعلى الحاكم أن يسخر كل جهوده لتحقيق الصالح العام واحترام حقوق الأفراد الخاصة ومن بينها حق الملكية، وفي حالة إخلاله بالتزاماته فإنه يحق للأفراد فسخ العقد وتنحيته بل أنه يحق للشعب أن يثور ضده إذا حاول مقاومة إرادة الشعب التي تمثل السلطة العليا في الدولة<sup>3</sup>، بهذا رفض لوك الحكم المطلق الذي لا يتفق في نظره مع طبيعة المجتمع المدني والحكم المدني.

### نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو: 1712-1773

في كتابه "أصل عدم المساواة بين الناس" 1753 و "العقد" 1763 يذهب جان جاك روسو في كتابه أصل عدم المساواة بين الناس إلى أن حياة الأفراد الطبيعية البدائية كانت تتميز بالعدالة الطبيعية والمساواة والحرية غير أنه باكتشاف الزراعة والاختراعات ظهرت الملكية الفردية التي نتجت بسببها فوارق بين الأفراد فأنهارت المساواة وتحولت حياتهم إلى مأساة وشقاء وازدادت على أثر ذلك الحروب والغزوات والخلافات بسبب التنافس

<sup>1</sup> السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص (39).

<sup>2</sup> السيد حسن عدنان، مرجع سابق الذكر، ص(56).

<sup>3</sup> السعيد بوشعير، مرجع سابق الذكر، ص(40).

على الثروة مما دفع بالأغنياء إلى البحث عن وسيلة تكفل لهم القضاء على هذه الوضعيات فاستمالوا الفقراء من أجل إقامة مجتمع قاعدته العقد يبرم بينهم للمحافظة على أموالهم والقضاء على الحروب مقابل الحصول على حقوق وحریات مدنية تقررها الجماعة للأفراد .

وقد أسهمت فكرة العقد الاجتماعي في تطوير الديمقراطية القاضية بأن السلطة لا تقوم إلا بموافقة الشعب والدليل على ذلك ترجمة أفكار روسو ولوك في الدساتير وإعلانات الحقوق التي صدرت بعد الثورة الفرنسية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الحقوق والحریات وضماناتها

مبدأ السيادة: يرجع الفضل للمفكر الفرنسي جان بودان Jean Bodin، كونه أول من طرح فكرة السيادة فعرفها بأنها تعني " القوى الكبرى والسلطة العليا في نطاق إقليم معين" وكان يعني السلطة الدائمة المطلقة للملك<sup>2</sup>. وقد انتقلت فيما بعد إلى الأمة.

وقد قال عنها جوزيف فرانكلين Joseph Franklin تعني السيادة "السلطة العليا التي لا يعترف بسلطة أعلى منها أو من ورائها تملك صلاحية إعادة النظر في قراراتها وهذا المعنى الأساسي لم يلحقه التغير على ضوء العصور الحديثة<sup>3</sup>.

إلا أن التطور التاريخي لهذا المبدأ يثبت أن النظرية التي تنسب إلى روسو كان لها الفضل الكبير في بلورة معاني السيادة التي شكلت جزءا من عقيدة الدولة الحديثة، بحيث هي حسبها تتمتع مع الإرادة العامة، وتتحد وفق جملة من الخصائص أنها غير قابلة للتصرف بها، وغير قابلة للتجزئة، معصومة ومطلقة، في حين يرى شميت C.SHMITT أن السيادة " هي القدرة العليا المستقلة قانونيا" .

ومع قيام الثورة الفرنسية ظلت فكرة السيادة قائمة بما لها من صفة الإطلاق والنمو ولكنها انتقلت للامة وتتلخص النتائج المترتبة عن تطبيق مبدأ سيادة الأمة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص(42،43).

<sup>2</sup> علي ابو هاني، "تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد6، 2012 الجزائر جامع المدية، ص (13).

<sup>3</sup> احمد ولد الكوري، مرجع سابق الذكر، ص(44).

- أن سيادة الأمة عبارة عن كل لا يتجزأ، وهذا المنطلق يفرض الأخذ بنظام الديمقراطية النيابية.
- يتميز النظام النيابي بمجموعة من الخصائص على ضوء إسناد السيادة للأمة.
- اعتبار القانون تعبيراً عن إرادة الأمة وليس مجرد تعبير عن إرادة النواب<sup>1</sup>.

**مبدأ الشرعية:** تعرفها الموسوعة الميسر للمصطلحات السياسية على أنها تصرف الأفراد والمؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع في إطار القواعد التي حددتها السلطات العامة<sup>2</sup>.

إن الشرعية " تعني تلك الصفة التي تقوم في السلطة، بحيث تجعلها متطابقة مع صورة الحكم عليها بأنها جائز أو مقبولة شرعاً في مجتمع ما، وأنها الشكل القانوني الذي اصبح على القوة المادية، بحيث جعلها مقبولة أو جائزة ويذهب ماكيفر R. maciver إلى القول بأن " الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة الحاكمة وتقدير غالبية المجتمع متطابقين وفي توافق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع ولما يحفظ للمجتمع تماسكه وبينما اعتبر فيبر M.veber العقلانية القانونية إحدى مكونات الشرعية، فقد أطلق استون D.easton صفة البنيوية في محاولة منه لتأكيد دور المؤسسات وأهمية عملية المأسسة ووصف هنتغتون S, Huntiongton هذه العملية بأنها مسار تكسب فيه المؤسسات والمعاملات القانونية استقراراً وقيمة لذاتها ويرى دوتيش K.Deutsh أن الشرعية المؤسسية ( البنيوية الدستورية ) تقوم على ثلاثة عناصر العنصر الدستوري، وعنصر التمثيل، وعنصر الإنجاز.

**مبدأ الفصل بين السلطات:** أن السلطة الحديثة من مبدأ الفصل بين السلطات مستمدة من كتابات كل من (لوك) ومونتسكيو والقاعدة المعيارية بأن وظائف الدولة المختلفة ينبغي ألا يعهد لها إلا لشخص نفسه أو المؤسسة نفسها.

ولفهم فكرة الفصل بين السلطات عند مونتسكيو لا بد من استحضار أساسها النظري ومقصدها السياسي، أما أساسها النظري فهو توزيع السيادة، وأما مقصدها فهو ضمان عدم انزلاق المجتمع في الاستبداد.

بحيث أن السيادة عند مونتسكيو موزعة من ثلاثة سلطات.

<sup>1</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص(30).

<sup>2</sup> عبد الفتاح عبد، مرجع سابق الذكر، ص(254).

- السلطة التشريعية التي تختص بوضع القوانين ومراقبة تنفيذها.
  - السلطة التنفيذية التي تختص بتنفيذ القانون، ويرى أنها لا يجب أن تسلم للمجالس التشريعية لأنه لن يستطيع حالها إذا كان بيد الشعب.
  - السلطة القضائية ويميزها عن السلطات التنفيذية بكون هذه الأخيرة تنفذ القانون العام بينما القضائية تنفذ القانون الخاص الذي يتعلق بالمنازعات والعلاقات بين الأفراد في المجتمع<sup>1</sup>.
- والفصل يقوم على أساس استقلال كل جهاز من أجهزة الدولة بوظائفه الأمر الذي يجعله بما يملكه من قوة يقف على قدم المساواة في مواجهة غيره دون أن يطغى عليه<sup>2</sup>.
- ورغم أن مونتسكيو استلهم نظريته من تجربته " النظام السياسي الإنجليزي " فقد كان بها العديد من المؤيدين في أوروبا كما أثرت هذه المبادئ في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إعلان حقوق الإنسان وعلى دساتير عدد من الأنظمة في العصر الراهن<sup>3</sup>.
- وتجدر الإشارة إن الفصل بين السلطات قد راحت تمثل أحد أهم مبادئ التنظيم الضامن لصياغة الحريات والحائلة دون استبداد الحكام في ظل نظم الديمقراطية النيابية كما أنها مثلت قاعدة فكرية لليبرالية.

### المطلب الثالث: المذهب الفردي

يقوم المذهب الفردي على أن للإنسان حقوق طبيعية والذي يسميه هوبز "jus natural"، بحيث هو الحرية التي يملكها كل إنسان والذي يستعمل قوته للحفاظ عليه (حياته) ثم إن المجتمع أنشأ لحماية حقوق الفرد فهذه غاية التنظيم الاجتماعي.

ويستقي هذا المذهب وجوده من النظرية العقدية، مدرسة القانون الطبيعي، مدرسة الاقتصاد الحر، المسيحية ونظرية التطور لدارون، ويقوم المذهب الفردي على أساس الحرية المطلقة في الميدان السياسي والاقتصادي، ففي الميدان السياسي وعلى نطاق الفردي يؤكد المذهب على القبول بأفكار الغير وأفعاله حتى ولو كانت متعارضة فيما

<sup>1</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص (31).

<sup>2</sup> الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، الرياض: مجلة البيان، 2009، ص (72).

<sup>3</sup> جمال مصباح، روح القوانين نظرية مونتسكيو في السلطات.

بينها، وعلى النطاق الإيديولوجية والتنظيمية الحزبية التي لا يضمنها سوى النظام البرلماني الديمقراطي الذي يفصل فعليا بين السلطات الثلاثة ويؤمن الحريات الشخصية والخاصة.

أما في الميدان الاقتصادي فان المذهب الفردي يأخذ مصدره من المدرسة الطبيعية ( الفيزوقراط) التي تؤكد على أنه يوجد على النطاق الاقتصادي نظام طبيعي يتحقق بواسطة مبادرات الفرد<sup>1</sup>، والذي تعبر عنه الليبرالية التي ترمز للحرية التي تعود أفكارها الأولى إلى عصر الثورة والتوسع في النشاط التجاري ومهدت لرفع شعار في العالم هو " دعه يعمل دعه يمر " laissez laire laissez<sup>2</sup>. حيث نتجت عن واقع اجتماعي جديد أفرزه تبلور السوق الرأسمالية، وجاءت لتدعيم مصالح الطبقة البرجوازية الناشئة عن مواجهة النظام القديم بتبرير حقوقها، مستندة إلى نظرية الحقوق والحريات الطبيعية والعقد الاجتماعي، ومعتمدة مبدأ المنفعة للمفكر جيريمي بينثام Bentham الذي يقوم بتعظيم المنافع الفردية ومن خلال التملك وهو مجال الحرية الذي ركزت عليه في البداية<sup>3</sup>.

ووظيفة الدولة في ظل النظام الليبرالي تقف عند حد حماية الفرد والمحافظة على حقوقه وحرياته وذلك من خلال تضيق نطاق تدخلها في إدارة شؤون المجتمع في ثلاثة مجالات الدفاع والأمن والعدالة وهو ما أدى إلى ظهور الدولة الحارسة.

لقد كان أساس النظر لوظيفة الدولة بالنسبة لأنصار المذهب الفردي هو الحرية وكما يرى بنثام المجتمع هو مجموعة من الأفراد على كل فرد فيه أن يعمل بوسائل الخاصة على إشباع حاجاته دون أية مساعدة خارجية وذلك للمحافظة على الاستقرار<sup>4</sup>، فهذا المذهب يمثل فكر فردي يرى أن المجتمع لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد التي يسعى كل فرد فيها إلى تحقيق ذاته وأهدافه الخاصة، ومن هنا أي تدخل للسلطة السياسية هو تعطيل للمبدأ الحرية والتطور البشري.

<sup>1</sup> حليلة بوميز، مرجع سابق الذكر، ص (27).

<sup>2</sup> السيد حسين عدنان، مرجع سابق الذكر، ص (103).

<sup>3</sup> زكرياء بوروني، مرجع سابق الذكر، ص (18).

<sup>4</sup> حليلة بوميز، مرجع سابق الذكر (27).

أدت الثورات الليبرالية إلى قيام حكومات عديدة تستند إلى دستور قائم على موافقة المحكومين على غرار إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. وقد وضعت مثل هذه الحكومات الدستورية العديد من لوائح الحقوق التي أعلنت حقوق الأفراد.

وإن تأثر اللوائح السابقة بالمذهب الفردي قد ساعد على انتشاره في أوروبا وخارجها غير أن الأحداث التي شهدتها العالم منذ نهاية القرن 19 قد كان لها بالغ الأثر على مبادئ المذهب من انتقادات في أعقاب نجاح الثورة الشيوعية عام 1977 ويظهر هذا التأثير من خلال تحول الدولة من حارسة إلى متدخل وأخير دولة الرفاه<sup>1</sup>، وتعرضت مفاهيم الفردية والنفعية والحرية الاقتصادية المطلقة للنقد والمراجعة من قبل الليبراليين أنفسهم وبدفع من أفكار توماس غرين عاد الاعتبار للمجتمع في مقابل الفرد<sup>2</sup>.

ومن هنا حمل هذا التزاوج مشاكل وتناقضات بحيث قاوم المفكرين الليبراليون الديمقراطية قبل أن يستوعبوها تدريجياً ويظهر ذلك في إقصاء طبقات الشعب الفقير والنساء من المشاركة في إنجلترا والولايات المتحدة. أ إلى غاية بداية ق 19 حين تم توسيع المشاركة نتيجة الضغوط الشعبية المطالبة بالمساواة، وإعادة النظر في الصورة المادية التي قدمتها النفعية للإنسان بتقديم افتراض آخر للديمقراطية الليبرالية يتمثل في تنمية قدرات الإنسان وتمكينه من توظيف ملكاته ومواهبه كما أسقطت الليبرالية تصورها للنظام الاقتصادي على نظيره السياسي مفترضة أنه يقوم أيضاً على المنافسة وحرية الاختيار والمفاضلة بين البرامج والتوجهات السياسية تماماً كالسلع المادية<sup>3</sup>.

وبهذا أصبح مفهوم الحرية بمفهومه الحديث يتراوح بين مفهومين الحق في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والثاني هو الاعتراف بمجال خاص للأفراد لا يجوز التعدي عليها<sup>4</sup>.

وقد جاءت المحاور الأساسية لليبرالية الحديثة القائمة على المساواة محاولة تطعيم التوجه الليبرالي وربطه بالفكر الديمقراطي اعتماداً على الحريات والحقوق الأساسية المساواة وحيادية الدولة التمثيلية وعدالة التوزيع المنافع والأعباء الاقتصادية والاجتماعية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمان بن صمايل السلمي، الليبرالية نشأتها و مجالاتها.

<sup>2</sup> السيد حسين عدنان، مرجع سابق الذكر، ص (103).

<sup>3</sup> زكريا بورني، مرجع سابق الذكر، ص (18).

<sup>4</sup> حازم البيلاوي، عن الديمقراطية، لبنان: أدار الشروق، 1993 ص (11).

<sup>5</sup> حليلة بومزير، مرجع سابق الذكر، ص (27،29).

### المبحث الثالث: الديمقراطية في ظل العولمة

ولأن الديمقراطية هي حكم الشعب بمعناها البسيط، ووجود شعب مرتبط بالدولة القومية مع التطورات المختلفة أصبحت صلاحيتها بوصفها صيغة قومية للتنظيم السياسي مثار الجدل ونقاش نظرا لبروز الطابع الإقليمي والكوني.

فالديمقراطية التي ولدت مع الدولة القومية لمعالجة مشاكلها أصبحت تعاني مشاكل في عصر العولمة، وطالما أن العولمة تؤثر على الدولة القومية فإن هذا التأثير يمس الديمقراطية بالضرورة وعلى هذا الأساس تثير العولمة العديد من الإشكاليات أمام النظرية الديمقراطية الحديثة، فكيف يمكن التوفيق بين الديمقراطية التي تعني مبدأ حكم الشعب المرتبط بالدولة القومية ومقوماتها المعروفة وبين عالم معولم تتم فيه ممارسة السياسة على مستوى عبر قومي وعالمي؟.

### المطلب الأول: العولمة وإعادة النظر في الديمقراطية

إن مناقشة العلاقة بين الديمقراطية والعولمة وإبراز الحاجة إلى صياغة نظرية جديدة تضبط العلاقة بينهما لم تقتصر على المناقشات الأكاديمية المحدودة بل أنها تعدت ذلك إلى المجال السياسي حيث برزت حركات اجتماعية تدعو إلى مقاومة الطابع غير الديمقراطي للعولمة، وقد عبرت عن هذه الحركات التظاهرات الكبرى التي نظمت في سياتل ودافوس والدوحة وغيرها من العواصم للمطالبة بعولمة ذات وجه إنساني.

فالتحديات التي تواجهها الدولة القومية حاليا في مواجهة العولمة تنعكس سلبا على المسلك الديمقراطي، هذا الأخير الذي ارتبط بالدولة القومية وليده عصر الحداثة وهذا الارتباط يتعرض للاختراق بفعل عوامل عدة على رأسها العولمة<sup>1</sup>.

فقد كان للتغيرات التي أفرزتها العولمة وأثارها على الدولة القومية دور بارز في مراجعة الديمقراطية، نتيجة ظهور كيانات فاعلة عابرة للحدود القومية جعلت هذه الأخيرة غير حصينة أمام التدفقات الاقتصادية والثقافية

<sup>1</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (138)

وحتى السياسية، بالإضافة إلى ممارسات غير ديمقراطية مع سيطرة أصحاب الشركات والمشاريع الكبرى على مصادر وأسباب عيش الغالبية من البشر<sup>1</sup>.

وقد أقر ديفيد هيلد David Heald أن أهم سمة من سمات السياسة في بداية هذه الألفية ظهور موضوعات تتجاوز الحدود القومية للدول والمثال البارز على ذلك هو مشكلة البيئة وظهور شبكات إقليمية وكونية للاتصالات، مما أثر في بيئة المجتمع العالمي ككل وظهر أن هناك حاجة إلى ضرورة مناقشة طبيعة الديمقراطية وحدودها السائدة في النظم الديمقراطية الوطنية وإعادة التفكير في مسارها في ضوء العولمة الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية.

من جانب آخر يتبادر التساؤل إلى أي مدى تستوعب السوق؟، فحتى سنوات وجيزة كان البحث عن هذه المسألة أمراً لا طائل منه ففي المجتمعات الغربية الديمقراطية كان اقتصاد السوق قد حقق لأعداد متزايدة من البشر حياة خالية من المعاناة المادية، فالسوق زائد الديمقراطية هو شعار الذي أنهى في نهاية المطاف دكتاتورية الحزب الواحد الشرقي إلى أن مع نهاية النظام الشيوعي توسعت دائرة اقتصاد السوق العالمية وأخذت تتسع الفجوة بين السوق والديمقراطية.

يناقش جاكى أتالي jacque attéli وجه القصور والتناقضات الداخلية الكامنة بين اقتصاد السوق والديمقراطية من خلال دحضه لقيمتين تاريخيتين مرتبطتين بالديمقراطية والسوق .

1- ترى أن كلا من اقتصاد السوق والديمقراطية وجهان لعمله واحدة وكل واحد يدعم الآخر.

2- ترى بأن السوق والديمقراطية يجتمعان كي يشكلان آلة دائمة الحركة تدفع بالتقدم الإنساني، إلا أنهما قيمتان غير قادرتان على الاستمرار في الواقع أن لم نقل أن تقوض أحدهما الآخر وحجته:

- تنمية الفرد في المجتمع الديمقراطي تعتبر هي الهدف النهائي، بينما في اقتصاد السوق يعامل الفرد كسلعة يتم التحكم فيها حسب الطلب .

- تقوم الديمقراطية على الحقوق المتساوية بين المواطنين بينما: السوق يقبل ويدعم المساواة السوية بين الوكلاء الاقتصاديين.

<sup>1</sup> زكريا بورني، مرجع سابق الذكر، ص (22).

- تعتمد الديمقراطية على التطابق الواضح للمسئولية السياسية و تحالف المواطنين في الأحزاب بينما يقاوم اقتصاد السوق الطابع المحلي للسلطة ولا يشجع التحالفات.

بناءً على ما سلف فالليبرالية في دعوتها إلى حرية التملك الخاص وفتح الباب على مصراعيه لقوى السوق هي في جوهرها دعوة إلى القبول بالهيمنة المطلقة للاحتكارات الكبرى وأما الديمقراطية التي هي حصيلة نضالات جماهيرية هي تتيح شركات الطبقات العاملة مع البرجوازية أن تحذ من تسلط النخب الاحتكارية، هذه الإشكالية تمثل صورة من الصور لأهم التناقضات التي تواجهها الديمقراطية منذ نشأتها ألا وهو الارتباط المزعوم بين الليبرالية والديمقراطية والذي تفقده الشواهد التاريخية والواقعية<sup>1</sup>.

وهذا ما يؤكد النقد الماركسي، بحيث أن العولمة تشكل أكبر تهديد للنظام الديمقراطي ليس في البلاد النامية فقط ولكن في البلدان الديمقراطية الناضجة وحتجتها أن جوهر العولمة والدافع الحقيقي هو التوسع الرأسمالي فبقدر ما تتقدم عملية التوسيع الرأسمالي وما يعنيه التوسع من دمج للأسواق جديد كانت معلقة وهامشية سوف يسيطر منطق الربح الذي يدفع إلى تهميش جميع المعايير الاجتماعية والثقافية وفي تزايد الربح يفقد الدولة والسلطة السياسة التي تمثلها محتواها ومقدرتها على عمل أي شيء وتتحول إلى مسرح يضم حشدا من رجال مسلوبي الإرادة وفي هذه الحالة لا بد أن تفقد الديمقراطية التي هي المحتوى الحقيقي للدولة الحديثة أو الدولة الأمة شرعيتها وثم تصور هؤلاء أن العولمة مصيدة الديمقراطية<sup>2</sup>.

وهذا ما تؤكد لغة الأرقام فخمس دول الأقوى في العالم الو. م. أ اليابان فرنسا ألمانيا بريطانيا تتوزع فيما بينها 172 شركة من أصل 200 من أكبر الشركات العالمية وهذه الشركات هي التي تسيطر على الاقتصاد العالمي ومن ثم تسيطر على طباعة القرار السياسي عالمي<sup>3</sup>.

إن الأسواق المالية هي في مستوى إعلاء قوانينها على الدول وفي هذا المشهد السياسي الاقتصادي الجديد فإن الشمولي ينتصر على الوطني ( القطاع الخاص على الدولة) أنه لم تعد هناك تقريبا أية عملية إعادة توزيع

<sup>1</sup> اسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص(120).

<sup>2</sup> برهان غليون، عولمة الديمقراطية أو ديمقراطية العولمة.

<sup>3</sup> محمد زين الدين، الديمقراطية المعولمة.

والفاعل الوحيد في التنمية هو القطاع الخاص (اقتصاد السوق) الذي يعترف له وحده بأنه ينافس على المستوى الدولي وهو الوحيد الذي يجب الانتظام حوله.

وهو في بحثه عن الربح لا يأخذ في حسابه لا الحدود ولا التقنيات وإنما فقط الربح، وهذا ما يؤدي في الغالب إلى تحكم وانكسار صيغ التضامن بداخل البلد الواحد وتصل إلى حالة طلاق وشرح ما بين مصلحة القطاع الخاص ومصلحة المجموعة، في ما بين منطق السوق ومنطق الديمقراطية، الشركات الشمولية لا تشعر أبدا بأنها معنية بهذا الشرح فهي تنتج وتبيع منتجاتها في العالم بأجمعه ويتحدث في خاصيتها الفوق وطنية التي تمكنها من التصرف بحرية<sup>1</sup>.

وإذا كان الدافع وراء العولمة مصالح الشركات ونفوذها في ربط سكان الأرض من أجل توسيع الأسواق وزيادة الأرباح فان الشركات الخطر الوحيد الذي يهدد الديمقراطية في عالم يتميز بالاندماج في لاقتصاد العالمي ولا حتى ديمقراطية ممارسات الشركات تعد حلا في الشواغل التي أدت المخاوف الشعبية، فالعولمة قد تمس جميع محاولات الخبرة البشرية.

### المطلب الثاني: الديمقراطية وعدم القدرة على الحكم

يتحدث كثيرون في الغرب اليوم عن موت الديمقراطية أي الشك المنهجي في قيامها أصلا على النحو المرغبي أو المأمول منه في بلادهم وذلك في ضوء التجارب السياسية التي قامت منذ عقود<sup>2</sup>.

تكمن مفارقة الديمقراطية الغربية في أنها في الوقت الذي أصبحت صلبة مستقرة أضحت في الآن نفسه هشة مهددة بالفراغ والعجز، فبقدر ما كرست حرية كل فرد أفضت إلى إفراغ هذه الحرية من مضمونها العيني الملموس مما أدى إلى أزمة مستعصية.

التحدي الكبير الذي تتعرض له الديمقراطيات الغربية التي فقدت مقومها الأساسي وهو خاصية تمثيل الشعب والتعبير عن إرادته، فقد تحولت إلى أوليغارشيا مغلقة لا تختلف في شيء عن الأنظمة النخبوية القديمة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> اغناسيو راموني، السوق في مواجهة الدولة.

<http://maarouf66.wordpress.com/2008>

<sup>2</sup> أحمد فرحات، موت الديمقراطية.

<http://thisissyria.net/2010/02/19/forum/04html>

<sup>3</sup> اسماعيل كرازدي مرجع سابق الذكر، (148).

فقد باتت الديمقراطية السياسية في الغرب حالا من مركزية تفكير أو منح له إيقاع ثنائي تردادي ينحصر في حزبين سياسيا لا ثالث لهما سواء في البلد الأعرق للديمقراطية في بريطانيا ( حزب المحافظين / العمال) أو في الولايات المتحدة الأمريكية ( الجمهورية / الديمقراطية )<sup>1</sup>.

وتتشكل الفئة الحاكمة الجديدة من رجال المال والصناعة والإعلام والذين غدوا يحتلون المواقع التي كان يسيطر عليها الموظفون والمنتخبون والمثقفون فهذا النموذج الجديد يتمسك بالآليات الديمقراطية المفرغة من مضمونها ولا يسمح إلا بصعود نجوم المال ووظيفة السياسيين المرتبطين بالمؤسسة الاقتصادية والصناعية.

لقد امتدت هذه الصورة الممارسية إلى نقاش واسع على مستوى المبادئ والتصورات وظهرت دراسات واتجاهات نقدية ترى أن فكرة الديمقراطية كنظام حكم يكرس مبدأ أن يحكم الشعب نفسه بنفسه بالذات من فكرة وجدت نظريا فقط ولم يتم إثباتها واقعا، فلم توجد أي تجربة ديمقراطية تثبت أن الشعب يستطيع حكم نفسه بنفسه بل ما أثبتته التجربة والواقع أن الديمقراطية قد نقلت سيطرة الكنيسة ورجال الإقطاع إلى البرلمان لتجسيد التشريع كنوع آخر من الاستعباد.

في ظل هذه الإشكاليات ظهرت في سبعينيات القرن المنصرم في الغرب مصطلح عدم القدرة على الحكم *ungovernability* والذي يعني أن حتى في الغرب الديمقراطي تبين أن الشعوب لم تستطيع أن تملّي إرادتها على الساسة ليتحقق معنى الديمقراطية في ظل تحكم ونفوذ رجال المال والشركات الكبرى التي تنتفع من وراء السياسيين وتوجه مسالة التشريع أو مسالة التطبيق في الاتجاه الذي يخدم هذه القلة المنتفعة والدليل على ذلك أن قرارات السياسيين هي النافذة مهما كان رأي الشعب كما حدث في معارضة الشعوب للسياسيين التدخل في شؤون دول أخرى كالعراق وأفغانستان ولكن بدون جدوى.

يرى كولين كدوش Colin Cdoh في كتابه ما بعد الديمقراطية أننا نعيش فترة تاريخية من التغيير الجذري، لأننا ندخل الآن في مرحلة ما بعد الديمقراطية وهي فترة تجمع خصائص مرحلة ما قبل الديمقراطية والديمقراطية، حيث لا تقوم نظم التمثيل الديمقراطي بوظائفها الصحيحة في التعبير عن إرادة المواطنين والدفاع عن حقوقهم المشروعة، كما تتضاءل قدرة السلطات التشريعية على تحديد الحقوق والواجبات وتترك الأمر لسلطات الأمن العام التي تتحكم في كل شيء في المجتمع مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط وتكريس الانفصال بين الحكومة والشعب من

<sup>1</sup> أحمد فرحات، مرجع سابق الذكر .

جهة والأحزاب السياسية والشعب من جهة أخرى ويصف سلوك السياسيين في دول ما بعد الديمقراطية بأنه لا يختلف كثيرا عن سلوك المهويين الذين يستعملون الخداع والمراوغة والتسلل من أجل تمرير بضائعهم في غفلة من المجتمع والسيطرة بعد ذلك على الأنشطة الاقتصادية بطرق غير مشروعة، وبهذا المعنى تكون ما بعد الديمقراطية قد بدأت تفرض نفسها على كل المجتمعات بغير استثناء، ستكون سمة الحكم في الأحزاب السياسية وكيف أنها تختلف عن أهدافها وتم اختراقها وأصبحت تمثل مصالح خاصة بعيدة كل البعد عما هو مسطر في قوانينها وأنظمتها الأساسية والأكثر من ذلك بعيدة عن أهدافها الديمقراطية باعتبارها الأداة الرئيسية للمشاركة السياسية، فمختصو العلوم السياسية يوضحون العلاقة القائمة بين الأحزاب السياسية وقواعدهم الانتخابية على أساس مجموعات من الدوائر المركزية المتضمنة الخلية المركزية للتسيير والمستشارين والممثلين النيابيين والمناضلين والموظفين الدائمين ثم الأعضاء العاديين لكن هذا النموذج الديمقراطي للدوائر المتمركزة لم يتم تكريسه في الواقع وذلك لأنه بدأت تظهر بعض التحديات من قبيل تلك العناصر المقدمة داخل الأحزاب وسيطرتها على الحكم فيها، فضلا عن آثار الشركات الرأسمالية وأخيرا اتساع دوائر نفوذ المستشارين واللوبيات حول مجموعات القادة وهي العملية التي تغير وجه العلاقة بين خلية القيادة وبقية الدوائر<sup>1</sup>.

النظام الديمقراطي بوصفه نظاما حكم لم يعد قادرا على إيجاد حلول للمشاكل المتجددة وبالتالي ضعفت ثقة الناس بالبرلمان وبالأحزاب السياسية والسياسيين، وقد وصلت في إحدى الدراسات نسبة من لا يثقون بالأحزاب من 80%، وأن الأحزاب السياسية في الغرب قد فقدت منذ 80 القرن المنصرم ما يزيد عن ثلث أعضائها.

أما بالنسبة للذين لا يثقون في الحكومات الغربية قد زاد عن 60%، والذين لا يثقون في البرلمان مزيد نسبتهم عن 50% وبعد أن أصبح هذا المصطلح متداولاً بين السياسيين والمفكرين وجدت مدرسة جديدة تنادي بفترة ما بعد الديمقراطية Postdemocruy على شاكلة مدرسة ما بعد الحداثة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> اسماعيل كرازدن، مرجع سابق الذكر، ص (148-149).

<sup>2</sup> ياسر صابر، الديمقراطية وعدم القدرة على الحكم، 12 - يونيو -

هذا المصطلح الذي يرمز إلى المتغيرات السريعة والإحداث العابرة في عالم تهيمن عليه وسائل الإعلام والعقلية الاستهلاكية وغيرها من المظاهر المرتبطة بالعمولة ومرونة الحدود الإقليمية وانعدام الأمن في مناحي الحياة الاجتماعية.

وبالنسبة للنظرية والحكم الديمقراطي يحاول تيار ما بعد الحداثة دحض المبدأ العقلي للحداثة وقوالب عصر التنوير، وإعادة النظر في الديمقراطية بشكل نقدي وإصلاحي<sup>1</sup>. وتتركز مطالبه في ضرورة المشاركة في صنع القرار ولا يقتصر فقط على السياسيين أو أعضاء البرلمان .

إن مظاهر عدم القدرة على الحكم هو التغيير السريع في الحكومات الغربية فما تلبث حكومة أن تتشكل إلا وتبدأ المشاكل التي تزاخمها فيرى المعارضة فتبدأ المعارضة بتهمة الطريقة لامتلاء سدة الحكوميين يتأتى لها ذلك بناءً على وعودها الانتخابية، وما إن تحل محل الحزب الحاكم إلا وتواجه نفس ما واجهه رفقاءها السابقين وتستمر الحالة هذه في الحكومة والمعارضة إلى أن تخرج بتحالف السلطة<sup>2</sup>.

فمفهوم ما بعد الديمقراطية يشير إلى الدول التي تتمسك ظاهرياً بقواعد الديمقراطية وتطبيق خطواتها الإجرائية، ولكنها لا تراعي في واقع المبادئ والقواعد التي يركز عليها الحكم الديمقراطي السليم فنتائج الانتخابات مثلاً لم تعد تمثل الحقيقة.

لقد تحول الاهتمام عن الأحزاب السياسية العريضة بتنوعاتها الإيديولوجية المختلفة والتي أثبتت الممارسة الفعلية في نظم ديمقراطية شتى أنها عجزت عن إشباع الحاجيات الأساسية للجماهير، وضاع التمايز في خطابها الإيديولوجي بعد أن ذابت الفروق بين اليمين واليسار بسبب طغيان عصر العمولة وانحياز الحركات الإيديولوجية اليسارية وانحياز نظريات التخطيط الاقتصادي لحساب اقتصاديات السوق مما أدى إلى صعود مؤسسات المجتمع المدني بأنماطها المتعددة والتي تركز على حقوق الأفراد السياسية والاقتصادية والثقافية بعيداً عن شعارات الإيديولوجية التي كانت تدعى حل مشكلات البشر.

قد أدى ذلك إلى ضعف الإيمان بالأحزاب السياسية باعتبارها ممثلة لصالح الجماهير وتصاعدت الثقة في قدرة مؤسسات المجتمع المدني ممثلين عنهم سواء كانوا نواباً في المجالس المحلية أو المجالس النيابية وخصوصاً أن فكرة

<sup>1</sup> زكرياء بورني، مرجع سابق الذكر.

<sup>2</sup> ياسر صابر، مرجع سابق ذكره.

التمثيل ذاتها وجهت بها انتقادات في العقود الأخيرة لعل أهمها أن من يمثل الناس عادة ما يتحول لكي يمثل الطبقة الاجتماعية المسيطرة – وهكذا تضيع حقوق البشر.

لا يعني هذا أن مؤسسات المجتمع المدني تستطيع أن تقوم بأدوار الأحزاب السياسية لكن ما تستطيع أن تجزم به أن العالم يمر بمرحلة انتقال السياسة من الديمقراطية التقليدية إلى عصر ما بعد الديمقراطية فمثلما انتقل من عصر الحداثة إلى عصر ما بعد الحداثة وهو الأساس لعصر العولمة بتجلياته السياسية والاقتصادية والفكرية<sup>1</sup>.

ولتزايد أهمية منظمات المجتمع المدني توازياً مع تنامي تأثير اقتصاد السوق والشركات الكبرى ولأن النسق السياسي لم يعد قادر على استيعاب وتحسيد التعددية المجتمعية والثقافية القائمة من خلال مظاهر تراجع وانحيار الأحزاب السياسية والدخول هذه الفواعل كشركاء في عملية الحكم فإن المفاهيم القائمة كمساواة والشفافية والتنظيم يجب أن تتوسع لأبعد من المفاهيم التقليدية للحكومة لتتبنى مفهوم الحكم كمفهوم أوسع وأكثر شمولاً وهذا ما طرح نقاش بين الديمقراطية والحكم وهذا ما سنراه في الفصل التالي، الذي سيظهر لنا كيف أن الديمقراطيات التقليدية فشلت في مواكبة التغيرات السريعة التي أنتجتها العولمة وبتالي ظهور أنماط جديدة للحكم تختلف عن تلك التي كانت تتميز بها الديمقراطيات التقليدية.

<sup>1</sup> السيد ياسين، عصر ما بعد الديمقراطية.

# الفصل الثالث

الديمقراطية في قلب

النقاش

دخول القرن الحادي والعشرين لم يكن فقط تغيير في الألفية، ولكن أيضا تغيير وإعادة تسارع التطورات التكنولوجية والاقتصادية، هذا ما أحدث أزمة على مستوى الحكومات في الغرب لأنها لم تستطع الإجابة على تحديات العصر الحديث نتيجة التعقيد الذي حدث على مستوى مجتمعاتها هذا التعقيد الذي كان نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي .

أصبح هذا الوضع الجديد يحتاج إلى إدارات سياسية مؤهلة وقادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة وتمتع في الوقت ذاته بالمرونة اللازمة التي تسمح لها بمواجهة التعقيد والضغوط التي تواجهها ومن هذا وجب على مؤسسات الحكم التقليدية الأخذ بالمعلوماتية وتطوير المؤسسات وتبادل وجهات النظر مع القوى في البيئة إزاء مضمون ومحتوى السياسات الحكومية العامة التي ينبغي اتخاذها في إطار جماعي، ومن هذا وجب انفتاح عملية الحكم وقيادة المؤسسات الحكومية العامة في المجتمع لذا وجب ترسيخ مضامين جديدة تسير التطور الحاصل في هذه المجتمعات .

ومن خلال فصلنا هذا سنحاول أن نرصد عملية التحول إلى أساليب أكثر انفتاحا بحيث سنقوم في المبحث الأول برصد الأزمة التي اضطرت الحكومات الغربية إلى التحول أما في المبحث الثاني سنتناول الانتقال من الحكومة إلى الحكم كحل اعدم القابلية للحكم في حين في المبحث الثالث سنقدم شبكات الحكم وعلاقتها بالديمقراطية .

### المبحث الأول: أصل النقاش

من أجل فهم ظهور مقارنة الحكم علينا أن نعود إلى أوائل 1970 وما حدث من اضطرابات مثل الحركة الطلابية وأزمة الشرعية<sup>1</sup> Crisis of legitimacy، هذه الأخيرة التي تعني حسب كل من كارل ماركس Karl marcs وغرامشي أنطونيو Antonia Gramsci ومجموع من علماء السياسة "أن أزمة الشرعية توجد عندما يكون هناك انخفاض كبير في مستوى دعم الأنظمة والمؤسسات الحكومية أو القيادة السياسية للبلد".<sup>2</sup>

في حين أن هناك نظرة وضعت في منتصف 1970 من قبل الماركسية الألمانية من خلال يورغن ها برماس Jürgen Habermas، بحيث يقترح أن الناس يتوقعون من الحكومات التدخل بنجاح في الاقتصاد وهذا لضمان الازدهار الاقتصادي وإن حدث العكس فهذا يؤثر على نجاح النظام الرأسمالي، هذا ما يضعها موضع الشك ويقوض شرعيتها.<sup>3</sup>

إلا أنها تتمثل عند البعض الآخر في فقدان الثقة بالمؤسسات والنخب السياسية والإجراءات العقلانية التي تشكل أساس السلطة السياسية المشروعة.<sup>4</sup>

والممتبع لفترة السبعينات يجد أن الدول الغربية أصبحت تعاني من أزمة في الشرعية وبالأخص دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة لليابان، فمنذ نهاية الستينات وبداية السبعينات شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في النشاط الحكومي مقابلاً لانخفاض كبير في السلطة هذا ما أثار تساؤل حول استقرار الحكم الديمقراطي<sup>5</sup>. ومن خلال مبحثنا هذا سنحاول أن نرصد هذه الأزمة وكيف أثرت على قدرة الحكومات على الحكم.

<sup>1</sup> Boaventura de sous Santos ,Béland Néolibéral Gouvernance the Wild social fourni ,Braila ,2003 ,P(4).

<sup>2</sup>Harry tag ,Légitima Crisis , <http://heartlandradical.blogspot.com/2009/11/legitimacy-crisis-vietnam-syndrome.html>

<sup>3</sup>Ian Fraser ,légitimation crises , <http://www.answers.com/topic/legitimation-crisis>

<sup>4</sup> أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2008، ص(8).

<sup>5</sup> Samuel .P.hantington , the United states , <http://pages.uoregon.edu/jboland/hntngton.html>

## المطلب الأول: أزمة الشرعية

في أوائل 1970 كان هناك نقاش يجري بين النخب المثقفة بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية على ما أصبح يعرف باسم أزمة الديمقراطية<sup>1</sup> *the crisis of democracy*، ويرجع هذا إلى حقيقة أن هياكل التنظيم الجماعي لم تعد تواكب التحولات الحاصلة في المجتمعات الغربية والفعل العام لم يعد يلي تطلعات المواطنين هذا ناتج عن الزيادة الهائلة في الضغوط الاجتماعية، بحيث أصبح النسيج الاجتماعي أكثر تعقيدا وإدارته أكثر صعوبة، فالتشتت والتشردم والترتيب البسيط حل محله التركيز والاعتماد المتبادل والطابع المعقد<sup>2</sup>.

ونتيجة للعجز للحكومات الغربية في إدارة هذا التعقيد، أدى هذا بجموع المواطنين إلى فقد الثقة في حكوماتهم، نتج عن هذا أزمة في الشرعية تحولت إلى أزمة على الحكم، نتيجة لهذا في عام 1975 نشرت اللجنة الثلاثية تقريرا عن أزمة الديمقراطية من تأليف كل من ميشال كروزر *Crozier .S Michal*، صموئيل هنتنغتون *Huntington .P. Samuel*، جوجي أتاتوكي *Watanki Joji*، ووفقا لها كان هناك أزمة ديمقراطية ولكن ليس لأن هناك القليل من الديمقراطية بل العكس لأن هناك الكثير من الديمقراطية<sup>3</sup>.

بحيث أن الديمقراطيات كانت في أزمة نتيجة أن المطالب على الحكومة الديمقراطية تنمو في حين أن قدرة الحكومات الديمقراطية في ركود، وهذا على ما يبدو هي المعضلة المركزية للحكم الديمقراطي، التي تجلت في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان<sup>4</sup>.

ففي معظم البلدان الثلاثة شهدت انخفاض ثقة الجمهور في الحكومة ولم يحدث هذا على مستوى الحكومة فحسب بل تعداه لنقابات العمالية والمؤسسات التجارية والمدارس والجامعات والجمعيات المهنية والكنائس والجماعات المدنية، بحيث أنه في الماضي كانت هذه المؤسسات تلعب دورا رئيسيا في تنشئة وتوعية الشباب بحقوقهم وواجباتهم بوصفهم أعضاء في المجتمع والأسرة والكنيسة والمدينة والجيش إلا أن جميع هذه المؤسسات انخفضت فعاليتها في التنشئة الاجتماعية.

<sup>1</sup> Andrew Gavin Marshal , **class war and the college grisis: the crisis of democracy and the attack on education** , <http://andrewgavinmarshall.com/2012/04/02/class-war-and-the-college-crisis-the-crisis-of-democracy-and-the-attack-on-education/>

<sup>2</sup> D'escarre and Cie ,**le Démocratie en Miette** ,France:éditions charlax ,2003,P(9) .

<sup>3</sup> Boaventuna de sous Santos ,Op Cit ,pp(7,6) .

<sup>4</sup> Michal .S. Crozier and others ,**the Crisis of Democracy** ,United States of American ,New York University passé ,1975, (17).

مقابل هذا التراجع في فعالية مؤسسات التنشئة ولدت في المجتمعات الصناعية المتقدمة شريحة من المثقفين التي عكفت على انتقاد القيادة وتحدي السلطة ونزع الشرعية من المؤسسات لعدم كفاءتها، هذه الطبقة التي تتألف من الطلبة والعلماء ووسائل الإعلام والمفكرين هي كما قال شومبيتر هي تلك النخبة التي تتمتع بقوة الكلمة المنطوقة والمكتوبة وهذا ما يميزها عن غيرها<sup>1</sup>.

فحسب هنتنغتون الناس لم يعودوا يشعروا بنفس الإكراه من النخب، ففي كل مكان في الغرب زادت حرية الاختيار للفرد بشكل هائل مقابل انهيار الحواجز القديمة، فقد أصبح لناس فرص أكبر وحرية التعبير أكثر ولا يمكن أن يقبلوا بعد الآن بالتقييد نتيجة لهذا فقدت السلطة التقليدية قدرتها في السيطرة على الناس<sup>2</sup>، فالسلطة لا تستطيع أن تسيطر على المواطنين لأنهم أصبحوا قادرين على التمييز بين المبادئ والقيم التي تقوم عليها الحياة السياسية من جهة أخرى فشل السياسات الاقتصادية المتخذة من طرف الحكومات أثرت على مستويات ثقة المواطنين في المؤسسات التمثيلية<sup>3</sup>.

فالتسلسل الهرمي والخبرة والثروة هوجمت، وكذا السلطة وكان هذا في شكل مسيرات ومظاهرات وحركات طلابية وشهد عام 1960 إعادة تأكيد أولوية المساواة كهدف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية<sup>4</sup>.

ويمكن أن نلخص أزمة الديمقراطية من خلال الطرح الذي قدمه صموئيل هنتنغتون في نظريته التي قدمها في الدورات السياسية التي من ضمنها وصفه لنظام سياسي وإعادة استقراره فحسبه

1- تؤدي زيادة المشاركة السياسية إلى الاستقطاب السياسي داخل المجتمع .

2- زيادة الاستقطاب داخل المجتمع يؤدي إلى زيادة عدم الثقة السياسية والشعور بتناقض فعالية السياسة بين الأفراد .

3- شعور خفض فعالية السياسة يؤدي إلى انخفاض المشاركة السياسية .

<sup>1</sup> -Andrew Cauvin Marshal, Op Cit .

<sup>2</sup> - Michal .S .Crozier and others, Op Cit, p(20) .

<sup>3</sup> -Eline sevrés and Al scander Ketelaer, "A. Crisis of Démocratique Légitima ؟Lt s about Legitimation", **Stupide European Policy briefe**, No : 21, 2014, p(9).

<sup>4</sup> -Michels. Crozier and others , Op Cit .

ومن هذا فاللامبالاة حسب هنتينغتون مرغوب فيها لأنها تسهل إدارة النظام بسلاسة، أما جاكسون Jackson يعتبر أن الاعتدال في الديمقراطية هو الحل الأمثل لمشكلة عدم القابلية للحكم، بحيث أن هذا الاعتدال يكون في شكلين :

1- إعادة تأكيد سلطة غير ديمقراطية وزراعة اللامبالاة السياسية.

2- التشغيل الفعال لنظام سياسي ديمقراطي عادة يتطلب قدرا من اللامبالاة فقلة المشاركة السياسية تمكن الديمقراطية من العمل بفعالية.<sup>1</sup>

وقد تزامن هذا التشاؤم حول مستقبل الديمقراطية بالتوازي مع التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية، فقد شهدت الدول الغربي في فترة السبعينيات عدة أزمات اقتصادية أثرت على اقتصاداتها ومن خلال المطلب الثاني سنحاول فهم علاقة الأوضاع الاقتصادية بعدم القدرة على الحكم.

### المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية

لقد اعتبر المؤرخون أن القرن الواحد والعشرون محور التغيير في تاريخ العالم مع التركيز بصفة خاصة على الاضطرابات الاقتصادية في العالم الغربي هذه الاضطرابات التي بدأت في 1969 وتزامنت مع زيادة الوعي السياسي والحرية السياسية والاقتصادية .

ففي بداية عام 1969 ظهرت موجة جديدة من ارتفاع الأسعار تحولت فيما بعد إلى تضخم لم يسبق له مثيل، فقد تعرضت البلدان الصناعية عندئذ لأزمات نتيجة التوسع في منح القروض بحيث أنه في ما بين عامي 1970-1973 فقط بلغ معدل الارتفاع في الأسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة في عقد الستينات بأكمله.<sup>2</sup>

هذا ما أحدث حالة من التضخم، فالناس بدأوا يتوقعون زيادة مستمرة في الأسعار السلع هذا ما دفعهم إلى أن يشتروا أكثر من اللازم، هذه الزيادة في الطلب أدت إلى ارتفاع الأسعار مما أدى إلى المطالبة بزيادة الأجور وهذا أدى إلى زيادة الحاجة للأموال، نتج عنه العجز في الموازنة وأدى هذا إلى زيادة الاقتراض الحكومي والتي

<sup>1</sup> Samuel .P. Huntington, Op Cit.

<sup>2</sup> فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: عالم المعرفة 1978، ص(183).

دفعت بدورها لزيادة أسعار الفائدة وزيادة التكاليف بالنسبة للشركات والمستهلكين ومع ارتفاع تكاليف الطاقة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة ضعف الاستثمار في الأعمال التجارية والبطالة ارتفعت إلى مستويات عالية<sup>1</sup>.

فمثلا في بريطانيا اندلعت الاضطرابات الصناعية وأرادت حكومة هيث Heath أن تقاوم الأجور التضخمية ومن ثم الحفاض على بقائها في السلطة إلا أنه في عام 1974 انتشرت حالة العنف<sup>2</sup>، ما أضطر حكومة هيث لتتنحي على السلطة، في الوقت الذي ظهرت فيه بعض المناطق في بريطانيا غير قادرة على الحكم وقد تميز شتاء 1979 بأنه شتاء السخط، بحيث بدأت موجة من الإضرابات في الخدمة العامة ضد سياسات الحكومة لإظهار أنها غير قابلة للحكم، بسبب أنها لم تجد حلا للتضخم هذا ما دمر سمعة الحكومة في قدرتها على إدارة الاقتصاد وقدرتها على كسب تعاون النقابات ومن ثم كثر الحديث عن عدم قدرة دولة بريطانيا الديمقراطية على مواجهة التحديات التي تواجهها<sup>3</sup>.

رافق هذا التضخم انهيار نظام برايتون ودوز Brighton Woods system الذي هز بشد النظام النقدي العالمي، وتسبب بضرر لكل الدول الكبرى اقتصاديا وبدء البحث عن نظام بديل يعيد الاستقرار الاقتصادي للعالم لذلك بحلول عام 1973 تم تعويم أسعار العملات والسماح لقسمة العملات بأن تتغير طبقا للعرض والطلب عليها<sup>4</sup>.

ويمكن أن نفهم سبب انهيار نظام برايتون ودوز وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة الذهب من خلال أزمة 1970 والتي أحدثت تغييرات كبيرة في المؤسسات الرأسمالية الأمريكية، بحيث تميزت بتقلص دور الحكومة هذه الأخيرة التي فقدت ثقة شعبها، فمن خلال الحرب الباردة وحرب فيتنام وفضيحة روجيت Rogat نتيجة للفساد الإداري كل هذا أفقد ثقة الشعب الأمريكي في حكوماته وزعمائه، رافق هذا التدهور الاقتصادي تراجع مستويات المعيشة.

<sup>1</sup> -Robert .J. Samuelson, the Grect Inflation and its Aftermath, <http://www.futurecasts.com/Book%20review%2011-6.htm>

<sup>2</sup> David Ranimer, the Crisis of British democracy, <http://www.ippr.org/juncture/the-crisis-of-british-democracy-back-to-the-70s-or-stuck-in-the-present>

<sup>3</sup> -Dennis Kavanagh, Thatcherism and of the post-war consensus, [http://www.bbc.co.uk/history/british/modern/thatcherism\\_01.shtml](http://www.bbc.co.uk/history/british/modern/thatcherism_01.shtml) 2011/03/03.

<sup>4</sup> ، انهيار اتفاقية برايتون ودوز وتعويم أسعار الصرف العملات 1970.

<http://www.borsaat.com/vb/t427837.html>

فعام 1970 جعل موقف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها العملاق في العالم الرأسمالي مهددا فجأة في عدة اتجاهات، ارتفاع المنافسة الدولية وارتفاع أسعار النفط وانخفاض الإنتاجية الربحية وارتفاع التضخم والبطالة ففي سياق 1960 ظهر العجز على الحكومة واستمر خلال 1970 هذا ما أدى إلى تراجع الثقة الدولية في الدولار أدى هذا إلى استنزاف احتياطات الذهب في أمريكا<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى تمويل الرئيس الأمريكي جونسون Johnson لحرب الفيتنام ما أدى بتسبب عجز الميزان التجاري الأمريكي وأدى إلى كارثة اقتصادية في قيمة الدولار لهذا قام الرئيس نيكسون Richard Nic son 1197 بمنع تحويل الدولار إلى ذهب وألغى تثبيت سعر الصرف أمام الذهب<sup>2</sup>، أدى هذا إلى ارتفاع تكاليف وحدة العمل للشركات وارتفعت نسبة التضخم السنوي إلى 10% 1974 تصدر معدل البطالة السنوي 8% في عام 1975 ووصل إلى 10% في 1982 مع ارتفاع التضخم بدت الأدوات التقليدية السياسية الاقتصادية عاجز على التعامل مع الأزمة<sup>3</sup>.

بالإضافة إلى كل هذا أزمة النفط في عام 1973، والتي عرفت ارتفاع سعر النفط الخام إلى أربع أضعاف فبحلول عالم 1973 كانت فترة نمو الدول الصناعية سريع وصارت السيطرة على التضخم أهم شيء، وارتفعت مستويات الطلب على النفط الخام، في الوقت الذي قامت منظمة أوبيك OPEC بحجب النفط عن هذه الدول وبهذا تلقت الدول الصناعية ضربة قوية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام<sup>4</sup>.

فمثلا واجهت شركة SPR شركة احتياطي النفط الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية نكسات مكلفة عن أثر أزمة النفط 1973، أدت إلى التأخيرات البيروقراطية وقضايا الإدارة وتضارب المواعيد المقررة ومشاكل البيئية المحلية والمشاكل الهيكلية المرتبطة بكهوف التخزين لتجاوز نطاق الخوف من نقص النفط، بحيث الأولوية هي الحصول على النفط<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Alejandro Reuss, what Can the crisis of U. Scapctalism in the 1970S, <http://www.dollarsandsense.org/archives/2009/1109reuss.html>

<sup>2</sup> أنهيار اتفاقية برايتون ودوز، مرجع سابق الذكر.

<sup>3</sup> Alejandro Reuss, Op Cit.

<sup>4</sup> \_\_\_\_\_, Energy crisis (1970), <http://www.history.com/topics/energy-crisis> .

<sup>5</sup> Jason .P .Thriot, "the strategic petr Brighton Woods system oleu, reserue .U.S. énergie Security, and oil politics, 1975-2005", technologies and culture, N4, 2008, p(1103).

بالرغم الإصلاحات إلا أن السياسات المطبقة لم تحقق النتائج المنتظرة لكن هذه الأزمات كانت أسباب حقيقية لأغلب المفكرين في بروز عملية تجديد الفكر الرأسمالي<sup>1</sup>، ومن هذا يمكن وصف الأزمة التي بدأت في 1970 بأنها أزمة اقتصادية أدت في نهاية المطاف إلى أزمة سياسية هذه الأخيرة التي كشفت أن الحكومات غير قادرة على الحكم .

فأزمة 1970 هي الأزمة التي عصفت بالديمقراطيات الغربية فقد أدت إلى انهيار عدد من الأنظمة الديمقراطية، فحسب الخبير الاقتصادي ميلتون فريدمان Milton Friedman 1974 أن عدم قدرة الحكومات في الدول الصناعية في السيطرة على التضخم كان السبب الرئيسي في الأزمة<sup>2</sup>. ونظرا لهذا العجز الحاصل على مستوى الحكومات في الدول الغربية وجب التغيير والإتيان بآليات تضمن الفعالية والكفاءة ومن هذا تم التحول إلى مقاربة الحكم التي سنفهمها من خلال المطلب التالي.

### المطلب الثالث: الحكم كضرورة وظيفية

ومن خلال ما رأينا سابقا فعجز أنظمة الحكم في مواكبة التغيرات وعجزها في تلبية احتياجات مجتمعاتها بالإضافة إلى تفاقم الأزمة بسبب فشل سياسات الإصلاح السياسي الذي لم يعطي النتائج المتوقعة<sup>3</sup>، ومن وجهة نظر اللجنة الثلاثية فالعلاج السياسي المقترح هو التحول من الدولة المركزية إلى الدولة اللامركزية، من السياسي إلى التقني، من المشاركة الشعبية إلى نظام الخبر، من القطاع العام إلى القطاع الخاص، من الدولة إلى السوق .

نتيجة لهذا ظهر مفهوم الحكم كمقاربة سياسية واجتماعية جديدة، بحيث يمكننا أن نفكر في الحكم باعتباره التوليفة التي تحل محل كل من أطروحة الشرعية ونقيض على الحكم<sup>4</sup>، منطلق الحكم ظهر بوضوح بعد نهاية الحرب الباردة فقد صاحب الحركة الليبرالية الجديدة في جوانبها الاقتصادية حركية أخرى موازية على المستوى السياسي والمفاهيم، تبعا لذلك كان لزاما أن يصاحب الحرية الاقتصادية والخصخصة وتعدد الفاعلين مفاهيم ومعاني معبرة عن تلك التغيرات ومسايرة لها على المستوى السياسي فكما يعمل الجهاز الاقتصادي ويسعى

<sup>1</sup> عبد الكريم عشور، مرجع سابق الذكر، ص (48).

<sup>2</sup> David Ranimer, Op Cit.

<sup>3</sup> D'escarres and Cie, Op Cit ,p(38).

<sup>4</sup> Boaventana de sausa Santos, Op Cit , PP(6٠7).

لتحريك الربح والمصلحة بتعدد الفاعلين، فإنه يتعين أن يكون التسيير والحكم وصناعة القرار يسير بنفس الطريقة وفي نفس المنحى، وبالتالي نادت الليبرالية الجديدة وركزت على مفهوم الحكم<sup>1</sup>.

يقول ميشال مارتن Michel Martin أن ثراء مفهوم الحكم يكمن في نهجه على أنه مجموعة من العمليات التي تكمن في تنفيذ اللوائح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتكييفها مع واقع المجتمعات، ومن هذا فالحكم يقدم علاقات الدولة والسلطة والمجتمع والإدارة وأصبح يعزز التفاهم مع واقع التعقيد والأداء الاجتماعي ويفهم أيضا من الحكم باعتباره شكلا جديدا من القيادة السياسية والتكامل بدلا من التباين بين الدولة والقيادة المجتمعية ولهذا يتم التركيز على تعاون الجهات الحكومية والمجتمعية<sup>2</sup>.

فتوجه والاهتمام بمفهوم الحكم جعل الأصوات تتعالى للدعوة إلى جعل مفهوم الحكم كبديل للسيادة التقليدية على أساس أن محتواه يعني سلطة أقل تحديدا وأكثر انتشارا في مجتمع يضم منظمات مدنية كثيرة وفيه تعددية حزبية وجمعيات وأشكال أخرى من التنظيم الاجتماعي الذي لا يخضع للدولة الصارمة ومجموعة هذه الكيانات والهيئات بشكل سلطة من جديد<sup>3</sup>، من هذا وجب التخلي على الأساليب التقليدية في الحكم التي تركز على الحكومة التي تعتمد في تسييرها التنسيق الهرمي واستبدالها بالحكم الذي يعتمد على التفاعل الأفقي بين جميع الفواعل المتورطة في السياسة العامة لزيادة الفاعلية أي التحول من الحكومة إلى الحكم وهذا ما سنراه في المبحث التالي.

<sup>1</sup> إسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (185، 186).

<sup>2</sup> James N. Rosenau, **Governance Without Governance**, united kingdom : cambridge university, 2003, p(15).

<sup>3</sup> إسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص ص (186، 187).

## المبحث الثاني: إعادة اختراع الحكومة

لقد لاحظ معظم الناس أن الحكومة أصبحت تتميز بتباطؤ وهذا الشكل من الحكومة الذي نشأ خلال العصر الصناعي وامتد إلى عقود، لم يعد يعمل بشكل جيد في ظل التغيير السريع والمجتمع المعقد ففي عالم التسعينات تميزت معظم وكالات الأداء بمهام معقدة في بيئات تنافسية لا يمكن التنبؤ بها، إلى جانب العملاء الذين يريدون الجودة والاختيار.

ومن هذه النقطة وجب إعادة تحرير دور الحكومة وطرح إشكالية كيف نحصل على حكومة تعمل؟<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: من الحكومة إلى الحكم

نظرا لعجز الأداء الحكومي تم اللجوء إلى مقارنة الحكم لمحاولة تجاوز تراجع الحكومة هذه الأخيرة التي كانت مرادفا لمصطلح الحكم في معظم القواميس سواء كانت تدل على ممارسة السلطة في منظمة أو مؤسسة أو دولة، والحكومة أيضا اسم للكيان الممارس لتلك السلطة، في حين أن الحكم مصطلح كان نائما في الإدارة العامة والعلوم السياسية لأكثر من قرن وأستخدم في المقام الأول لوصف عملية صنع القرار في المنظمات مثل الجامعات والمؤسسات وليس في السياسة والدوائر الحكومية، ولكن في السنوات الأخيرة الماضية المصطلح تم بعثه وأصبح يعبر عن عدد من الأبعاد لم تشملها مرادفاته السابقة من خلال المؤتمر العالمي للحكم World CoGo<sup>2</sup>، أصبح يحمل معاني التعاون والاعتماد المتبادل وقد وجد خطاب الحكم طريقه إلى المناقشات الدائرة حول الإصلاح على المستوى الوطني ودون الوطني .

بحيث يعد التحول من الحكومة إلى الحكم هو الحدث الأكثر جدارة بذكر في التطورات على مستوى العلوم الاجتماعية في العالم المعاصر، فقد كان التحول واضح المعالم من الحكومة إلى الحكم في بداية 80 و90 من خلال أن هذا التحول يمثل الانتقال من الهرمية إلى مزيد من أشكال الشبكات القائمة على صنع القرار<sup>3</sup>.

فالانتقال من الحكومة إلى الحكم هو التخلي عن حكم الحكومة واستبدالها بأشكال جديدة من الحكم إلا أن هذا الانتقال لا يتم بشكل سريع وجذري في طريقة إدارة المجتمعات الغربية بل هو تغيير تدريجي من التركيز

<sup>1</sup> Ted Geber and David Osborne, **Réinventing Governance**.

<http://www.enotes.com/topics/reinventing-government> .

<sup>2</sup> Corine Ludivine ,**the Concept of Governance** ,p(1) .

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/eropa/monograph-worldcog-chap1.pdf>

<sup>3</sup> Coran Lundstrom and Bbegt Jacobson ,**From Governance to Government** ,Stockholm2007,p(7).

التقليدي على المؤسسات السياسية السيادية التي تتحكم بالمجتمع من أعلى إلى أسفل من خلال القوانين النافذة واللوائح البيروقراطية إلى توسيع نطاق صنع القرار السياسي بأن لا يقتصر على الهياكل الرسمية للحكومة السياسية العامة بل يصاغ وينفذ من خلال مجموعة كبيرة من المؤسسات الرسمية والغير الرسمية من خلال الآليات والعمليات التي تشار إليها عادة باسم الحكم .

بحيث هذا الأخير هو التحول إلى حكم متعدد الأبعاد وأنماط التفاعل بين الفاعلين السياسيين من خلال تحول التركيز من مسألة التمثيل الرأسي إلى مسألة دور الشبكات الأفقية في عمليات الحكم المجتمعي<sup>1</sup>، فمن أسباب إفلاس الدولة المركزية وانفلات مكوناتها هو تقوية البيروقراطيات وتزايد الممارسات اللاعقلانية في تدير الشأن العام<sup>2</sup>.

فالحكم جاء ليكون مسؤولاً عن تحويل التركيز بعيداً عن القانون الأساسي لأشكال أكثر مرونة في التنظيم والتنفيذ وهكذا لجأت الدولة إلى أن يحل محلها نظام الحكم الشبكي، حيث آلت السلطة إلى مؤسسات مهمة محددة مع السلطات الرسمية غير محدودة وعضوية متقاطعة تعمل على الفرعية ومستوى فوق وطني<sup>3</sup>.

ومن منطلق أن الحكم يندرج ضمن المؤسسات الليبرالية الجديدة فهو يركز على دراسة تقارب المصالح الفردية في النهج النيو مؤسسي فليس هناك علاقة هرمية بين الدولة والسوق فالجهات الفاعلة للحكم مترابطة في علاقة أفقية يميزها التعاون والتبادل أكثر من المنافسة، ويستند هذا التعاون على التبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة والدولة الذي تدعمه علاقة الثقة هذه الأخيرة لا يمكن أن تزدهر حيث لا يوجد حكم، فالحكم يوفر الشفافية التي تتيح للمواطنين ممارسة الرقابة على إدارة الشؤون العامة وجعل مسؤولية القيادة أكثر فعالية وتشمل رصد الانتخابات من قبل المواطنين أنفسهم<sup>4</sup>.

ومن منطلق أن التداخل بين الدولة والمجتمع هو مبدأ شرعية السلطة، وباعتبار أن الحكم يبدو كوسيلة من وسائل التحليل والفهم وممارسة السلطة فإنه يشير إلى عملية صنع القرار داخل جميع الفئات الاجتماعية (الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والأسرة... إلخ ) ، وعلى جميع المستويات على المستوى المحلي في

<sup>1</sup> Eva Sorensen and Jacob Tubing, **Makung Governance Networks Démocratique**, Waking papier ,2004,pp(3,5).

<sup>2</sup> إسماعيل كازدي، مرجع سابق الذكر ، ص(186).

<sup>3</sup> Richard Bellamy, **frome Government Governance** .

<http://www.ashgate.com/isbn/9780754628033>

<sup>4</sup> Thierry Burgien, **Les Limites de Démocratie par la gouvernance néolibérale**.

<http://thierry.brugvin.over-blog.com/article-17466065.html>

جميع أنحاء العالم<sup>1</sup>، وبتالي الحكم يبني الخلط في التسيير من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى بتوريط جميع الجهات الفاعلة في صناعة القرار الاستراتيجي، بحيث يشمل المؤسسات الرسمية التي لها سلطة إنفاذ الامتثال وكذا الترتيب الغير رسمي<sup>2</sup>.

من هذا يمكن تلخيص أهم الفروقات بين الحكومة والحكم :

1- إن للحكم دور مختلف عن الحكومة، بحيث هذه الأخيرة تعني في اللغة التقليدية قواعد وضوابط ولكن في حالة الحكم تقوم بعملية التنسيق والإدارة.

2- تعتمد الحكومة على القوة لانتزاع الامتثال لما لديها من حق احتكار العنف الشرعي ويمكنها سن قوانين ملزمة لجميع مواطنيها من عقوبات وفقا للقوانين على النقيض من ذلك ففي حالة الحكم يقوم على التنظيم، بحيث يدعو الجميع للعب فتحريك المجتمع يقع على ثقة اللاعبين المبنية على الشفافية في إدارة الحكم.

3- الحكم هو ممارسة السياسة والاقتصاد في الإدارة الاجتماعية لإدارة البلد، في حين الحكومة هي الطريقة التي تمارس السلطة في إدارة البلد.

4- في الحكم إدارة الشؤون العامة ليست حكرا على الحكومة شؤون الحكومة هي شؤون الاختلاف ومشاكل المجتمع هي مشاكل الجميع، فالحكم ليس شيئا تفعله الدولة للمجتمع لكن طريقة المجتمع نفسه والأفراد الذين يتكون منهم<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: الإدارة العامة الجديدة

صممت البيروقراطية العامة من أجل أن تكون مستقرة لكننا وصلنا إلى نقطة في التاريخ حيث هذا الاستقرار يأتي بنتائج عكسية نظر لتغير السريع<sup>4</sup>.

فخلال مرحلة طويلة من تطور المجتمعات الغربية ظل النموذج الفييري وما أدخله فوكو Foucault عليه من تعديلات محافظا على قدر من التماسك والصدقية النظرية العملية فقد اعتقد ماكس فير Max Weber

<sup>1</sup> Séverine Beline and others 'Governance democrdique ,unstitut de recherche debt sar la gouvernance , <http://www.institut-gouvernance.org/?lang=fr>

<sup>2</sup> Ave Sorensen and Jacob Turing, théories of democratic network governance ,Prined and bound in grect britain :by antony rowe lld , Chippenhom and eastbourne, 2007,P(222).

<sup>3</sup> Carina Ledivina ,Op Cit ,pp(1٠5).

<sup>4</sup> David Osborne, Reinventin Govern,ent,Global ,Forum on reinventng Government, austria ,2007,p(2).

أن البيروقراطية الحديثة تمثل وسيلة فعالة لتنظيم أعداد كبيرة من الناس بصورة تضمن اتخاذ القرارات وفق معايير محددة لتحقيق أهداف معينة .

وبرغم من أن النموذج البيروقراطي لا يزال إلى حد بعيد هو المهيمن في المؤسسات المختلفة الحكومية والخاصة، إلا أنه مع مضاعفات الهيكل الاجتماعي للمجتمع الذي يميزه التعقيد، والذي جعل البيروقراطيات تفقد فعاليتها ودفعها للابتعاد عن النسق التراتبي التقليدي وخاصة مع انتشار الاقتصاد الإلكتروني، بحيث بدأت المنظمات تتحول إلى نماذج أفقية تنطوي على المزيد من التعاون والمشاركة المرنة والتي تمكن المؤسسات من التجاوب مع أحوال السوق المتقلبة<sup>1</sup>.

وقد لوحظ في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية في العقد الأخير من القرن 21 تزايد الانتقاد لمبادئ الإدارة البيروقراطية التقليدية وإعادة تغيير وتطوير نماذج جديدة من الإدارة العامة<sup>2</sup>، ومن هذا فقد قرر عدد كبير من الحكومات القومية من جميع أنحاء العالم إصلاح بيروقراطيا تهم مستخدمة في ذلك مجموعة مفاهيم واستراتيجيات للإصلاح متماثلة إلى حد كبير، وتأتي كثير من المفاهيم من حركة إصلاح تعرف على أنها إدارة عامة جديدة NPM أو إعادة اختراع الحكومة Ranventiny Govenment والتي بدأت في بريطانيا، فقد سعت الدول في عقد التسعينيات لتقليص حجم بيروقراطية حكوماتهم هذا ما جعل الحكومات أكثر كفاءة وأكثر حداثة وأكثر استجابة للمواطن<sup>3</sup>.

فمثلا مارغريت تاتشر Margaret Thatcher بدأت بالخروج باستراتيجية شاملة لإعادة اختراع دولة بريطانيا، وقالت أنها جاءت إلى السلطة عام 1979 عاقدة العزم على جعلها أصغر وخصخصة العديد من الوظائف وإجبار البيروقراطية أن تكون أكثر كفاءة<sup>4</sup>، وتغيير النمط من العمليات البيروقراطية بعيدا عن التشدد والمبادئ الويبرية ونتيجة لذلك تمحور التركيز في العالم المعاصر على إدارة النتائج والكفاءة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> إسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (190، 189).

<sup>2</sup> Vitaly Bave, governance Paradign Fomation for public administration , <http://www.www.razonypalabra.org.mx/anteriores/n42/vbaev.html>

<sup>3</sup> إسماعيل كرازدي، مرجع سابق الذكر، ص (198، 197).

<sup>4</sup> David Osborne, Op Cit ,p(2).

<sup>5</sup> Hans Kemeny, Comparative Dmocratic Politics ,Landon : Sage publications,2002 ,p(293).

في حين أن الرئيس الأمريكي كلينتون Clinton أعرب أن هدفه هو جعل الحكومة الاتحادية أقل تكلفة وأكثر كفاءة وتغيير ثقافة البيروقراطية الوطنية لدينا بعيدا عن التهاون وتفعيل المبادرة والتمكين<sup>1</sup>.

وأكدت الإدارة العامة الجديدة NPM على الأدوار الهامة للبيروقراطية على مستوى الشارع الموجهة لتلبية احتياجات العميل، مصطلح على مستوى الشارع ظهر بفضل النقل التدريجي لسلطة من سلطة الدولة إلى منظمات شبه الحكومية، البيروقراطية على مستوى الشارع تضم كل من المعلمين ضباط الشرطة والعاملين في الرعاية الاجتماعية... الخ، خلافا على اقتصارها على موظفي الخدمة المدنية، إنها تعمل وفقا لإجراءات أقل رسمية وأساس التأثير في تشكيل سياسية الحكومة هو أن برنامج الحكومة نتاج مستويات شبه الحكومية من أجل العمل على القرارات الإدارية وكفاءة تقديم الخدمات العامة.

على سبيل المثال أن مراحل التنمية الاقتصادية الأمريكية كما يؤكد روبرت تكيسون Robert Ticson أن كل مرحلة أنتجت نموذجا جديدا للتنظيم سواء في المجال الأعمال وكذلك في الإدارة العامة، بحيث جلب التصنيع المتزايد للاقتصاد في 1990 إصلاحات واسعة النطاق للإدارة العامة على المستوى المركزي والمحلي جنبا إلى جنب مع الدور المتنامي للحكومة الاتحادية فقد جلب الإنتاج الاقتصاد الضخم بعد الحرب من طرف الشركات دروا جديدا للبيروقراطيات الحكومية، بحيث طبيعة الاقتصاد الجديدة جعلت البيروقراطية الهرمية غير قادرة على حل المشاكل الملحة والرد على نداء العصر .

الاقتصاد الذي يتميز بزيادة الأعمال والتنافس والتغيرات السريعة واستخدام الشبكات التكنولوجية الجديدة والتي تتميز بصفة تطوير نموذجا للحكم يستوعب الشبكات المعقدة لأن هذه الأخيرة أصبح لها دور متنامي لما تقدمه من نتائج مرغوبة اجتماعيا وهذا يعني الحاجة لاستبدال مفهوم الحكومة البيروقراطية الهرمية بمفهوم حكومة مدير الشبكة.

وتشمل هذه الشبكات جميع اللاعبين المسؤولين بما في ذلك الوكالات الحكومية من جميع المستويات شبه الحكومية وغيرها من المنظمات الغير هادفة للربح والشركات وحتى الأفراد، ويتميز النموذج البيروقراطي الجديد أو الإدارة العامة الجديدة NPM بـ:

<sup>1</sup> \_\_\_\_\_, National Partnership for reinventing governance during the administration of president bill clinton, 1993,2001,  
<http://govinfo.library.unt.edu/npr/whoweare/historyofnpr.html>

- الانتقال من البيروقراطية الحكومية التي تستند على القواعد الصارمة إلى بيروقراطية حكومية مبتكرة ومرنة.
- الانتقال من بيروقراطية تعتمد على التسيير من أعلى إلى أسفل إلى نظام معقد يعتمد في التسيير على النموذج الأفقي وقادر على التكيف.
- الانتقال من المعلومات التي يسيطر عليها الجهاز البيروقراطي إلى معلومات يمكن الوصول لها بحرية وإلى كل واحد بفضل التكنولوجيا.

بالإضافة إلى أنها تتميز:

- الابتكار والمرونة.
- نقل السلطة إلى القطاع الغير حكومي.
- التحديد الدقيق لمجال تنظيم الدولة .
- حرية تبادل المعلومات.<sup>1</sup>

أهم ما يميز التحول من الحكومة إلى الحكم هو الانتقال من النظام المركزي العمودي إلى التنسيق الأفقي هذا ما جعل الحكم أكثر تعقيدا من خلال إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على مختلف المستويات ونتيجة لذلك العلاقات الأفقية الرأسية على حد سواء هي ذات أهمية متزايد، فأهم ما يميز استخدام الشبكات كوسيلة للحكم هي الجمع بين السيطرة والتنسيق الأفقي العمودي، بحيث هذا الوضع لا يعمل مع التحكم والتنسيق الرأسي مثل التسلسل الهرمي ولا مع البدائل الأفقية مثل السوق، ولكن على مزيج من الهياكل المركزية واللامركزية هذا هو السر وراء الفعالية التي يقدمها الحكم.<sup>2</sup>

بحيث يشير البعد العمودي إلى الصلة بين المستويات العليا والدنيا للحكومة بما في ذلك الجوانب المؤسسية والمالية والإعلامية الخاصة ببناء القدرات المحلية والحوافز للفاعلية المستويات دون الوطنية من الحكومة يعتبر البعد العمودي مهم لتحسين نوعية وتماسك السياسة العامة.

<sup>1</sup> Vitaly bave ,Op Cit .

<sup>2</sup> Jan Van Dijk, the perspective of network governmen , to be pablisled in Amejer ,2008,p(8).

في حين أن البعد الأفقي يشير إلى الترتيبات بتعاون بين المناطق أوبين البلديات هذه الاتفاقيات شائعة بشكل متزايد كوسيلة يمكن من خلالها تحسين فعالية تقديم الخدمات العامة المحلية وتنفيذ استراتيجية التنمية<sup>1</sup>، وتتوافق آلية التكامل الأفقي مع مفهوم التضامن العضوي لأنه يركز على الخدمات المتبادل من النظم الفرعية بعضها البعض<sup>2</sup>.

فقد تغيرت العلاقات بين المستويات الحكومية على مدى العقدين الماضيين جعلت اللامركزية المحلية والإقليمية الأقوى في صياغة وتنفيذ السياسات وبتالي زيادة نطاقها لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية الإقليمية للرفاه الإنسان<sup>3</sup>

<sup>1</sup> \_\_\_\_\_, **Multi-Level Governance and public Finance**, <http://www.oecd.org/gov/regional-policy/multi-levelgovernance.htm>

<sup>2</sup> Joachim Blitar, **forms of political governance** , Working Paper Series „Glocal Governance and Democracy” 07University of Lucerne, Décembre 2012,p(40).

<sup>3</sup> Multi-Levé Governance and public Finance, Op Cit .

### المبحث الثالث: شبكات الحكم وتأثيرها على الديمقراطية

خيبة الأمل في الدول كمرکز التوجيه السياسي الفعال للمجتمع أدت إلى البحث عن طريق بديل لتوجيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لهذا تم التحول من الحكومة إلى الحكم، بحيث هذا الأخير كما ذكرنا سابقا يشير إلى أن عملية صنع القرار تتم داخل جميع الفئات الاجتماعية (الحكومة، القطاع الخاص والمجتمعات المحلية... الخ) وعلى جميع المستويات على المستوى المحلي في جميع أنحاء العالم، بحيث أن جميع هذه الجهات الفاعلة تشارك الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسية العامة .

وهو ما يعني أن تتعاون سلطات الدولة مع الفاعلين من الشركات الخاصة والمنظمات التي تشارك في صنع السياسات العامة في بيئات معقدة وأشكال غير هرمية للصنع القرار، بحيث يمكن لمجموعة من الفاعلين مكونين شبكة أن تنتج حلولاً أكثر فعالية، فضهور وتزايد أهمية شبكات السياسية هو سمة هامة من سمات الحكم الحديث، بحيث تم تطوير السياسات العامة في شبكات السياسة والحكومة لم تعد القيادة المركزية في المجتمع

لكن السؤال المطروح لماذا الاتجاه نحو أشكال تعاونية لصنع السياسات مع انه له عواقب سلبية بالنسبة للديمقراطية؟<sup>1</sup>

### المطلب الأول: شبكات الحكم

ينظر لشبكات الحكم كرد وظيفي لزيادة التعقيد الاجتماعي والديناميكية والتنوع هذه التغيرات التي بينت أن الحكومة غير قادرة على حكم المجتمع بكفاءة من خلال الوسائل التقليدية التي تعتمد على التسلسل هرمي بالإضافة إلى السوق بحيث أصبح ينظر لشبكات الحكم كوسيلة لتحسين فعالية والشرعية المجتمعية للحكم، فقد تزايد استخدام شبكات الحكم في صياغة السياسة العامة نتيجة فشل الحكومة والسوق الذي ظهر في 1970 وما بعدها.

فالحكومة المركزية والحكومات المحلية اتسمت بحكم المجتمع من خلال برامج تنظيم شاملة توازيا مع وجود أنظمة بيروقراطية معقدة تتسم بسيطرة بالإضافة إلى كونها مكلفة للغاية مع أنها تفتقد للمرونة في حل المشاكل الناشئة في السياسة العامة التي أنشأتها التحديات الجديدة، ونظرا إلى أن التمايز الوظيفي من نتائج المجتمع الحديث

<sup>1</sup> Renate Mants, fom **government to governance** , wuerzbor ,2003,pp(2٠3).

وتميزه بزيادة انتشار الجهات الفاعلة واستقلالها عن النظم الاجتماعية هذا ما يشكل عقبة على قدرة مؤسسات الحكومة المركزية في حكم المجتمع، ومع ذلك يمكن أن يستقر الحكم في المجتمع من خلال تشكيل شبكات الحكم الشاملة التي تسهل التنسيق الأفقي بين طائفة من الجهات الفاعلة المستقلة عمليا والاعتماد المتبادل بين مجموعة من الجهات الفاعلة يؤدي بضرورة إلى تشكيل شبكة حكم وبالتالي كل من علماء السياسة وصناع القرار السياسي يؤكدون أن أهمية شبكات الحكم تتمثل في إمكانيتها تقديم المساهمة في زيادة كفاءة الحكم، ومكاسب الكفاءة مستمدة من السمات المميزة للشبكات الحكم.

بحيث تعتبر شبكات الحكم كأدوات هامة لتجميع المعلومات والمعارف والتقييمات التي يمكن أن تساعد في تأهيل القرارات السياسية، بحيث إن الجهات الفاعلة في إطار الشبكة تتميز غالبا بالمعرفة التي هي مهمة في صنع السياسات والإدارة العامة وعند إضافة معرفة الجهات الفاعلة فإنه يمثل أساسا هاما لجعل الخيار ذكي، ففي عملية صنع القرار تستند شبكات الحكم على العقلانية الانعكاسية بدلا من العقلانية الكبيرة التي يحكم تنظيم الدولة أو العقلانية الإجرائية التي تحكم تنظيم السوق التنافسية إلا أن لوائح الدولة ضرورية لترجمة القيم السياسية للحكومة التي يتم تنفيذها وإنفاذها من قبل البيروقراطيين .

يكون اتخاذ القرار في إطار شبكات الحكم في القضايا المختلفة من خلال التفاعل الانعكاسي الذي ينطوي على التفاوض بين الجهات الفاعلة<sup>1</sup> من خلال أن تفاوض يسهل تشكيل السياسة، فالمساومة هي طريقة العمل الرئيسية لشبكة ويتم تكييف السياسات مع البيئة الاجتماعية<sup>2</sup>، والامتثال للقرارات التفاوض بشكل جماعي مكفولا لا عن طريق العمليات التقليدية للإكراه والقيادة والسيطرة والعقوبات القانونية للدولة أو خوفا من خسارة السوق بل على علاقة الثقة بين الجهات الفاعلة والالتزام السياسي<sup>3</sup>.

وشبكات الحكم إلى حد بعيد تتكون من البيروقراطيين وخبراء السياسات وممثلي المصالح والمنظمات الغير حكومية والجهات الخاصة من جهة أخرى السياسيين المنتخبين هم مجرد طرف في الشبكات، بحيث أن شبكات الحكم غالبا ما تكون إلى حد كبير قد تنصلت على الممثل الرسمي، فكثير من الأحيان لا يمكن للبرلمان أن ينقص من القرارات التي صيغت من قبل شبكات الحكم، ومن هذا يمكن الحديث عن تخفيف قبضة الديمقراطية على أفعال الحكم.

<sup>1</sup> Ava Sorensen and Jacob Touring, **theories of democratic network governance**, Op Cit, pp( 26،117).

<sup>2</sup> Renate Mayntz, Op Cit p(3).

<sup>3</sup> Ava Sorensen and Jacob Torfing, **theories of democratic network governance**, Op Cit ,P(27)

إلا أن فيفيان سميث Vivian Schmid في كتابه عن الديمقراطية في أوروبا يكتب أن الحكم مع بعض الناس لا يمكن أن يعوض عن عدم وجود حكومة من قبل الشعب، هذا يعني أنه حتى لو عمليات شبكات الحكم هي تشاركية شاملة والتعددية واسعة إلا أنه لا يمكن فك ربط شبكات الحكم عن الديمقراطية<sup>1</sup>.

فالجهات الحكومية المشاركة في سياسة الشبكات تلعب دورا خاصا جدا ومتميزا لأنها تحتفظ بصفة التدخل، والدولة تحتفظ بحق التصديق القانوني وحق التدخل من خلال العمل التشريعي والتنفيذي العمل جنبا إلى جنب مع بعضها البعض يمكن لهذا أن يكون أكثر فعالية.

ولقد لوحظ هذا النوع من الحكومة الجديدة من قبل علماء السياسة لأول مرة في غرب أوروبا من خلال الاتحاد الأوروبي، بحيث هو نظام متعدد المستويات مكون من شبكات العلاقات بدلا من السلطة الهرمية<sup>2</sup>. الأشكال التفاعلية للحكم لا يمكن أن نصفها بأنها ديمقراطية وفي الوقت ذاته لا يمكن أن نقول عنها بأنها غير ديمقراطية، ولأنه ظهر اختلاف في الرأي حول خطر شبكات الحكم على الديمقراطية من خلال المطلب التالي سنحاول أن نفهم تأثير شبكات الحكم على الديمقراطية.

### المطلب الثاني: عدم توافق شبكات الحكم مع الديمقراطية

هناك من يقول أن شبكات الحكم خطر على الديمقراطية بحيث يركز منظور عدم التوافق على التواتر الكامن بين القواعد الديمقراطية التمثيلية والممارسة التجريبية والقواعد الضمنية لحكم الشبكات، وسيكسن Wisconsin يعطي وصفا تفصيليا لماذا الديمقراطية التمثيلية وشبكات الحكم لا يمكن أن تكون متوافقة؟.

ونلاحظ عدم التوافق من خلال أن شبكات الحكم تؤدي إلى نظام متعدد المستويات بحيث كل هذه المستويات تشترك في السيادة هذا ما يؤدي إلى توزيع السيادة بين المؤسسات الوطنية ودون وطنية وفوق وطنية وهذا ما يهدد وجود الدولة القومية كصاحبة السيادة المطلقة.

ظهور شبكات الحكم تقوض فكرة التمثيل السياسي من كونه تعبير عن الإرادة السياسية للشعب من خلال عمليات الانتخابية<sup>3</sup>، فالتركيز الحصري على سياسة الانفتاح في عمليات صنع السياسات في إطار

<sup>1</sup> Yannis Papadhópoulo ,Accountability and multi level governance ,University institute ,Florence ;21 April 2008,p(7).

<sup>2</sup> Renate Mayntz, Op Cit ,p(6).

<sup>3</sup> Erik Hans Klijn and Chris Skelcher,"Ddemocraci y and Covenance Networks :Compatibl or not ?",Public Adminisatration ,No3,2008,P(9).

الشبكات لعدد أوسع من الفاعلين يزيد من تنوع تمثل المصالح ولكن يجعل من الصعب اتخاذ القرار بين الجهات الفاعلة داخل الشبكة، فشبكات الحكم تهدد الديمقراطية لأنها تقوض موقف الحكومة المنتخبة وتعتبر تهديدا للفرد من خلال تأثيرها على حرية مشاركته لصنع القرار الجماعي، بحيث أن شبكات الحكم تهدف لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في العمليات صنع القرار السياسي إلا أنها تهدف أكثر إلى تحقيق مصالحها الخاصة أكثر من التركيز على الصالح العام للمجتمع، على هذا النحو فإنها تهدد تطوير المواطنين ديمقراطيا بدلا من الترويج للديمقراطية<sup>1</sup>.

شبكات الحكم تجادل بأن تصبح الإدارة العامة أكثر نشاطا في العملية السياسية بسبب دورها في تسهيل وتنسيق شبكات الحكم هذا يعطي للمدير العام دور جديد في العملية الديمقراطية، إلا أن هذا يؤدي لحالة من عدم التوافق مع شاغلي المناصب المنتخبين وبالتالي تتعارض سلطاتهم باعتبارهم مصدر رئيسي للسلطة مع سلطات المدراء<sup>2</sup>.

شبكات الحكم خطر على الديمقراطية التمثيلية من خلال أن شبكات الحكم تقوض الحدود الفاصلة بين النظام السياسي والمجتمع، فالفصل بين النظام السياسي والمجتمع هو من أهم مبادئ الديمقراطية التمثيلية وإشراك الجهات الفاعلة المتعددة يقوض الحدود بين الدولة والسوق والمجتمع المدني<sup>3</sup>.

إن زيادة مشاركة الجهات الفنية والمتخصصة والمنظمات الشبه حكومية على حساب السياسيين المنتخبين يؤثر على المساءلة السياسية باعتبارها من مبادئ الديمقراطية التمثيلية، على سبيل المثال صنع السياسات في بعض المجالات الأوروبية النقل، والدفاع، والصحة وبناء على ذلك طريقة شبكات الحكم تتعارض مع مبادئ الأولوية في السياسة وهي مساءلة السياسيين من الوزراء وغيرهم من المنتخبين والتنفيذيين بحيث أن شبكات الحكم تهدد المساءلة من خلال انتقال السلط إلى موظفين ومسيرين بدون مسؤولية أمام المواطنين بحيث أن الشرعية تتأسس على المعرفة وليس على الانتخاب.

<sup>1</sup> Ava Sorensen and Jacob Torfing, **theories of democratic network governance**, Op Cit, p(250).

<sup>2</sup> Erik Hans Klijn and Chris Skelcher, Op Cit, p(9).

<sup>3</sup> Ava Sorensen and Jacob Torfing , **Making Governance Network Démocrite** , Op Cit ,p(21).

وخلاصة القول أن شبكات الحكم خطرا على الديمقراطية بحيث أن شبكات الحكم فعالة ولكنها بتأكيد ليست ديمقراطية.<sup>1</sup>

إلا أن الحاجة إلى إعادة التفكير في الديمقراطية ليس فقط بسبب الاعتراف المتزايد لدور الكبير الذي تلعبه شبكات الحكم في المجتمع بل أيضا ما يقتضيه العجز الديمقراطية الذي عجز عن حل الكثير من المشاكل.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: توافق شبكات الحكم مع الديمقراطية

يؤكد الراي الثاني أن شبكات الحكم قائمة على إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في عملية السياسة وربطها بطرق جديدة تعتبر دافعا للديمقراطية التمثيلية، لأن هذه الأخيرة تناضل من أجل التحكم في البيئة المعقدة هذه الحجة تبدأ من فرضية أن العالم المعاصر يحمل تعقيدات للحكم في الديمقراطية الليبرالية المتقدمة هذا ما يشكل مشاكل كبيرة للمؤسسات الديمقراطية التمثيلية المصممة للتسيير بيئات بسيطة، وتنشأ التعقيدات بطريقتين.

تظهر التعقيدات من طبيعة الاختيارات التي تواجه الحكومات ومن الأمثلة على ذلك جدول الأعمال العالمي عبر الحدود الوطنية لحل مشاكل العالم المعاصر خصوصا الإرهاب والمشاكل المستعصية من حقوق الإنسان الناجمة عن التقدم في التكنولوجيا الحيوية والتوترات بين الحرية الفردية والمسؤولية الجماعية للمشاركة في الحد من السلوك الغير اجتماعي في الأحياء .

هذه التعقيدات التي فرضتها الأجندات الجديدة زيادة على الانقسامات السابقة في المجتمع بناءان عليه تم تصميم الترتيبات الدستورية في الدول الليبرالية المتقدمة، فعلى سبيل المثال تم وضع دستور الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إدارة العلاقة بين الحرية الفردية والغرض العام، في حين أن هولندا تم تعديل الدستور لتمكين القرارات الجماعية لتعمل عبر الخلافات الدينية والثقافية، فلانشقاقات الجديدة حول الدين والعرق والتوجه الثقافي... الخ، تمثل تحديات للأنظمة الديمقراطية التمثيلية القائمة على دساتير عفى عليها الزمن على الرغم أن الدساتير تطورت، وهناك من تم استبدالها في بعض الحالات.

نتيجة اختبار الشروط التي تقوم عليها الديمقراطيات التمثيلية وتعمل بها والتي أثبتت فشلها في مواجهة التعقيد ومشاكل السياسة العامة المعاصرة وتطور الأشكال التي يشارك المواطنين من خلالها، مثل الاحتجاجات

<sup>1</sup> Erik Hans Klijn and Chris Skelcher, Op Cit, p(10).

<sup>2</sup> Eva Sovensen and Jacob Torfing, **Making Governance Network Démocrite**, pp(21).

العالمية والمعلوماتية التي تدعم هذا، مثل شبكة الأنترنت والتغطية الإخبارية العالمية اللحظية وهاتف G3، نتج عن هذا التطور زيادة الوعي لدى المواطن الذي فقد الثقة في الحكومة وبالتالي انخفض التعامل مع العمليات الانتخابية وغيرها من وسائل الخيار السياسي والشرعية المحددة دستوريا.

ومن منظور عملي توفر شبكات الحكم وسيلة مرنة للمؤسسية، حيث تتوسط العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والمواطنين والأطراف الأخرى وبالتالي تخفيف المشاكل المذكورة سابقا وهي تحقق ذلك من خلال إنشاء المؤسسات الشبه حكومية داخل المجتمع والجهات الفاعلة يمكن أن تتفاعل مع موظفي القطاع العام، وبالتالي إشراكهم بشكل كامل في عملية السياسة العامة وتعرف هذه المؤسسات عادة من حيث مجال وظيفي معين، بمعنى أنها تعالج مشكلة سياسية واحدة أو هدف .

شبكات الحكم تساهم في إرساء الشرعية في عدة طرق:

- 1- إنشاء مؤسسات جديدة تتيح فرصا أكبر للمشاركة في عملية السياسة، وتزيد من نوعية المعلومات المتاحة للحكومة هذه المعلومات التي تزودها باحتياجات وتفضيلات المواطنين.
- 2- طبيعة مؤسسات حكم الشبكة تمكن المشاركة عبر مختلف مراحل عملية وضع السياسات من خلال وضع جدول أعمال التقييم إلى التنفيذ، هذا يبني تحالفات الفاعلين لتحقيق هدف السياسة مما يعزز من احتمال تسليم ناجحة، وأخيرا فإن عملية التفاعل والنقاش في الساحات التي هي شبه الرسمية وشبه عمومية يبني على قدر من رأس المال الاجتماعي ودمج المواطنين في علاقة الثقة مع الحكومة

رأي آخر يرى أن شبكات الحكم مكتملة للديمقراطية، من خلال أن الحفاظ على المؤسسات الأساسية التي على الرغم من الضغوط لا تزال توفر أكثر الوسائل فعالية لتسوية القيم بأسلوب الذي لديه كل المدخلات وشرعية النتيجة، فشبكات الحكم تدعم النظام التمثيلي من خلال تمكينه في أن يستوعب الطبيعة المتغيرة للمجتمع والمشاكل السياسية المعقدة التي تواجهه.

شبكات الحكم هي المساعدة المفيدة للديمقراطية التمثيلية، إلا أن شبكات الحكم يمكنها أن تعنى بالمسائل السياسية المنخفضة بدلا من السياسات العليا، وربما أنها تقتصر على الجانب الإداري بدلا من السياسي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Erik hans klijn ,Op Cit ,pp(11,14).

الخاصة

## الختاتمة:

انطلاقاً مما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أن الحكم بتحليلاته الحديثة وما يحمله من معاني التعاون والتبادل و التفاعل الذي يجمع بين التفاعل الرأسي و الأفقي و الذي يوازي على قدم المساواة بين الأجهزة الحكومية و الفواعل من غير الدولة مشكلاً بذلك ما يعرف بشبكات الحكم، أضحت ضرورة لا مفر منها لحل معضلة عدم القدرة على الحكم ، فلم يعد المستوى الوطني هو المستوى الاستراتيجي في تحديد طبيعة وتوجهات التغيرات الحاصلة في العالم وإنما أضحت تنازعه فواعل أخرى تصوغ القواعد وتتحكم فيها ولم يبق للدولة القومية من مجال عدا أن تكيف وأن تحافظ على قدر كاف من نفوذها الذي يستمر بمستويات مختلفة عن السابق خاصة أن الدراسات النظرية والميدانية تؤكد في غالبها على أن الأجهزة السياسية القومية ذات آثار قوية فلا يمكن مسحها بواسطة التكنولوجيا، وبالتالي فالبنى الداخلية للدول القومية أثبتت القدرة على التكيف بشكل حاسم ومهم، لكن عليها استيعاب ضرورة مشاركة أطراف أخرى قد يكون لها الأثر في تفعيل و نجاح السياسات العامة، وعموماً يمكن بلورة جملة من الاستنتاجات كمحصلة للفصول التي تم التطرق لها من خلال هذه الدراسة .

مفهوم الحكم لم يبق على شاكلته الأولى وإنما تطور تدريجياً ليصبح يحمل معاني جديدة أكثر دقة وتعبيراً وتجاوزاً لحدود الضيق التي كانت مفروضة عليه من الدولة القومية وأصبحت له دلالات مشاركة القطاعات المختلف ليتسع مفهومه في مواجهة المفهوم الضيق، وبالتالي فما يمكن تمييزه هو معنى واسع للحكم لا غير .

اتسع مفهوم الحكم ليصبح مفهوماً محورياً وأساسياً في ارتباطه بالتحويلات الحاصلة على المستوى العالمي وهو بذلك يندرج ضمن مقولات عدة تعددية ونيو ليبرالية ومؤسسية في تصميمه ومضمونه وخاصة في ظل مقولات المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية وأصبح يرتكز على دعائم أساسية:

1. صناعة القرار أصبحت جماعية تساهم وتشارك فيها الفواعل المختلفة بالإضافة للسلطة.
2. الحكم يجمع بين رقابة (الدولة) والرقابة من أسفل المجتمع المدني و غايته التدبير السليم للشؤون العامة وللموارد والإمكانات البشرية منها والمادية.
3. الديمقراطية كنمط حكم لا تستطيع تفسير النزوع الكبير إلى تجاوزها في خضم تزحزح أهم مقوماتها (المشاركة، الأحزاب، التمثيل...) و بروز أنماط جديدة للتفاعل والتأثير

أصبحت صناعة القرار عملا جماعيا يقوم على شبكات الحكم هذا المفهوم الذي فرض نفسه وأصبح يشكل نمطا مفاهيميا جديدا يعبر بعمق عن حقيقة ما يحدث وربما أصبحت تعوض مفاهيم أخرى راسخة من قبل فلم تعد القرارات بكل بساطة أمر من أمور الدولة أو المنظمات الحكومية نتيجة لذلك هناك من يجزم بأن ظهور أي شكل من أشكال الحكم سيكون على شكل شبكات بدلا من مراتب وطبقات.

ومن هنا سيغدو الحكم في بؤرة التركيز والاهتمام كلما طال العالم أزمات أو تحولات عميقة كتلك التي يشهدها حاليا في بقاع مختلفة من العالم تتراوح بين السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى البيئية لكنه حسب ما تكشف عنه أساليب التعامل والتفاعل لن يشكل بعد ذلك سوى صورة مرجعية ودلالية معيارية للتقييم.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

### 1. الكتب :

- 1) الأحمر محمد، الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
- 2) بوعزة الطيب، نقد الليبرالية، الرياض : مجلة البيان، 2009 .
- 3) بوشعير السعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .
- 4) البيلاوي حازم، عن الديمقراطية، لبنان : دار الشروق، 1993 .
- 5) دال روبرت، عن الديمقراطية، تر : أحمد أمين الحمل، مصر : الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.
- 6) الكوري أحمد ولد، فتنة الديمقراطية، ( د.د.ن)، 2007.
- 7) كيوهن روبرت وناي جوزيف س، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر: محمد شريف الطرح، المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكلة، 2002.
- 8) مور بارينجتون، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، تر: أحمد محمود، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.
- 9) مرسي فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: عالم المعرفة، 1978.
- 10) عبد الكافي عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، القاهرة: دار الفكر، 1997.
- 11) عدنان حسين السيد، تطور الفكر السياسي، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009 .

### 2. القواميس:

- 1) نوينهام جيفير وايفانز غراهم، قاموس بنقوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004.

### 3. المذكرات الجامعية:

- 1) أزروول يوسف، "الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة باتنة، 2008-2009.
- 2) بودبوز غاني، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 3) بوديب خديجة، " دور مؤسسات الاتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع : الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010-2011.
- 4) بومزير حليلة، "الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع : الرشادة والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- 5) بوروني زكريا، "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع : الرشادة والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- 6) بن عبد العزيز خيرة، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 7) بن عمير جمال الدين، " إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع : التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 8) دحماني نبيل، " الديمقراطية كألية لتحسيد الحكم الراشد في الجزائر" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

- 9) زدام يوسف، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع : التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 10) حريزي زكريا، " المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع : سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الجزائر، 2011-2010.
- 11) كرازدي إسماعيل، " العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012.
- 12) سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- 13) عباش عائشة، " إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 14) عبد القادر حسين، " الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات الأورومتوسطية، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 15) عشور عبد الكريم، " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- 16) لعجال ليلي، " واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

17) خلاف وليد، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

#### 4. الدوريات المجالات:

- 1) أبو هاني على، "تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 6، جامعة المدية، 2012.
- 2) عبد المالك ورد، السياسات العمومية والحكم التشاركي نحو فهم سوسيولوجي، مجلة فكر ونقد، العدد 72، 2009.
- 3) ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد 3، بسكرة، 2013.
- 4) ناصوري أحمد، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2008.
- 5) غربي محمد، "الديمقراطية والحكم الراشد"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2011.

#### 5. مواقع إلكترونية :

- 1) الإدريسي محمد المصطفى، في الحاجة إلى الحكامة الجيدة، في مجلة الفكر والنقد، العدد 93.  
<http://www.aljabrialed.net/n9302idrissi>
- 2) الجابري محمد عابد، أوهام الليبرالية الجديدة.  
<http://www.aljabriabed.net/gouvenance1.htm>
- 3) جلطي غالم وعزي أبو علاء الأخضر، الحكم الراشد وخصوصية المؤسسات.  
<http://islamfin.go-foum.ne/t1373-topic13/04/2011>
- 4) ديامون لاري، حتمية الحكم الديمقراطي الصالح.

<http://www.cipe-arabia.org/files/html/art1106.htm>

(5) زين الدين محمد، الديمقراطية المعولمة.

<http://www.aljabriabednet/net7302> Zenadin

(6) ياسين السيد، عصر ما بعد الديمقراطية .

[http://www.maaber.org/issue septemer12 / lookout1.htm](http://www.maaber.org/issue%20septemer12%20lookout1.htm)

(7) مصباح جمال، روح القوانين : نظرية مونتسكيو في الفصل بين السلطات .

<http://kenananaontine.com/users/mesbah56/295722/2011>

(8) السلمي عبد الرحمان بن صمايل، الليبرالية نشأتها ومجالاتها.

<http://kananaonline.com/users>.

(9) فؤاد أسامة محمد، تعريف المعيار والمؤشر .

<http://osama55online.blogspot.com/2008/10/blag-post.html>

(10) فرحات أحمد، موت الديمقراطية .

<http://thisissyria.net/2010/02/19/forum/04html>

(11) صابر ياسر، الديمقراطية وعدم القدرة على الحكم .

<http://shabab-el3amar.the-up.com/t29386-topic>

(12) صقر عبد العزيز، النقد الغربي للفكر الديمقراطي .

[http://www.albayan .co .uk / strategicreport view.aspx](http://www.albayan.co.uk/strategicreport/view.aspx)

(13) القاضي باسل عبد الرحمان، الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الأنترنت.

[http://kenanaonline.com / users/dewpoint/posts](http://kenanaonline.com/users/dewpoint/posts)

14) \_\_\_\_\_ ، انهيار اتفاقية برايتون ودوز وتعويم أسعار الصرف العملات 1970.

<http://www.borsaat.com/vb/t427837.html> \_\_\_\_\_

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

## 1. Les Livres:

- 1) Blitar Joachim, **forms of political governance** , Working Paper Series „Glocal Governance and Democracy” 07University of Lucerne, Décembre 2012.
- 2) Cedri polere, **democratie :de quoi parle on** ؟,2007.
- 3) Crozier.S. Michal and othars, the **Crisis of Democray** ,United States of American ,New York Université passe ,1975.
- 4) D’escarre and Cie ,**le Démocratie en Miette** ,France:éditions charlax ,2003.
- 5) de sous Santos Boaventuna,**Béland Néolibéral Gouvernance the Wild social fourni** ,Braila ,2003.
- 6) Dijk Jan Van, the **perspectire of network governmen** , to be pablisled in Amejer ,2008.
- 7) harrop martin and hayue Rod, coparative governance and politix england.
- 8) Jacobson Bbegt and Lundstrom Coran,**From Governance to Government** ,Stockholm2007.
- 9) Kemeny Hans, **Comparative Dmocratic Politics** ,Landon : Sage publcatons,2002 .
- 10)Maints Renate, fom **government to governance** , wuerzbor ,2003.
- 11)Osborne David, Reinventin **Govern,ent**,Global ,Forum on reinventng Government, austria ,2007.
- 12)Papadhópoulo Yannis ,**Accountability and multi-level governance** ,University institute ,Florence ;21 April 2008.
- 13)Paxcal lamy ,**la gouvernance utoie ou climere etudes** ’ 2005.
- 14)Rosenau N. James, **Governance Without Governance** ,united kingdon : cambridge universcty,2003.
- 15)Tubing Jacob and Sorensen Eva, **Makung Governance Networks Démocratie**, Waking papier , 2004.

- 16) Turing Jacob and Sorensen Ave, **théories of democratic network governance** ,Prined and bound in grect Britain :by antony rowe lld , Chippeenhom and eastbourne, 2007.

## 2. periodicals:

- 1) Ketelaer Al scander and sevrés Eline, "A. Crisis of Démocratique Légitima 'Lt s about Légitimation", **Stupide Européen Policy briefe**, No : 21, 2014.
- 2) Skelcher Chris and Klijn Erik Hans,"Ddemocraci y and Covenance Networks :Compatibl or not ?",**Publi Adminisatration** ,No3,2008.
- 3) Thriot Jason, "the strategic petr Brighton Woods system oleu, reserue .U.S. énergie Security, and oïl politics, 1975-2005",**technologie and culture**,N4 ,2008.

## 3. Web Links:

- 1) Bellamy Richard, **frome Governament Governance** ,
- 2) <http://www.ashgate.com/isbn/9780754628033>.
- 3) Osborne David and Geber Ted, **Réinventing Governance**
- 4) <http://www.enotes.com/topics/reinventing-government>.
- 5) \_\_\_\_\_, , **Energ g crisis (1970)**,
- 6) <http://www.history.com/topics/energy-crisis>
- 7) \_\_\_\_\_, **Multi-Level Governance and public Finance**,  
<http://www.oecd.org/gov/regional-policy/multi-levelgovernance.htm>.
- 8) \_\_\_\_\_, **National Partnership for reinventing governance daring the administration of presdent bill clinton, 1993,2001**,  
<http://govinfo.library.unt.edu/npr/whoweare/historyofnpr.html>.
- 9) Bave Vitaly, **governance Paradign Fomation for public administration** ,  
<http://www.www.razonypalabra.org.mx/antiores/n42/vbaev.html> .
- 10) Beline Séverine and others ' **Governance democrdique ,unstitut de recherche debt sar la gouvernance** ,  
<http://www.institut-gouvernance.org/?lang=fr> .

- 11) Burgien Thierry, **Les Limites de Démocratie par la gouvernance néolibérale**  
<http://thierry.brugvin.over-blog.com/article-17466065.html>
- 12) Fraser Ian, **légitimation crises**,  
<http://www.answers.com/topic/legitimation-crisis>.
- 13) hantington.P Samuel, **the United states** ,  
<http://pages.uoregon.edu/jboland/hntngton.html>
- 14) kavanagh Dennis, **thatcherism and of the post-war gonsensus** ,  
[http://www.bbc.co.uk/history/british/modern/thatcherism\\_01.shtml](http://www.bbc.co.uk/history/british/modern/thatcherism_01.shtml)
- 15) Ludivine Corine ,**the Conept of Governance** ,  
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/eropa/monograph-worldcog-chap1.pdf>
- 16) Marshal Andrew Gavin , **class war and the college grisis: the crisis of democrcy and the attack on education** ,  
<http://andrewgavinmarshall.com/2012/04/02/class-war-and-the-college-crisis-the-crisis-of-democracy-and-the-attack-on-education/>
- 17) Ranimer David, **the Crisis of British democracy** ,  
<http://www.ippr.org/juncture/the-crisis-of-british-democracy-back-to-the-70s-or-stuck-in-the-present>
- 18) Reuss Alejandro, **what Can the crisis of U. Scapctalism in the 1970S**  
<http://www.dollarsandsense.org/archives/2009/1109reuss.html>.
- 19) Samuelson.J. Robert, **the Grect Inflation and its Aftermath**,  
<http://www.futurecasts.com/Book%20review%2011-6.htm>
- 20) tag Harry,**Légitima Crisis** ,  
<http://heartlandradical.blogspot.com/2009/11/legitimacy-crisis-vietnam-syndrome.html>

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعران
	الإهداء
أ/ح	مقدمة
<b>الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للحكم</b>	
11	المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للحكم
12	المطلب الأول: الحكم في المقاربة اللغوية.
15	المطلب الثاني: الحكم كظاهرة عالمية
18	المطلب الثالث: مجالات الحكم و أشكاله.
22	المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد.
24	المطلب الأول: الحكم الراشد وتقاطعاته مع الحكم.
26	المطلب الثاني: تعريف الحكم الراشد
29	المطلب الثالث : فواعل الحكم الراشد.
<b>الفصل الثاني: الإطار الفكري والمفاهيمي لديمقراطية</b>	
40	المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية وتطورها.
40	المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية
43	المطلب الثاني: التطور التاريخي للديمقراطية.
47	المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية وأشكال تطبيقها
54	المبحث الثاني: الأسس الفكرية والنظرية للديمقراطية
54	المطلب الأول: مذهب الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي.
56	المطلب الثاني: الحقوق والحريات وضمائناها
58	المطلب الثالث : المذهب الفردي.
61	المبحث الثالث: الديمقراطية في ظل العولمة
61	المطلب الأول: العولمة وإعادة النظر في الديمقراطية
64	المطلب الثاني: الديمقراطية وعدم القدرة على الحكم.

## الفصل الثالث: الديمقراطية في قلب النقاش

71	.....المبحث الأول: أصل النقاش
72	.....المطلب الأول: أزمة الشرعية
74	.....المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية
77	.....المطلب الثالث: الحكم كضرورة وظيفية
79	.....المبحث الثاني: إعادة اختراع الحكومة
79	.....المطلب الأول: من الحكومة إلى الحكم
81	.....المطلب الثاني: الإدارة العامة الجديدة
86	.....المبحث الثالث: شبكات الحكم وتأثيرها على الديمقراطية
86	.....المطلب الأول: شبكات الحكم
88	.....المطلب الثاني: عدم توافق شبكات الحكم مع الديمقراطية
90	.....المطلب الثالث: توافق شبكات الحكم مع الديمقراطية
93	.....الخاتمة
96	.....قائمة المراجع

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	مكونات الحكم الراشد	01
35	المساءلة و التضمينية	02



تم بحمد الله

